



جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الأزمة الليبية ما بين الحلول الأممية والاستقطابات الإقليمية (2011 - 2017م)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

- زاوي رابح

- بوجمعي سعدية

أعضاء لجنة المناقشة

زاوي رابح مشرفا

جوابي مراد مقرا

زردومي علاء الدين ممتحنا

شكر و عرفان

إلى:

أستاذي الفاضل زاوي رابح الذي تولى الإشراف على عملي البسيط هذا و على أسلوبه في الإشراف لما قدمه لي من دعم ونصائح لإنجاح هذا العمل. إلى كل من كان لي سند وعونا لا نحاز هذا البحث وأخص بالذكر: الطالبة حمودي كهينة و سعدون يمينة في الدراسة بتوجيهاتهم الكريمة. وأتقدم بالشكر والامتنان لكل أساتذتي في قسم العلوم السياسية اللذين رافقوني طيلة مسيرتي الدراسية في جامعة مولود معمري.

الإهداء

أهدي هذا العمل البسيط إلى أبي وأمي الغاليين... أبي العزيز
الذي ضحى في تعليمي لكي يعطيني مكانة في المجتمع وإلى أمي التي
رافقت دربي وحملت تعبى ويسرت مسيرتي.
وإلى إخوتي اللذين كانوا سندي.

خطة الدراسة

الفصل الاول: ماهية الازمة الليبية

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لليبيا

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لدولة ليبيا

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لدولة ليبيا

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لدولة ليبيا

المبحث الثاني: أسباب أزمته الليبية و مراحل تطورها

المطلب الأول: أسباب الأزمة الليبية

المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة الليبية

المطلب الثالث: الأزمة الليبية من الأطراف إلى النتائج

المبحث الثالث: أطراف الأزمة الليبية ونتائجها

المطلب الأول: أطراف الأزمة الليبية

المطلب الثاني: نتائج الأزمة الليبية

الفصل الثاني: أساليب معالجة الأزمة الليبية.

المبحث الأول: البعثة الأممية والإقليمية إلى ليبيا

المطلب الأول: البعثة الأممية

المطلب الثاني: البعثة الإقليمية

المبحث الثاني: اتفاق الجوار الليبي ودول الخليج العربي

المطلب الأول: دراسة في الوساطة الجزائرية

المطلب الثاني: دول الخليج العربي فيحل الأزمة الليبية

الفصل الثالث: الاستقطابات الإقليمية و مستقبل الازمة الليبية.

المبحث الأول: سياسات القوى الكبرى اتجاه الازمة الليبية.

المطلب الأول: التدخل الفرنسي-البريطاني والاطالي في الازمة الليبية.

المطلب الثاني: الموقف الروسي الامريكي من الازمة الليبية.

المطلب الثالث: تدخل حلف الشمال الاطلسي في ليبيا.

المبحث الثاني: مستقبل الازمة الليبية 2011/2017م.

المطلب الأول: السيناريو الخطي.

المطلب الثاني: السيناريو الاصلاحي.

المطلب الثالث: السيناريو الثوري.

الخاتمة

مقدمة

1-التعريف بالموضوع: ظهر الربيع العربي وظهرت معه الانقلابات والتصادمات

التي كانت تغطي مفهوم الواقع العربي فظهر ما كان يقصد بمفهوم الاستبداد والاستغلال وظهرت داخل الشعوب الانتفاضات والصيحات المغيثة من طرف أفراد تشبعوا الإهانة والتميز في حقوقهم فاسقطوا قناع الخوف الغامض في وجه الحكام لتغيير الحال السائد في واقع ملموس ،فبعدما نجحت انتفاضات الشعب التونسي والمصري في إسقاط أنظمة حكمهم ظهرت على الساحة الأزمه الليبية، فما لبث الشعب الليبي إلا أن يقول كلمته في البلاد تشبعا بالوعي الفكري للشعب المصري والتونسي وتيمنا بهذه الأحداث ثارت ثائرة الليبيين واندثرت الاحتجاجات داخل البلاد التي تحولت إلى أزمة، ولم يحدث ثوران الشعبي الليبي إلا لوجود أسباب ودوافع غامضة فالشعب الليبي عان ويلات الحكم الفاسد في تسيير البلاد وذلك ظاهر في وجه الحرمان والتشدد الذي طبقه الزعيم معمر القذافي طيلة فترة حكمه، ولم تقف الأزمة الليبية في الداخل الليبية فقط بل تجاوزت الإطار الداخلي و هذا بتدخل دولي سريع لتصدي انتهاكات حقوق الإنسان داخل ليبيا في ظل السياسة القمعية التي طبقها الرئيس في تلك الفترة، وبين نتائج الأزمة وتداخل الآراء الأومية والإقليمية هنالك سناريوهات مستقبلية للأزمة الليبية وعلى هذا الأساس نبحت في دراستنا ونسلط الضوء على ماهية الأزمة الليبية وأهم الحلول المطروحة لها وأخيرا السيناريوهات المستقبلية لها.

2-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية اختيار الموضوع في كون أنه ينعكس على استقرار العالم العربي من جهة ،ومن جهة أخرى لما يشكله من تهديد لمصالح الدول المجاورة لها ،ومن دراستنا هذه نستنبط الوجه التعاوني بين دول الإقليم، وسيناريو التدخل الأجنبي بين طابع التعاون والمصلحة من جهة أخرى.

3- أسباب اختيار الموضوع:

أ- أسباب ذاتية:

* الرغبة الملحة في دراسة القضية الليبية كونها قضية إقليمية.

* التعرف علي النظام الليبي وطبيعة الأزمة من مختلف الجهات والتطرق إلى أهم عوامل انتشارها.

ب - أسباب موضوعية:

-كون أن أزمة ليبيا قضية الساعة ولذلك فدراستها يمكننا من معرفة قدرة سياسات دول الإقليم في حل أزمات المنطقة

-معرفة ماهية القضية الليبية وأهم دوافعها وأطرافها الفاعلة والمحركة لها.

-دراسة مختلف الآثار المترتبة عن النزاع والإمام بمختلف ردود الأفعال من مختلف دول المهتمة بالقضية.

- إعطاء نظرة مستقبلية لتوقعات تحركات الأزمة في الفترة القادمة.

4-إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

* إلى أي مدى ساهمت الحلول الأممية في إيجاد مخرج للأزمة الليبية في ظل الإستقطابات الإقليمية؟

وفي ظل إشكالية المقدمة تتفرع التساؤلات الفرعية التالية:

*ماذا نقصد بالأزمة الليبية في إطار أحداث الربيع العربي؟

* هل تفاقم الأزمة الليبية نتيجة لأسباب داخلية أم خارجية. ؟

* فيما تتمثل أبعاد التدخل الخارجي في ليبيا؟ وإلى أي مدى ساهم في تغذية الأزمة داخليا وخارجيا.؟

* ما هي السيناريوهات المستقبلية للأزمة الليبية.

5-فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1-كلما كانت ليبيا ذات أهمية إستراتيجية وغنية بموارد طبيعية كلما زاد التسارع الدولي اليها.

2- كلما كانت الحلول الأممية والإقليمية هادفة كلما نقصت من حدة تفاقم الأزمة.

3-كلما تعمقنا في الأزمة الليبية كلما تيسرت إعطاء رأى تحليليه لها.

6-مناهج الدراسة:

استخدمنا في دراستنا على مناهج تتمثل في:

1-**المنهج الاستقرائي:** وذلك في الفصل الأول لاستقراء مختلف الأسباب التي أدت إلى الصراع الليبي وأهم دوافع التدخل الأجنبي في ليبيا سواء الإيجاد الحل أو لتطوير الأزمة الليبية.

2-**المنهج الإحصائي:** وذلك في الفصل الأول والثالث لتبيان أهم الإمكانيات التي تملكها ليبيا وأهم مؤشرات نتائج الأزمة على الصعيد الاقتصادي. وكذلك إعطاء أهم السيناريوهات المستقبلية للأزمة الليبية.

3- **منهج دراسة الحالة:** وذلك لدراسة أهم التدخلات التي شهدتها ليبيا من طرف الدول الإقليمية والأممية.

4-**المنهج التاريخي:** وذلك لدراسة تسلسل الأحداث و أهم التواريخ التي أثرت على مسيرة الأزمة.

كما استخدمنا إقتربات كالاقترب القانوني من خلال التطرق إلى القرارات الأممية إزاء الأزمة وكذلك الاقترب النظمي لذكر طبيعة النظام الليبي ومختلف تحولاته.

7-أدبيات الدراسة: لو عدنا إلى مسألة الأزمة الليبية نجدها حديثة النشأة و هذا ظاهر في

نقص الدراسات فيها، إلا أن أهمية الموضوع ساهم في تسريع وتيرة البحث فيها و في دراستنا هذه استخدمنا العديد من المراجع التي تناولت الأزمة الليبية و أهمها:

1-علاء الدين زردومي ، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013. استهدف الباحث في دراسته إلى إيضاح مفهوم التدخل الأجنبي من جهة و من جهة أخرى الدور الذي لعبه التدخل الأجنبي في إسقاط نظام القذافي.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014 يهدف صاحب البحث إلى الإحاطة بمفهوم الربيع العربي و أهم مخلفاته في ظل تصادم المصالح و تشابك الرئ.

3-أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟، جريدة مركز دراسات الشرق الأوسط، ع(13)، مارس 2017، قام طاقم البحث بطرح التساؤلات حول مستقبل الأزمة الليبية و شرح مختلف الرؤى و تبيان موقف مختلف الأطراف التي تسير الأزمة

حدود الدراسة:

أ- **حدود مكانية:** تشمل دراستنا هذه المنطقة العربية تحديداً دولة ليبيا كرقع جغرافية واقعة في شمال الإفريقي.

ب- **حدود زمنية:** حددنا دراستنا بتوقيت زمني معين أي من وقت بداية الأزمة 2011م إلى 2017م أي الوقت الحالي وذلك للإحاطة أكثر بمعطيات ومستجدات والتعمق بالأزمة.

تقسيم الدراسة: قسمنا دراستنا إلى: ثلاث فصول، كل فصل يحتوي على مباحث، يتناول الفصل الأول ماهية الأزمة الليبية في المبحث الأول نتناول الأول الأهمية الجيوستراتيجية لليبيا وفي المبحث الثاني والثالث أسباب وتطور الأزمة وأطرافها ونتائجها. أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى الحلول المطروحة في الأزمة بين البعثة الأممية والإقليمية وسياسات القوى الكبرى، وفي الفصل الثالث درسنا مستقبل الأزمة الليبية.

8-صعوبات الموضوع:

تكمن صعوبات الموضوع في كونه موضوع جديد نوع ما ذلك لقلة المراجع الأكاديمية خاصة في ما يتعلق بتطور الأزمة ومشكل إعطاء السيناريوهات الأكثر احتمالا لازمة كذلك صعوبة تقدير الإحصائيات الدقيقة التي شهدتها التدخل الدولي في ليبيا واستبيان المعطيات التي أفرزتها الأزمة.

- كذلك هنالك صعوبة في فهم العديد من الدراسات السابقة في هذا الموضوع ذلك لاختلاف آراء الكاتبين وأصحاب الأطروحات وهذا الشيء يشنت أفكار الطالب ويمنعه من جلب مصداقية الحدث.

- مفاهيم ومصطلحات:

- الثورة الليبية: هي مشروع مكثف لتصدي لدكتاتورية العقيد معمر القذافي، بدا من سبعينيات القرن الماضي انتهاء بوفاة القذافي في 20 أكتوبر 2011م، ومن خلال فترة حكمه التي دامت 42 سنة جاءت الليبيين في شكل مقاومين والمعروفين باسم الثوار⁽¹⁾.

- الأزمة: هي ظاهرة إنسانية ونسيج الحياة، متلازمة للإنسان تنشأ في ظروف مفاجئة بسبب سوء الظروف الداخلية للبلاد وهي بمثابة تهديد حقيقي للدولة⁽²⁾.

- معمر القذافي: هو معمر محمد عبد السلام أبو منيار والشهير بالرجل الأخضر، ولد في قرية جهنم في 1942م وشغل مجلس قيادة الثورة حتى عام 1977م وكان قائد رئيس ليبيا وقتل في فبراير 2011م⁽³⁾.

- الكتاب الأخضر: كتاب فلسفي سياسي من تأليف معمر القذافي عام 1975م وفيه أهم أفكاره حول نظام الحكم ويتألف من ثلاث فصول.

- الحراك السياسي: هو التغيير في وضع ما من موقع لآخر في سلم التدرج السياسي وبمعنى آخر هو تأثير مجموعة من الأفراد والجماعات داخل دولة ما في حركة النظام السياسي وليس بشرط أن الحراك السياسي يؤدي إلى وجه إيجابي دائما ويعرف أيضا أنه حركة كبيرة من التفاعلات والتصادمات بين مختلف القوى السياسية سعيا لإيجاد مكانتها السياسية وهناك نوعين من الحراك السياسي فنجد حراك سياسي فردي وحراك سياسي جماعي⁽⁴⁾.

- التدخل الأجنبي: يتميز بالتعقيد وعدم الاتفاق، وذلك لتعدد استخداماته إذ يرى البعض أن كل سلوك يصدر عن الوحدة السياسية يستهدف التأثير في البيئة الدولية يعتبر تدخلا، ولكن الوجهات الأخرى ترى التدخل يشترط أن يكون فيه عنصر الإكراه ليكون تدخلا⁽⁵⁾.

(1)- إبراهيم شرقية، إعادة أعمار ليبيا تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية(الدوحة، مركز بروكن جر، ط9، 2013)، ص01.

(2)- علي بن هلهول الرويلي، الأزمات تعريفها، أبعادها، أسبابه (الرياض: كلية التدريب، قسم البرامج الخاصة، 2011) ص01.

(3)- علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013) ص- ص91-97.

(4)- علي الزعبي، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي(الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ط1، 2015)، ص28.

(5)- زردومي علاء الدين، مرجع سابق الذكر، ص10.

الفصل الأول

ماهية الأزمة اللمبية

لقد ظهرت موجة التغيير في العالم الثالث وبالضبط في العالم العربي في ظل طغيان اللاديمقراطية وسيطرة الحكام على مقاليد السلطة، ما أدى بالشعوب إلى القيام بقمع الظلم وتغيير الأوضاع السائدة في بلدانهم، فبعدها سقطت أنظمة مصر وتونس الأشد متانة جاءت ليبيا لتعيش نفس الظروف التي عاشتها قريناتها من الدول العربية، وعند التطرق إلى الأزمة الليبية نسلط الدراسة على أهم الأسباب والعوامل الواقعية والدوافع الخفية التي ساهمت في تبلور وتفاقم الأزمة داخليا تحت النظام الذي يحكمه الرئيس الليبي معمر القذافي، وصولا إليهم المحطات التي مرت بها ليبيا في ظل التداخلات الخارجية وفترة ما بعد سقوط النظام وأهم التغييرات التي جاءت بها مرحلة التجديد.

وبموجب هذه الدراسة قمنا باستعراض الأزمة الليبية، في المبحث الأول ذكرنا موقعها الجغرافي وأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، وكذلك أهم الأسباب المؤدية للأزمة في سياق المبحث الثاني وأطرافها، وأخيرا إلامامهم مخلفات ونتائج هذه الأزمة في المبحث الثالث، وهذه العناصر كلها تتمحور ضمن فصل أول يهدف لإيضاح ماهية الأزمة الليبية.

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لليبيا.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي.

تنتهي ليبيا إلى الدول الإفريقية وتقع في شمال القارة الإفريقية، فيحدها من الجهة الشمالية البحر الأبيض المتوسط ومن الجهة الشرقية مصر والسودان أما جنوبا فتحدّها كل من النيجر وتشاد والجزائر ومن الغرب تونس. لا تملك ليبيا موارد مائية سطحية عذبة لقلة تذبذب سقوط الأمطار لذلك مصادر مياهها هي الأمطار والمياه الجوفية بنسبة 95.8 ومياه الوديان 2.7 تمثل الصحراء الليبية 1.7 مليون كيلومتر مربع ويتوسطها الرق والعروق، أما السهول فتتّحصر في الساحل المتوسطي في الشرق وبعد مشروع النهر الصناعي أهم مشروع قامت به السلطات الليبية وتمتد الأراضي الليبية بين دائرتي عرض 45- 18 و 57- 32 شمالاً⁽¹⁾.

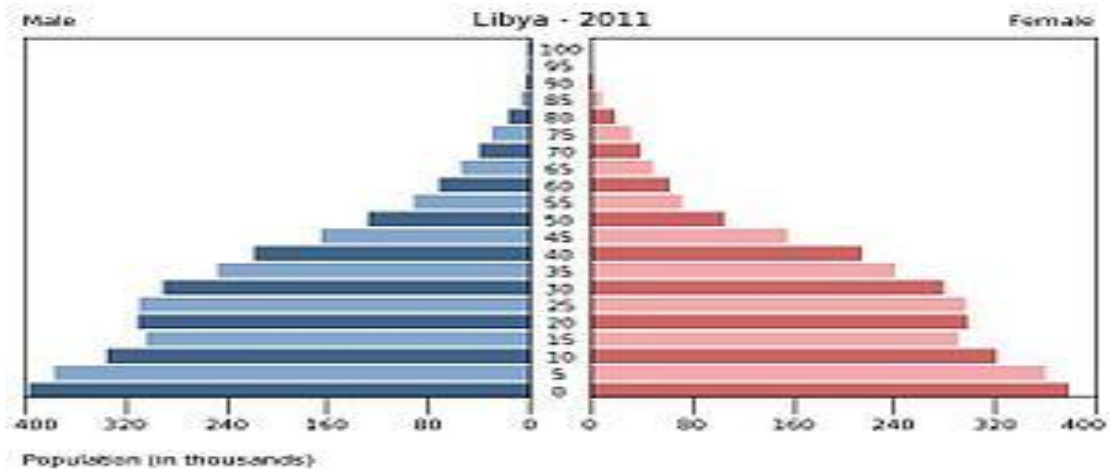
تبلغ مساحة ليبيا ما يقارب 1.7 مليون كيلومتر مربع (700.000 ميل مربع) إذ تعتبر رابع أكبر دولة مساحة في إفريقيا والمرتبة 17 في الترتيب العالمي لأكثر الدول مساحة، يطل شريطها الساحلي على البحر الأبيض المتوسط بطول 1.8500 كم⁽²⁾.



خريطة: (1) جغرافية ليبيا علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013) ص 68

(1)- زردومي علاء الدين، مرجع سابق الذكر، ص 68.

تشكل الصحاري القسم الأكبر من الأراضي الليبية فيها واحات كثيرة وجبالها تتمثل في الجبل الأخضر في الشمال الشرقي وجبال تيبستي جنوبا وأعلى قمة فيها هي قمة بنة. يتأرجح المناخ في ليبيا بين البرودة في الشتاء والحر في الصيف أي مناخ معتدل فهو مناخ البحر الأبيض المتوسط شمالا والمناخ الصحراوي القاري جنوبا، تسقط الأمطار بكميات تكفي لقيام حياة نباتية طبيعية، فمن هذه المناطق ما تكفي أمطارها لنمو غابات وأحراش دائمة الخضرة ومنها ما تكفي بأمطارها لنمو حشائش موسمية سرعان ما تزول. يبلغ سكان ليبيا حوالي 6.597 مليون نسمة في 2010 وذلك بنمو سكاني يقدر بـ 2.42 وترتفع الكثافة السكانية في المناطق الساحلية⁽¹⁾. تبلغ الكثافة السكانية في ليبيا نحو 50 نسمة في الكيلومتر المربع في المنطقة الشمالية من طرابلس وبرقة، 90% من السكان يعيشون في 10% من المساحة حوالي 88% في المدن الحضرية كطرابلس الزاوية بنغازي و 30 % من سكان تحت 15 عاما.



From Wikimedia Commons the free media repository: The Libyan Population Pyramid in 2011 at:

12/09/2017, <https://commons.wikimedia.org/wiki/File:LibyaPopulation2011.jpg>

شكل رقم (1) يبين سكان ليبيا في: <http://ar.wikipedia.org>

فيما يتوزع السكان في ليبيا حسب الفئات العمرية من فترة 1950 الى 2010م اذ تشهد ارتفاع في مجموع السكان من سنة 2000م كما ان هناك ارتفاع نسبة الفئة العمرية من 15

الى سنة 64 سنة و ارتفاع محسوب لفئات اقل من 14 سنة و ذلك حسب الجدول رقم 1 توزيع السكان في ليبيا

(1) - زردومي علاء الدين، مرجع سابق الذكر، ص 72.

السكان من الفئة العمرية /14-0	السكان تتراوح أعمارهم بين /64-15	السكان تتراوح أعمارهم /65	مجموع السكان *1000	
41.49	53.4	4.7	0296	1950
43.0	52.7	4.3	1266	1955
43.3	52.7	4.0	3496	1960
43.4	53.0	3.6	9946	1965
45.2	52.1	2.7	0667	1970
46.5	51.3	2.2	1937	1975
47.0	50.7	2.2	7507	1980
47.3	50.5	2.3	8347	1985
43.5	53.9	2.6	9747	1990
38.3	58.8	2.9	9757	1995
32.4	64.2	3.4	2318	2000
30.6	65.6	3.8	9708	2005
30.4	65.3	4.3	6559	2010

جدول رقم (1) توزيع السكان في ليبيا: المرجع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، في:

<https://ar.wikipedia.org>

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية الليبية.

تعتبر ليبيا النقطة الهامة بين مشرق ومغرب العالم العربي وقد ظهر امتزاج الحضارات والتيارات الثقافية فيها وذلك ظاهر بالتنافس الدولي عليها في نهاية الحرب العالمية الثانية، أما سياحيا فليبيا تقرب الأسواق السياحية للدول أوربا الغربية كما أن ارتباطها بدول الجوار عن طريق شبكة من الطرق المتعددة جعل الوصول إليها سهلاً⁽³⁾.

ويمكن تقسيم ليبيا من حيث المناطق والمواسم السياحية إلى أربع مناطق.

⁽³⁾ - مندوبية ليبيا لدى اليونسكو، وثيقة تتعلق بالموقع الجغرافي لليبية، أخذ من: <http://libya-unesco.org/arabic/index-ar.htm>، (2017/08/13).

الجدول رقم (2): السياحة في ليبيا

المصدر: <http://mawdoo3.com>

المنطقة الجغرافية	موسم السياحة الرئيسي
المنطقة الساحلية	طيلة السنة
الجبال الشرقية	من شهر سبتمبر إلى شهر يونيو
الجبال الغربية	من شهر سبتمبر إلى شهر مايو
المناطق الصحراوية وشبه صحراوية	من شهر أكتوبر إلى منتصف شهر مارس

إن فك الحضر الجوي من ليبيا قادها للانفتاح للخارج فقد ازدهرت عاصمة طرابلس وشهدت نهضة عمرانية وذلك بإنشاء الفنادق ومراكز التسوق إضافة إلى بناء المطار الليبي العالمي، ومن هنا نستخلص الأهمية الإستراتيجية لليبيا في مجال السياحة في عدة نقاط وهي:

امتلاك ليبيا أطول ساحل إفريقي المطل على الواجهة البحرية للمتوسط وهو ما جعلها قبلة الزوار والأجانب. إن للآثار الرومانية في ليبيا دور هام في الجانب السياحي إضافة للإرث التاريخي. لقد كانت صحراء ليبيا العجيبة نقطة جذب السياح الهواة التي فيها بحيرة قبر عون العالية الملوحة. إضافة لذلك فليبيا تكسب مناطق خلابة كالجبال الأخضر، و مناخ البحر الأبيض المتوسط هو الملاذ الدائم للعديد من السياح والراغبين في الاستكشاف

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية الليبية.

أولاً: سمات الاقتصاد الليبي.

ان الاقتصاد الليبي يعتمد كثيرا على القطاع النفطي ب 56% من الإنتاج النفطي من 2000 إلى 2005 م مقارنة بالنشاطات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والنقل والتشييد. وهيمنة القطاع النفطي على الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة فصادرات الهيدروكربونات تسهم بنحو 97% من كامل الصادرات الليبية.

على الجانب الهيكلي تم احزرت ليبيا تقدم في السنوات الأخيرة من أجل تحرير الاقتصاد بتوحيد سعر الصرف وفتح القطاع المصرفي أمام المنافسة المحلية والأجنبية وكذلك تسهيل إجراءات التقدم لمزاولة الأعمال وإزالة القيود الجمركية وعلى التجارة الخارجية لكن من جهة أخرى تفتقر إصلاحات ليبيا إلى التنسيق بين ليبيا والأمانة المالية⁽⁴⁾.

ثانيا: ملامح الاقتصاد الليبي.

*الحقول والموانئ النفطية في ليبيا. أنظر خريطة رقم 1:



خريطة (2) الحقول والموانئ النفطية في ليبيا. خارطة الحقول و الموانئ النفطية في ليبيا

جريدة العربي الجديد، 16 مارس 2017.

يقدر إنتاج النفط بـ 94% من عائدات ليبيا الأجنبية و 60% من العائدات الحكومية ومن 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

(4)-محمد الحاج رمضان عبدون و(آخرون)، إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، (2006)، ص ص 06- 07.

أما معدل إنتاج النفط في ليبيا يبلغ 1.6 مليون برميل يومي باحتياطي مؤكد يقدر بـ 41 برميل⁽⁵⁾.

شهد القطاع النفطي بعد 2008 وخاصة في منشآت النفط انتعاشا في معدلات الإنتاج بحيث وصل إلى 722 ألف برميل يوميا، بعد فتح حقلي الشرارة والفيل وفتح منافذ التصدير النفطي الليبية⁽⁶⁾.

*المؤسسات والأجهزة الاقتصادية:

المصارف: من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتطوير الاقتصاد الليبي نصت ليبيا للسماح بفتح فروع ومكاتب للمصارف الأجنبية، وهناك عدة مصارف في ليبيا أهمها مصرف ليبيا المركزي بما في ذلك مصارف تجارية وأخرى أهلية.

*العملة: وهي بالدينار وقابلة للتحويل⁽⁷⁾.

ثالثا: اقتصاديات ليبيا مع الدول الخارجية.

لا تنحصر أهمية اقتصاد ليبيا في التعاملات الداخلية بل تتجاوز إلى النطاق الخارجي لليبيا وهذا ما يدل على مكانة اقتصادها، ومن هنا نستعرض بعض العلاقات الاقتصادية الليبية مع الدول الخارجية:

1-العلاقات الليبية الإيطالية: مازالت العلاقات الليبية الإيطالية قائمة رغم أنها كانت

متوترة في الماضي، إلا أنها حاليا وخاصة خلال ثورة 17 فبراير تحسنت الأوضاع بينهما اثر مساعدة ايطاليا لليبيا سياسيا عسكريا وإنسانيا، وارتبطت ايطاليا بليبيا لموقعها الجيوسياسي الذي يحتوي على النفط وعند التطرق للعلاقات الإيطالية الليبية نجدها تطورت

(5)- الموسوعة الحرة ويكيبيديا، اقتصاد ليبيا في: <https://ar.wikipedia.org>، 2017/08/10

(6)- خالد المحجوبي، الصادات ودورها في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع(6) (2006)، ص ص 52-53.

(7)- اقتصاد ليبيا، مرجع سابق الذكر.

بعد رحيل القذافي⁽⁸⁾. وتعتبر إيطاليا الشريك الأول التجاري لليبيا منذ ستينات القرن العشرين من ضمن كل الدول الإفريقية والإيطالية ففي 30 أوت 2008م تم توقيع معاهدة التعاون والشراكة بين البلدين ويتمثل الاقتصاد الجوهر الحقيقي للاتفاق بين البلدين، حيث أن المبادلات التجارية التي جرت بين هذه الأخيرة كانت لصالح ليبيا ذلك لأن الجيوسياسية الراهنة أضحت لإعطاء كفة الميزان لليبيا، فإيطاليا تستورد نحو 25% من احتياطاتها النفطية و33% من الغاز الطبيعي الليبي.

إن طبيعة وأهمية الاقتصاد الليبي تكمن في ضرورة جذب فائض رأس المال الليبي الكبير بشكل ضروري بالنسبة لصانع القرار الإيطالي ونجد أن التفكير البرغماتي يبعد تماما عن الوجهة الايديولوجية في ظل تواجد مصالح اقتصادية ومالية مع ليبيا بالزيادة على ذلك فإن اتفاق الصداقة كان فرصة سانحة للوصول والحصول على الغاز الليبي الذي يعتبر الأفضل في العالم ولقد ترك القذافي قاعدة أولوية إيطاليا في ليبيا والاستثمار في اقتصادياتها⁽⁹⁾.

2- العلاقات الروسية الليبية:

بدأت العلاقات الليبية الروسية في 4 سبتمبر 1955م وخاصة بعد تولي معمر القذافي السلطة وقيامه بعدة زيارات لروسيا أعوام 1976-1981-1985-2008 في عهد السفيرات بحيث رسمت خطوط التعاون التي باتت ظاهرة في عدة مجالات و ذلك بفضل الكم الهائل من الاتفاقيات التي انعكست على العلاقات بين البلدين لصالح ليبيا بحيث أقامت على الأراضي الليبية مشاريع ضخمة ممولة من طرف السوفيات منها إعادة خارطة الأراضي الزراعية في ليبيا، وإنشاء الخطوط الكهربائية وأنابيب الغاز وإنشاء مركز تاجوراء للأبحاث النووية، فوصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مليار دولار سنويا، فكان التعاون بين

(8)- نصر الدين عمار العماري، تطور العلاقات الليبية الإيطالية: المحددات والأبعاد، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية اقتصاد وعلوم سياسية، 2012)، ص ص 02-06.

(9)- السنوسي البسيكري، دلالات اتفاقية الصداقة بين ليبيا وإيطاليا في:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions2017/08/12>

الاتحاد السوفياتي وليبيا في مختلف المجالات، ولكن بعد انهيار الاتحاد تبدلت العلاقات ودخلت في انتكاسة والسبب يعود إلى العقوبات التي فرضت على ليبيا من طرف مجلس الأمن في 1992م بسبب أزمة الطائرة لوكربي⁽¹⁰⁾.

في محاولة للتخفيف من صيغة تحدي النظام الدولي عموما والدول الغربية بشكل خاص. مهدت ليبيا طريقا لحل نزاعاتها مع الدول الأفريقية ومحاولة الاندماج أكثر في القارة السمراء فقامت طرابلس في 1995 بعقد اتفاق مع روسيا وتدفع ليبيا بموجبه 1.5 مليار دولار مقابل خدمات في المجال النفطي والكهربائي⁽¹¹⁾.

نشطت العلاقات الروسية الليبية في مطلع 2000م وذلك بزيارات المسؤولين الكبار الليبيين إلى روسيا في 2001م و زيارة وزير الخارجية الروسي aigorafanov في نفس العام إلى ليبيا رغبة من كلا الطرفين لإطلاق العنان لاتفاقيات اقتصادية، فقد استعدت روسيا أن تستأنف التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية مع ليبيا في 2001م، وفي 2005 وقعت اتفاقيات في المجال العسكري بين البلدين لتحديد بعض الأسلحة والمعدات الروسية الموجودة في الجيش الليبي، وصولا إلى 2008م أين وقعت العديد من الوثائق المهمة لتعزيز علاقات الصداقة وتطوير التعاون الاقتصادي، وتمثل عام 2008 للعلاقات بين البلدين مثابة تنقية جميع الشوائب التي شابت العلاقات بين البلدين⁽¹²⁾.

⁽¹⁰⁾- عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، السياسية الخارجية الروسية اتجاه ليبيا وروسيا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ عام 2011-2014، أطروحة ماجستير غير منشورة، (جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2015م)، ص 80-81.

⁽¹¹⁾- سيد أحمد ولد أحمد سالم، ليبيا من الاختلاف إلى الائتلاف في:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d8e87904-e8c1-4d7a-97a3-83ac1e4366902017/08/11>،

⁽¹²⁾- عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، مرجع سابق الذكر، ص 82-83.

كما كانت الزيارة بمثابة إعلان لاستئناف التعاون العسكري التقني، حيث أبدى نظام القذافي رغبته بشراء مقاتلات روسية سو-35 ودبابات ت-90 أس ومنظومات صواريخ مضادة للجو إلى جانب قطع بحرية حربية⁽¹³⁾.

ساهمت التطورات الميدانية والسياسية التي عرفت ليبيا وخاصة الدور الذي تحظى به قوات المشير خليفة حفتر في المشهد في التحرك العسكري الروسي نحو ليبيا، بعد التوصل إلى اتفاق بين الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر وروسيا حول تفعيل تنفيذ اتفاقية حول صفقة سلاح كان نظام العقيد الراحل معمر القذافي قد أبرمها مع روسيا في العام 2008م. وتم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في العام 2009م، والمقرر تنفيذها في 2010م، وتبلغ قيمتها 1.8 مليار دولار وهي تشمل شراء نحو 20 طائرة مقاتلة، ومنظومات صاروخية من نوع "إس 300"، ودبابات من طراز "تي 90"، بالإضافة إلى تحديث وتطوير 140 دبابة من نوع "تي 72".

إن سيطرة حفتر على الموانئ النفطية خلال شهر مارس، قد شجعت روسيا على المُضي قُدماً نحو تفعيل تنفيذ تلك الصفقة التي كثيراً ما سعت حكومة عبدا لله الثني إلى إحياء بنودها خلال السنوات الماضية، لكنها كانت تصطدم بقرار مجلس الأمن الدولي الذي يحظر بيع السلاح إلى ليبيا. الذي أصدر في عام 2011م رقم 1970 وهناك آمال كبيرة متعلقة بهذه الصفقة ولم تتقدم روسيا لها إلا وهي مستعدة لها من قبل، ويُنتظر أن يبدأ تنفيذ هذا الاتفاق قريباً، بحسب إذاعة فرنسا الدولية. ويُرجح أن يصل العشرات من الخبراء العسكريين الروس خلال عام 2017م إلى قواعد الجيش الليبي بالشرق، لبدء برنامج التدريب، فيما

(13)- أحمد قاسم حسين، روسيا في ليبيا في: <https://www.alaraby.co.uk/opinion>، 2017/09/09.

بدأت بعض التشكيلات العسكرية المشتركة مناورات في عدد من القواعد العسكرية الليبية، منها طبرق وبنغازي، وكذلك أيضا في عرض البحر على متن سفن عسكرية روسية⁽¹⁴⁾.

اتفاقية فبراير 2017م بين "روس نفط" وشركة النفط الوطنية الليبية NOC ووضعت الوثيقة الأسس لقيام الشركة الروسية بتوظيف الاستثمارات في قطاع النفط في ليبيا. وتنص الوثيقة على إنشاء فريق عمل مشترك لتقييم الفرص في مختلف المجالات، بما في ذلك في مجالي الاستكشاف والإنتاج. كما وقعت الشركتان أيضا على اتفاقية بخصوص شراء النفط الليبي⁽¹⁵⁾.

3- العلاقات الاقتصادية الليبية الخليجية:

يمثل سقوط القذافي خطوة مهمة في التقارب الليبي الخليجي عن طريق الاتفاقيات الثنائية، وقد كان للخليج دور هام في إسقاط نظام القذافي إضافة لمختلف المساعدات التي قدمتها الخليج لليبيا واثرت هذه الأخيرة ظهرت استثمارات كبيرة للأموال الضخمة الخليجية في الاقتصاد الليبي، ومن هنا نظهر أهم مؤشرات التعاون الخليجي الليبي في المجال الاقتصادي:

*التوسع في حجم الاتفاقيات الثنائية البينية بين الطرفين من أبرزها:

اتفاقية 13 يناير 2013م بين مركز التحكيم الخليجي ومركز ليبيا التجاري الدولي، أبرمت هذه الاتفاقية كون أن ليبيا دولة غنية بالنفط ومليئة بالاستثمارات وهذه الاتفاقية هي انطلاقة جديدة لليبيا.

(14)- الجمعي قاسمي، صفقة سلاح بنحو مليار دولار تعيد روسيا إلى ليبيا، جريدة العرب،

ع(10514)،(2017/01/16)،ص 04.

(15)- ادوارد سافين، معيتيق: الاقتصاد الليبي يتعافى والشركات الروسية يجب أن تنفذ مشاريعها السابقة في:

<https://arabic.rt.com/business/899063>(2017/10/11)

اتفاق بيت التمويل الخليجي مع الصندوق الإنمائي الاقتصادي الليبي والاجتماعي ومؤسسة النفط الوطنية الليبية وذلك بهدف تطوير أعمال الطاقة في ليبيا باسم مدينة طاقة ليبيا. وأيضاً هناك استثمارات عدة في المجال العقاري بين البلدين بقدر 100 مليار دولار.

- الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين من أجل تعزيز أوجه التعاون بين البلدين من بينها زيارة وزير الاقتصاد الليبي احمد سالم الكوشلي للإمارات خلال الفترة من 1-3 ماي 2012م وأيضاً زيارة وزيرة الشؤون الليبية الاجتماعية مبروكة جبريل الشريف للإمارات خلال الفترة من 10-15 يونيو 2012م⁽¹⁶⁾.

4- العلاقات الاقتصادية الليبية التركية: لقد كانت ليبيا ذات أهمية اقتصادية ومنبع نمو اقتصادي تركي ولقد أفادت تقديرات أن مستوى التبادل التجاري الليبي التركي لعام 2010م وصل 9.8 مليار دولار فقد وضعت خطط ومشاريع واستثمارات لتركيا تصل 100 مليار دولار للشركات التركية حتى 2013 م سواء في قطاع البناء بـ 15 مليار دولار والسياحة والطاقة ومن خلال حجم الاستثمارات في ليبيا تبرز الأهمية الليبية لتركيا،⁽¹⁷⁾ فإن استقرار منطقة شمال إفريقيا يعتمد على استقرار ليبيا بقدرتها التمويلية التي لا غنى عنها لتحقيق تكامل إقليمي.

ولقد قامت تركيا بتسوية موقفها إزاء ثورة 2011م وذلك بدعم والاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي ولقد ساءت العلاقات الليبية التركية بعدما اتهم البرلمان الليبي والمجلس الانتقالي الليبي تركيا لدعمها للإرهاب ولكن سرعان ما تحسنت الأوضاع بينهما بدعوة تركيا من أجل تسوية الخلافات بين المتخاصمين الليبيين وبناء دولة⁽¹⁸⁾.

⁽¹⁶⁾- أحمد طاهر، العلاقات الخليجية الليبية ما بعد القذافي في: <http://rouyaturkiyyah.com> (2017/10/10)

⁽¹⁷⁾- السنوسي البسيكري، الأهمية الإستراتيجية للعلاقات الليبية التركية و سبل تطويرها في:

<http://www.lbmct.org/index.php/2016-01-11-20-24-45/147-2016-09-20-21-23-282017/09/08>

⁽¹⁸⁾- السنوسي البسيكري، مرجع سابق الذكر.

المبحث الثاني: الأزمة الليبية أسبابها وتطورها.

المطلب الأول: أسباب الأزمة الليبية.

هناك أسباب عدة أدت إلى الأزمة الليبية:

١- الأسباب السياسية والأمنية: أدت الولاءات الليبية إلى رسم السياسة الداخلية في البلاد فدولة ليبيا ذات صبغة قبلية عشائرية تقسمها تحالفات بين قبيلة القذافة وقبيلتي رافلة ومقراحة، ولقد كانت قوات الجيش النظامية الليبية ضعيفة فالنظام كان فاسدا لا سيما بعد إنشاء شبكة الرعاية والمحسوبية الذي يهدف لولاء الأفراد والأسر مقابل إعانات منها، لقد أظهرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية قلقها إزاء الأوضاع في ليبيا جراء حالات الاختفاء والاعتقالات التعسفية ومن جانب آخر كانت ليبيا سياسيا محيطة بتشكيلة غير رسمية وهم رجال الخيمة وهم عائلة القذافي⁽¹⁹⁾. إن اللجان الثورية الغير رسمية التي أنشأت في 1979م هي المسيطرة على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية رغم أن من الشائع أن اللجان الشعبية هي الموجودة بشكل رسمي فقد دعمت اللجان الثورية الغير رسمية من قبل القذافي وذلك من أجل الجوسسة على اللجان الثورية⁽²⁰⁾، وأثر موت جمال عبد الناصر خيل للعقيد معمر القذافي أن يحل محله في قيادة الأمة العربية فراح يتخبط بين وحدة عربية ووحدة افريقية وبعد فشله في ذلك بدا يميز نفسه مع الحكام العرب، فتبنى سياسة "خالف تعرف" فغير الأسماء السياسية واسم دولته وأسماء الوزارات والسفارات وقام بهدر قدر كبير من ثروات الشعب الليبي فمارس أبشع أنواع القمع والظلم واغتيال الخصوم السياسيين، وبدلا من جعل ليبيا دولة حديثة بمواردها النفطية الكبيرة وبعدد سكانها المحدود

(19)- وسيلة بوضياف و كامليا اقبالن، إدارة الأزمة الليبية (2011-2014م)، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015م)، ص ص 39-41.
(20)- وسيلة بوضياف و كامليا اقبالن، مرجع سابق الذكر، ص 40.

أوصلها إلى أن تكون سخرية بين الدول. فمثل بها أبشع أنظمة القمع في العالم العربي لأنه مارس كل مبيقات الحكم المطلق الفاسد وهذا السبب الرئيسي لازمة ليبيا⁽²¹⁾.

غياب المؤسسات الحقيقية للدولة في فترة القذافي اضعف أحزابها ومجتمعها المدني -تهريب الأسلحة وتكديسها أدى إلى ولادة تنظيمات مسلحة وتعدد ولوائاتها. بروز الثنائية بين الليبراليين والإسلاميين مما أدى للصراع على هوية الدولة والإمساك بزمام السلطة.

بالإضافة لتآكل أسس شرعية النظام الليبي، ورغم كل الشعارات التي تهدف إلى الحكم الجماهيري الشعبي ورغم كل الهياكل الهادفة لترجمة سياسة الكتاب الأخضر فيما يخص الحكم الشعبي الذاتي وذلك بواسطة المؤتمرات الشعبية في مقدمتها مؤتمر الشعبي العام الذي يمثل سلطة تشريعية واللجان الشعبية سلطة تنفيذية، ولكن الحقيقة أن السلطة أصبحت في يد العقيد القذافي ليبين أنه يمثل القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث فصل السلطة عن الثورة وقد حالت صورية المؤسسات وتسلبت اللجان الثورية دون مشاركة شعبية حقيقية في شؤون الحكم فنشأت طبقة من المستفيدين والمحترمين للسلطة وظهر عزوف شعبي عن المشاركة في الانتخابات.

ب- الأسباب تاريخية: هناك تنافس بين ولايات شرق ليبيا وغربها على السلطة فتحوّلت تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية ومصدر للاضطرابات والانقلابات فظهرت فجوة عدم الثقة بين القذافي ونظامه⁽²²⁾.

ويمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب عام 1969م في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن هذه الأخيرة تحوّلت إلى معقل

(21)- توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي إلى أين أفق جديدة للتغيير الديمقراطي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، صص 271-272.

(22)- محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، تقرير عن المؤتمر لنظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، صادر عن معهد الدراسات الأمنية، (2011)، صص 10-11.

للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدراً للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن العشرين، وما بعدها قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين والمهنيين وهو ما رسخ حالة القطيعة بين "القذافي" ونظامه وتلك المدن⁽²³⁾.
-إن الديمقراطية وما ولاها أشياء تعطى في جو بعيد عن التهديد واللامان والعبرة ليست ما تأتي في الدساتير وإنما الممارسات على أرض الواقع التي تتجسد في احترام حقوق الإنسان، وفي الحقيقة فإن النظام الداخلي الليبي بيد معمر القذافي وأسرته وبذلك كل الممتلكات وعوائد النفط والثروة تعود إلى أسرة العقيد القذافي وهي حالة تعكس خارجية النظام الليبي الديمقراطي المباشر.

ج- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

إذا ما نظرنا إلى المجتمع الليبي فنجد أنه يعاني من الحرمان من النمو والتطور والرفاهية وما زاد من توتر الشعب الليبي هو الانفتاح الذي قام به سيف الإسلام القذافي في 2003م، حيث فتح المجال للاستثمارات الأجنبية فأغلب المتعلمين الليبيين يرفضون التخلي عن مناصبهم حسب التعليم الذي أتقنوه وذلك لأن الفرص تتاح حسب الرشوة و النفوذ⁽²⁴⁾.
-وعلى صعيد الأمن الاجتماعي تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي، بفضل سياسات الدعم السلمي والتأمين الصحي، وكذا الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام، وذلك رغم تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين.
-وتكشف تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن ليبيا تعتبر من الدول المتقدمة في التنمية البشرية، تحتل المركز 52 في 2010م وعلى الصعيد التعليمي ازداد نسبة استيعاب الطلاب في المراحل التعليمية وبلغ نصيب دخل الفرد القومي نحو 7290 دولار أمريكي. وفي تقرير 2007م أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لانجازاتها مشيراً للنمو السريع في النشاط الغير نفطي بـ7.5، ورغم هذه المؤشرات فإن الشعب الليبي يرى أنه منذ استيلاء

⁽²³⁾- المرجع نفسه.

⁽²⁴⁾- وسيلة بوضياف وكاملية اقبالان، مرجع سابق الذكر، ص ص 42-47.

القذافي على السلطة فقدت ليبيا فرص لنهوضها فالحكم الشخصي الذي اعتمده أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة. وهناك أيضا التغير الديموجرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية، وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب الليبي الذي يشكل حوالي 52% من مجموع السكان (تحت سن 25 عاما) لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تربي عليها ونشأ في إطارها والتي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وواقع يناقض ذلك تماما في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة،⁽²⁵⁾ التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب، بل وهددت مصالح بعض أنصار النظام، الأمر الذي خلق شعورا بعدم الرضا تجاه تلك السياسات⁽²⁶⁾.

- وسيطر القذافي وأبناءه على الشؤون الاقتصادية وعوائد النفط، وخصص للإنفاق الحكومي جزء صغير، وقد استمر حكم القذافي أكثر من أربعين عاما وفي 2010م أفرزت فترة حكم القذافي أزمات وهي كالتالي:

- أزمة البطالة-مناهضة اللجان الثورية وأزمة السكن⁽²⁷⁾، ولم يحظى العقد الاجتماعي الحقيقي الذي يكرس مبدأ المواطنة دور في عهد القذافي الطويل، لأنه اختزل الحكم في صفة شخصية وذلك ظاهر في عدم إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، ومنذ استقلال هذه الأخيرة لم تشهد حراكا سياسيا وحزبيا حقيقيا، باستثناء فترة عهد الملكية ولذلك تظهر ثورة فبراير لأنها ثورة شعبية أكثر من كونها حراكا سياسيا⁽²⁸⁾.

⁽²⁵⁾-محمد عاشور، مرجع سابق الذكر، ص11.

⁽²⁶⁾-محمد عاشور، مرجع سابق الذكر، ص11.

⁽²⁷⁾- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ثورات لربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014)، ص ص 69-70.

⁽²⁸⁾- أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟، جريدة مركز دراسات الشرق الأوسط، ع(13)، مارس 2017، ص 07.

المطلب الثاني: تطور الأزمة الليبية.

من 2011-2012: قبل اندلاع الثورة الليبية قام الليبيون بذكرى الاحتجاجات الواقعة في 6 فبراير 2006م أمام القنصلية الإيطالية في بنغازي والتي قوبلت بالقمع من طرف السلطات وراح فيها العديد من القتلى والجرحى وكانت آنذاك تحركات الشعب الليبي بين الانتفاضة والمظاهرات الشعبية وفي 17 فبراير 2011م انطلقت المظاهرات في بنغازي وفيها تواعد معمر القذافي بتطهير ليبيا بمقولته الشهيرة بيت بيت بيت⁽²⁹⁾، وكان المشهد الداخلي في بداية الانتفاضة الليبية متوترا بحيث أثرت الظروف الخارجية على الشعب الليبي، وكذلك لعب الإعلام دور هام في التعبئة الجماهيرية وقد اصفرت هذه المظاهرات عن إصابة 38 شخصا وتحولت المظاهرات من سلمية إلى استخدام السلاح استجابة لنداء قوى المعارضة والنشطاء، وفيها سقط 65 قتيلا و400 جريح فتعالت الاحتجاجات بإسقاط نظام القذافي واتسعت إلى العاصمة طرابلس وعندها فرضت السلطات الليبية تكتما إعلاميا واسعا جراء ما يحدث في ليبيا.

في 21 فيفري 2011م قام سيف الإسلام القذافي بتهديد الشعب الليبي للاحتكام للسلاح وصرح أن هناك العشرات المستعدون للدفاع عن والده القذافي داعيا لقيام حوار وطني. من جهة أخرى شهدت عواصم عربية وعالمية مظاهرات تظامنا وتنديدا على القمع الوحشي في ليبيا مثل: إيطاليا ومصر وقطر وتونس وقد ساهمت عوامل عدة في إخراج الأزمة الليبية من حيزها الجغرافي الداخلي للخارج والتتديد بالاشتباكات التي قامت بين النظام والمعارضة ونشأة الحرب أهلية في ليبيا.

وفي 27 فيفري 2011م تأسس المجلس الانتقالي وهو هيئة رئيسية وتتكون من 33 عضو وكان لتأسيس هذا المجلس بداية فقدان القذافي سلطته وشرعيته إضافة لذلك قام المجلس

(29)- إبراهيم شرقية، مرجع سابق الذكر، ص 04.

بإنشاء لجنة علاقات خارجية وقد سجلت هذه المرحلة من الأزمة عدة أحداث على المستوى الدولي وهي:

في 26 فيفري 2011 اجتمع مجلس الأمن الدولي لمناقشة الأزمة الليبية ونتج عنها قانون 1970 منددا بالعنف واستخدام القوة في ليبيا.
قرار مجلس حقوق الإنسان في 25 فيفري 2011 هدفه الوقوف أمام حقائق الانتهاكات غير إنسانية في حق الشعب الليبي ومن هم ورثاها.
في 2 مارس 2011 عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا وندد على الجرائم الليبية⁽³⁰⁾.
في 17 مارس 2011 إصدار القرار الأممي بفرض عقوبات على ليبيا وكذلك فرض حظر جوي عليها.

في 19 مارس 2011 مرحلة بداية لعمليات العسكرية في ليبيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وهدفها قمع قوات القذافي وبعدها أعلن معمر القذافي وقف إطلاق النار سعيا لفتح باب الحوار السياسي لكن فترة الهدنة لم تدم طويلا.
- في 24 مارس 2011م سلمت حلف الناتو بقيادة 18 دول أوروبية وأفريقية لقيادة العمليات العسكرية في ليبيا إذ بين 31 مارس و 31 أكتوبر 2011م نفذ الحلف مجموعة (17939) طلعة جوية⁽³¹⁾.

- في 20 أكتوبر تم القبض على معمر القذافي وإعدامه في سرت مسقط رأسه ومع مقتل القذافي انهارت الدولة الليبية⁽³²⁾.

ساد الاقتتال في البلاد في ظل وجود حكومة مركزية ضعيفة، وبعد الثورة حدثت محاولات لانهايار درجة السيطرة على العديد من الجماعات الثورية المسلحة ، إن الإطاحة بنظام القذافي 2011م ارجع ليبيا في مسار صاخب لتحقيق الديمقراطية الشاملة، ورغم أن لدى

⁽³⁰⁾- علاء الدين زردومي، مرجع سابق الذكر، ص ص135-138.

⁽³¹⁾- علاء الدين زردومي، مرجع سابق الذكر.

⁽³²⁾- إبراهيم شرقية، مرجع سابق الذكر.

لليبيا مزايا مقارنة مع مجتمعات ما بعد الصراع لتحقيق تقدم اثر تراجع الأوضاع والفساد إلا أن ذلك لم يفي بالغرض في ظل غياب الدولة الفاعلة وتغلغل الجماعات الجهادية في البلاد وكذلك هشاشة الوضع في مناطق الصحراء وتدخل القاعدة عن طريق فرش مكانتها واستغلال أوضاع البلاد المضطربة وإرساء تشكيلاتها في البلاد، وتمثل المشكلة الأساسية التي تهدد ليبيا منذ 2011 هو انعدام الأمن ولهذا السبب حدثت انعكاسات سلبية على جميع الميادين وأدى ذلك لظهور جماعات إجرامية وجهادية مما جعلت القيادات السياسية الليبية تحت تهديد مستمر لهذه الجماعات ولقد كان لفشل نزع سلاح الميلشيات وإعادة تأهيلها بعد الحرب سببا رئيسيا لانعدام الأمن في ليبيا رغم تصريحات المستشارين الدوليين والقيادة السياسية في ليبيا على أهمية نزع السلاح وبذلك فان معظم البلاد كانت تحت سيطرة الجماعات المسلحة وعليه فلا تقدم في ميادين أخرى في ظل غياب الأمن، وأدى انعدامه إلى صعوبة بناء الدولة الحديثة في ليبيا خصوصا بعد مقتل القذافي فقد نتج عنه دولة ضعيفة.

جدا سواء سياسيا أم إداريا، أما دستوريا فان من المفترض أن يتأسس دستور جديد في البلاد بعد ستة أشهر من التحرير، وفقا لجدول الحرب إلا أن لجنة صياغة الدستور لم تنص بعد عن ذلك، من جانب آخر أصبحت المجموعات المسلحة التي سيطرة على منشآت النفط تهدد بإنشاء دولة مستقلة داخل الدولة الليبية، بالإضافة أن الجماعات الإسلامية والثورية قامت بإجبار المؤتمر الوطني لإقرار قانون العزل السياسي الذي بدوره استبعد العديد من الليبيين المشاركة في الحكومة وطبق في 2013م، وقام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فرض عقوبات على ليبيا وبذلك تجميد أصول ليبيا الخارجية وفي 23 أكتوبر 2011م أعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير البلاد بعد سقوط القذافي وبذلك الغي تجميد معظم أصول ليبيا الخارجية وعودة السوق النقدي إلى وضعه الطبيعي⁽³³⁾.

(33)- علاء الدين زردومي، مرجع سابق الذكر، ص141.

من 2012 إلى 2013: قد بدى واضحا أن المؤتمر الوطني الذي انتخب في يوليو 2012م وحكومة علي زيدان التي تأسست في نوفمبر 2012م لا تمثلان سلطة مركزية قادرة على فرض مبادئها وسيطرتها على كامل الأراضي الليبية، وخصوصا في أجواء الخلافات والانقسامات بين المؤتمر والحكومة⁽³⁴⁾، من جهة أخرى غياب مؤسسات الدولة فالجيش والشرطة تعرضت لضغوطات أدت لعجزها عن أداء مهامها وفي ظل انتشار السلاح لم تعد الدولة قادرة على احتكار السلطة.

من هنا ظهر في قلب المشهد السياسي والأمني مجالس الثوار والكتائب والميلشيات المسلحة زيادة إلى المجالس القبلية وجماعات النظام السابق وعصابات الجريمة المنظمة، وقد حدثت تغيرات دراماتيكية في فيفري وأوائل مارس 2013م لتكشف عن سوء الأحوال التي تسود البلاد سواء سياسيا أو امنيا فقد مدد المؤتمر الوطني العام ولايته التي كان مقرر أن تنتهي في فبراير 2013م حتى نهاية العام وبذلك وضع دستور جديد في ديسمبر 2013م وصوت المؤتمر الوطني لفرض الشريعة الإسلامية وقرر تمديد ولايته البالغة 188 شهر لمدة سنة إضافية إلى غاية نهاية 2014م.

من 2014 إلى 2017م:

في بداية 2014م حكم المؤتمر الوطني العام الذي تم انتخابه في 2012م وبذلك سيطرت أحزاب سياسية على الحزب مقصية الأغلبية المكونة من الليبراليون. وفي 14 فبراير 2017م حاول الجنرال خليفة حفتر بتأدية انقلاب، بحيث دعي لحل المؤتمر الوطني العام وتشكيل حكومة مؤقتة من أجل انتخابات جديدة⁽³⁵⁾.

وفي ماي 2014م أطلقت القوات البرية والجوية والبحرية عملية عسكرية سميت عملية الكرامة ضد الجماعات الإسلامية في بنغازي وكذلك ضد المؤتمر الوطني العام في طرابلس،

⁽³⁴⁾ - إبراهيم نصر الدين، حالة الأزمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، (بيروت، 2014)، ص 173.

⁽³⁵⁾ - الموسوعة الحرة ويكيبيديا، الحرب الأهلية الليبية الثانية في: <https://ar.wikipedia.org> (2017/08/02)

وفي يونيو أُجريت انتخابات مجلس النواب ومن أثره هزم الإسلاميون. وفي 13 مايو تكاثف النزاع عند إطلاق عملية فجر الإسلام للاستيلاء على مطار طرابلس من طرف ميلشيات مصراتة والإسلاميون.

أما في 16 جانفي 2015م وافقت عملية الكرامة فجر الإسلام على وقف إطلاق النار مع سيطرة المؤتمر الوطني العام على طرابلس ومناطق مصراتة وغرب البلاد، من جانب آخر اعترف المجتمع الدولي بالحكومة الليبية المؤقتة بدراسة عبد الله الثاني في مدينة البيضاء ومجلس النواب في طبرق لكن من جهة أخرى حدث صراع بين قوات حفتر والإسلاميون الراديكاليين في بنغازي⁽³⁶⁾.

- في 2016 م لم تتمكن الوساطة الإقليمية والدولية من حل الأزمة الليبية، لكن بداية 2017 م حدثت بعض التغييرات خارجيا وداخليا منذ تحرير مدينة سرت من داعش وذلك أسهم في حركة واسعة من قبل الدول الجوارية لليبيا والأوربية في إيجاد حل مناسب لهذه الأخيرة، ونجد تونس ومصر والجزائر ضاعفت مجهوداتها لحل الأزمة⁽³⁷⁾.

المطلب الثالث: توصيف الأزمة الليبية.

منذ سقوط العقيد القذافي وليبيا تعيش حالة عدم الاستقرار والنزاع المسلح وهذا ما أفقدها السيطرة على حدودها ما ينجم عنه سهولة تهريب الأسلحة ونشوء الكثير من المجموعات المسلحة والميليشيات.

⁽³⁶⁾ - الموسوعة الحرة ويكيبيديا، مرجع سابق الذكر

⁽³⁷⁾ - منية غانمي، بعد أعوام من الصراع.. هل يحمل 2017 بداية انفراج الأزمة الليبية؟ في:

[https://arabic.cnn.com/middleeast\(2017/09/14\)](https://arabic.cnn.com/middleeast(2017/09/14)) .

1- **المشهد السياسي والاقتصادي:** اعترف دوليا بالمجلس الانتقالي الذي أسس في أعقاب الثورة في فبراير 2011م تحت رئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، بهدف إعادة الأمن والاستقرار لليبيا وتم إصدار إعلان دستوري وانتخاب مؤتمر وطني عام في أوت 2011 موفي خطوة لاحقة تم حل المجلس الانتقالي وانتخاب المؤتمر الوطني في يوليو 2012م وتشكلت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان فحدث نوع من الاستقطاب بين التيار الليبرالي والإسلامي، وفي أعقاب ذلك أقدم إبراهيم الحضران قائد حرس المنشآت النفطية على بيع النفط خارج اطر الدولة، ما أدى إلى سحب المؤتمر الوطني الثقة من حكومة علي زيدان وخلفه عبد الله الثني، وفي قرار أعلن البرلمان تغيير مقره إلى طبرق من أجل دعوة استلام السلطة وظهر في المشهد اللواء خليفة حفتر الذي شكل الجيش الليبي والتي نال اعترافا دوليا وإقليميا، ولكن حدث شك في صحة استلام وتسليم السلطة في طبرق فرفعت دعوى في المحكمة العليا تطعن في صحة هذه الأخيرة، وانتهت المحكمة العليا بإصدار قرار في نوفمبر 2013م بعدم صحة إجراءات نقل السلطة إلى حكومة طبرق، وفي سبتمبر 2013م شكل المؤتمر الوطني حكومة الإنقاذ بقيادة عمر الحاسي.

- تدخلت الأمم المتحدة في تلك الفترة لكن اتهمت بالانحياز لفريق حفتر وعندها أصيغ اتفاق الصخيرات في المغرب في ديسمبر 2015م بتشكيل ثلاث هيئات: المجلس الرئاسي، والحكومة والمجلس الأعلى للدولة فتشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج في طرابلس. ونتجت أزمة عميقة فانهار الدينار الليبي أمام الدولار، كما شهدت ليبيا أزمة سيولة نقدية المتمثلة في ندرة العملة في البنوك التجارية وغلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي.

2- **المشهد الأمني:** تتكون ليبيا من عدة تشكيلات مسلحة تحت عدة تسميات:

القوات الجديدان: فجر الإسلام.

تشكيلان جديدان: الحرس الرئاسي والحرس الوطني.

القيادة العامة للجيش الليبي.

قوات القمع والصواعق والمدني.

قوات الدروع.

مجلس شورى ثوار بنغازي.

كتائب الطوارق في الجنوب الليبي.

مجلس شورى ثوار درنة.

تنظيم أنصار الشريعة⁽³⁸⁾.

جيش القبائل.

المبحث الثالث: أطراف الأزمة الليبية ونتائجها.

أولاً: أطراف النزاع الليبي.

في 2011م ظهرت تشكيلات عديدة في النزاع الليبي فتشكلت على امتدادات سياسية وإيديولوجية وقبلية وجهوية وفصائل متداخلة بحيث انتشرت المجموعات المسلحة داخل البلاد فرسخت سيطرتها على العديد من الأراضي الليبية، وذلك بالرغم من محاولات العديد من الأطراف الليبية لإدماج الثائرين لنزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، وقد اكتسبت هذه الأخيرة التأييد من عدة جهات، ففي 2014م تشكلت مجموعتين متنافستين وذلك راجع للتطورات الأمنية والسياسية في البلاد، والتي تتمثل في عملية الكرامة التي قام بها اللواء حفتر في شهر ماي في الشرق الليبي، والتي تشكلت من جنود سابقين ومقاتلين متطوعين، والتي قامت بهجوم في بنغازي في أكتوبر من نفس العام، وأثر هذه الحادثة قام السكان المحليين بتشكيل جماعات تضم اغلب الشباب وعرفت بتسمية الصحوات التي دعمت عملية الكرامة، وفي غرب البلاد تشكلت عملية فجر ليبيا، تحت يد مجموعات مسلحة من مصراتة وطرابلس والزاوية في 2014م، من جانب آخر قام مجلس شورى الشباب

⁽³⁸⁾ - أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 11-08.

المسلم بمبايعة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق بلاد الشام في أكتوبر من نفس السنة تحت مسمى ولاية برقة، وفي عام 2015م تم تعيين الخليفة حفتر قائد عام للجيش الوطني الليبي⁽³⁹⁾.

تمثل ليبيا ساحة سياسية ممزقة إذ يتصارع تكتلان متخاصمان كل منهما يمثل مصالح معينة فهناك تيار ثوري يهدف إلى الإطاحة بنخب سياسية اقتصادية قديمة وبذلك اخذ مكانتها وفي الواجهة نجد تيار آخر يكسب داخل صفوفه قوى لها مكانتها الاجتماعية وقوى أخرى محافظة وأيضا جهات متسامحة تسعى إلى نسيان الثورة، وإثر ظهور قوى ذات طموحات ثورية تخشى هذه الأخيرة من تراجع نفوذها فقد ظهرت الهوة في مختلف التنظيمات الدولة الليبية من المؤتمر الوطني العام إلى المدن والقبائل بما في ذلك وحدات القطاع الأمني.

وفي الواقع فنواحي النزاع في ليبيا في المستوى المحلي الضيق أو في قطاعات متفرقة فهناك لاعبين محليين يسيطرون على الميدان السياسي في ليبيا الجديدة ومعظم مراكز الثورة تحتوي على كيانات ذات ترابط داخلي متين، أما في جهات أخرى هناك نزاعات حول الهيمنة في المحيط نفسه، وعلى صعيد آخر هناك أقليات عرقية وشخصيات تعطى الحق في التمتع بالحكم الذاتي محليا ومازال وجه الغموض في قابلية تغير ميزان القوى بين اللاعبين المحليين والإقليميين فاعلم خصوماتهم تتخذ العدوانية بسبب تباين مواقف بعض المدن والقبائل وقد تنعكس هذه الاحتكاكات والمنافسات على المستوى الوطني بما في ذلك المؤتمر الوطني العام وحكومة رئيس الوزراء علي زيدان وحتى الآن الاتجاهات الإسلامية فقط هي التي استولدت قوى سياسية عن طريق بناء برنامج واضح. من هنا نستطيع أن ندرس أطراف الأزمة الليبية عن طريق تبين مدى فعاليتها على الساحة الداخلية والخارجية للبلاد فهناك أطراف رسمية وأخرى غير رسمية بلورت وطورت النزاع الليبي ونذكرها في النقاط التالية:

⁽³⁹⁾ - بعثة الأمم المتحدة، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، 2015، ص ص 04-06. تصحيح

أولاً: أطراف رسمية. تتمثل في:

1- **المجلس الرئاسي الليبي:** وقعت الأطراف الليبية على الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015م، وأعلنت الأطراف موافقتها على شكل الاتفاق السياسي المعلن من قبل الأمم المتحدة لتجاوز الأزمة السياسية والاقتتال في ليبيا وذلك⁽⁴⁰⁾ بحضور وفدي مجلس النواب والمؤتمر الوطني ومارتن كوبر وفائز السراج ووزراء خارجية كل من إيطاليا، إسبانيا، تونس، تركيا، قطر، وبنص الاتفاق على تشكيل حكومة وفاق وطني تقود مرحلة انتقالية و توسع المجلس الرئاسي في 26 نوفمبر، يتكون من 9 أعضاء يرأس حكومة الوحدة الوطنية فايز السراج وفي 30 مارس 2016م، وصل المجلس الرئاسي للعاصمة لإعلان تشكيل حكومتهم لكن تلقوا معارضة اللذين وصلوا لطرابلس وفيه ناقش خطة أمنية مع قوات الشرطة والجيش وبعض الجماعات المسلحة⁽⁴¹⁾.

2- **البرلمان الليبي:** تشكل البرلمان الليبي عقب الانتخابات التي جرت في شهر يونيو 2014م، وسط الاقتتال الأهلي ونتج عنها انهزام الإسلاميون وانتقال البرلمان إلى حكومة طبرق وبسبب هذه النتائج رفض الإسلاميون الحضور في جلسات البرلمان نظراً لانعقادها في العاصمة طرابلس، وقد تم نقل البرلمان الليبي إلى طبرق بسبب الوضع الأمني السيئ في طرابلس وإثر ذلك أخذ الإسلاميون فكرة محاولة الإيقاع بهم من طرف حفتر.

3- **حكومة مصراتة:** هي أكبر التشكيلات في المنطقة الغربية الليبية، لديها طابع عسكري وذلك بوجود أعضاء عسكريين فيها أمثال رئيس مجلس عسكري مصراتة سالم حجا بالإضافة لتجار مصراتة الأغنياء وتمويلهم لشراء الأسلحة، وقد نجحت حكومة مصراتة من ضم العديد من المؤسسين وسيطرت على أغلب المنطقة الغربية في ليبيا وأهم حلفائه: الثوار

⁽⁴⁰⁾- المجلس الرئاسي الليبي، في: <https://www.libyaakhbar.com>، (2017/09/15).

⁽⁴¹⁾- المجلس الرئاسي الليبي، مرجع سابق الذكر.

الليبيين برئاسة عمر المختار، جماعة الإخوان المسلمين، ثوار جبل نفوسة، قبائل الجنوب الليبي ومدن الساحل و طرابلس (42).

4- حكومة طبرق: انبثقت الحكومة المؤقتة عن برلمان طبرق في سبتمبر 2014م بمدينة البيضاء شرق ليبيا برئاسة عبد الله الثني، وقد اختار الثني منذ اندلاع صراع المسلح في ليبيا جبهة حفتر وبرلمان طبرق، وذلك بتشكيل حكومة موازية لحكومة طرابلس، وقد التقى بالرئيس المصري من أجل حفظ الأمن والاستقرار بين البلدين ولقد دعمت حكومة طبرق من طرف حفتر الذي أعلن في ماي 2014م بدأ عملية الكرامة وفي يونيو من نفس العام رحب بتدخل عسكري في ليبيا وقد لقيت دعما من 21 حكومة ومنظمة في مؤتمر مدريد في سبتمبر 2014. (43)

ثانيا: أطراف غير رسمية.

إن معظم العمليات العسكرية التي تحدث في ليبيا منذ قرابة العامين بسبب مكافحة الميليشيات المسلحة ومما ينذر بمزيد من الاقتتال هي وجود حكومتين فيها الأولى بدراسة فايز السراج والثانية برئاسة خليفة الغويل وفي الوقت الحاضر هنالك 3 أنواع من الميليشيات في غرب البلاد وهي كالتالي:

❖ النوع الأول ميليشيات جهوية: تتركز في مصراتة الثرية مثل: "كتيبة المحجوب والحلبوس"، إضافة للمجلس العسكري للمدينة وفي عدة ضواحي طرابلس مثل ميليشيات وكتائب التاجوري وكاره والمتحركة وسوق الجمعة وفرسان جنزور، وكل ميليشية لديها أجهزة مخابرات وسجن تعذيب خاص بها، بعيدا عن القانون والدولة ويشار إلى أن اغلب

(42) - أحمد صلاح علي: أطراف الصراع ومناطق.. كيف نفهم ما يحدث في ليبيا في:

<http://www.masralarabia.com>(2017/10/11)

(43) -ليبيا ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية في:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events> 2017/08/11

المدن الليبية مازالت تحتفظ بالمجالس العسكرية التي كانت في عهد القذافي وبدورها تحاول هذه الأخيرة استقطاب الميليشيات من أجل تعزيز قوتها.

❖ النوع الثاني هي ميليشيات مذهبية: لديها مفاهيم خاصة عند تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة دولة دينية، مثل ميليشيا أبو سليم التي يشك أنها تدعم داعش، وأبرز هذه الميليشيات كتبية الفاروق وتحصل هذه الميليشيات على الأموال والدعم من جهات غامضة من وراء البحر كما أن هنالك ميليشيات تابعة لتنظيم القاعدة تتمركز في طرابلس، كذلك هنالك ميليشيات الغرياني وهي خليط من جماعة الإخوان والمنشقين عن الجماعة المقاتلة مصراتة(44).

❖ النوع الثالث هي ميليشيات المرتزقة الأجانب: تتكون من تجار البشر والسلاح، يقومون بتجارة البضاعة وجلب المقاتلين والأسلحة من دول أفريقية وآسيوية ومنذ 2011م ورث المنتفضون الذين دعموا من طرف حلف الشمال الأطلسي معسكرات الجيش الليبي وأسلحته، أما الروافد الأساسية للميليشيات بعد القذافي تتمثل في المجالس العسكرية في المدن التي تشكلت أثناء الانتفاضة من شخصيات منشقة في الجيش والشرطة ومن أبرز قادة الميليشيات الذين ظهروا في طرابلس عند سقوط نظام القذافي شخصيات الستينات التي كانت تحارب الاتحاد السوفياتي وأفغانستان من بينهم: عبد الحكيم بلحاج، حاج شريف، عبد الوهاب خالد.

- إن عزوف الليبيين من الالتحاق بهذه الميليشيات أدى إلى اتساع الفجوة، وتزايد استيراد المقاتلين من دول الجوار ومما ساعد من تقوية الميليشيات هو استيلائها على أرشيف المخابرات والأمن في طرابلس، وعلى مطارات وموانئ بحرية ومعسكرات الجيش في غرب البلاد. وبذلك اتسعت الهجرة الغير شرعية وأعمال القتل والنهب وسرقة المصاريف وخطف المواطنين ويقول رجب بن غزي محلل سياسي ليبي: *لم يعد أحد يطبق الحياة في العاصمة

(44)- عبد الستار حنينة، ليبيا في قبضة الميليشيات في:

<https://aawsat.com/home/article/806136> (2017/09/08)

بحيث لا توجد خدمات والرعب في كل مكان* ومما زاد من معاناة سكان العاصمة هو زيادة وتيرة الصراع على السلطة بين الميليشيات طوال الخمس سنوات الماضية، فأصبح مستقبل طرابلس غامضا وأكثر تعقيدا من السابق بعد انسحاب غالبية المجاميع المسلحة من المنطقة الشرقية إلى العاصمة وضواحيها، بمن في ذلك مقاتلو الميليشيات المتطرفة ممن قدموا من بنغازي ودرنة وسرت⁽⁴⁵⁾.

ثانيا: نتائج الأزمة الليبية.

أولا: محليا.

1- تأثير الأزمة على الجانب السياسي والاجتماعي في ليبيا: إن سقوط الديكتاتور معمر القذافي هي بداية لمرحلة التنمية والمصالحة الوطنية، لكن كانت مرحلة البناء ليست سهلة وذلك بسبب الخروقات الأمنية وظهور العنف داخل البلاد وانتشاره حتى في دول شمال إفريقيا المجاورة، خلفت الثورة ثقافة الانفصال في مصطلحي الأزام والثوار والشيء الذي يعكس مبادئ الثورة الحرية والعدالة والمساواة والشمولية.

- إن لصدور قانون العزل السياسي رقم 13 لعام 2013 من طرف المؤتمر الوطني العام "البرلمان" أثر كبير وخطير على مستقبل الاستقرار في ليبيا، فقد هدد القانون اللذين خدموا في النظام السابق 1969 حتى 2011م من أن يتولوا مناصب لمدة 10 سنوات، فهنا مزق التشابك الاجتماعي ومحي الذاكرة المؤسساتية للدولة بما في ذلك انتشار عملية اللامان إلى الدول المجاورة.

لقد خلق الثوار وهي التسمية التي أطلقت من طرف المراقبين الدوليين للمنتفضين بعد سقوط القذافي الدولة الرسمية ودولة الثوار وبذلك تدهور الأمن في ليبيا وتمثلت الجرائم التي ارتكبتها نظام القذافي القديم في 42 سنة من حكمه شنيعة وهي سبب لعدم تخطي الليبيون للماضي

(45)- عبد الستار حتيقة، مرجع سابق الذكر.

الرهيب فغاب الحوار الوطني في ليبيا رغم الحاجة إليه واتسعت الانقسامات بين مختلف الأطراف وتعزز انعدام الثقة بينهم⁽⁴⁶⁾.

- لقد سبب التدخل الأجنبي في ليبيا إلى تحول البلاد إلى أرض حاضنة للإرهاب الذي تدرب وتصدر بتواطؤ من بعض الدول أمام صمت وتجاهل المجتمع الدولي، وسعت تلك التشكيلات المسلحة إلى تمزيق النسيج الاجتماعي الليبي وضرب الرابط الاجتماعي القبلي لأنه وقف مانعا قويا ضد كثير من الجرائم والانتهاكات، كما كان للقبائل الدور البارز والوحيد في أحيان كثيرة في احتواء تبعات الكوارث والتقليل من تعاطم خطرهما بدرجة كبيرة جدا، كما ساهمت القبيلة وبشكل منفرد في حل كثير من الإشكاليات والصراعات بين القبائل مما ساهم إلي حد كبير في الحفاظ على حد أدنى من الأمن والأمان في ظل انفلات امني شامل وغياب شبه كلي لأجهزة الدولة السيادية في كل ربوع ليبيا، ولعب التواصل مع أبناء القبائل الليبية خارج ليبيا ومع القبائل غير الليبية خارج ليبيا (التي تربطها أواصر القربي والدم والمصاهرة والتي تشكل امتدادا لذات القبائل داخل ليبيا في دول الجوار) دورا محوريا في معالجة العديد من القضايا الأمنية والتوترات علي المستوى المحلي والإقليمي وقد كان انعكاس النزاع الليبي على الأزمة الليبية كبيرا وبالأخص في الجانب السياسي الاجتماعي وعلى هذه الوضعية عجزت الأطر الرسمية من التقدم في حوار لإيجاد مخرج للأوضاع السائدة⁽⁴⁷⁾.

2- تأثير الأزمة على الجانب الاقتصادي في ليبيا:

بعد أزمة ليبيا 2011م اتخذ المجلس الوطني الانتقالي خطوات لتعزيز التحول السياسي السلمي، وذلك بتحسين الأوضاع الاقتصادية، باستعادة الأمن الاقتصادي وهيكله

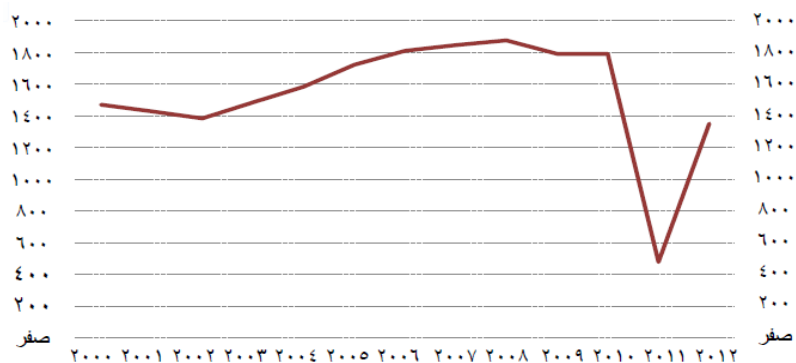
⁽⁴⁶⁾ - إبراهيم شرقية، مرجع سابق الذكر، ص 02.

⁽⁴⁷⁾ - محمد عمر، "ليبيا: دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وأثارها" في:

<http://www.csd-center.com> ، (2017/09/12)

الإنتاج الهيدروكربوراتي وتصليح القطاع المالي بإنعاش الصرف، وفي وسط تأزم الأوضاع السياسية ومشكل إعادة بناء الدولة والمخاطر الإقليمية صعب إنعاش الاقتصاد مرة ثانية.

- إن الاقتصاد الليبي مبني على الهيدروكربونات وتحظى ليبيا بمكانة هامة في سوق الطاقة لأنها تملك 2.5% من احتياطات النفط الخام، وكان إنتاجها قبل قيام الثورة يبلغ 1.77 مليون برميل يوميا، وعند فرض عقوبات الأمم المتحدة في 2003م، أخذ النشاط الاقتصادي يزداد بشكل ممارد لسبع سنوات فوصل متوسط النمو للناتج المحلي حوالي 5% في فترة من 2004 إلى 2010، وعند اندلاع أزمة ليبيا في 2011م تصاعدت بسرعة وبذلك فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات على ليبيا في 26 فبراير، اتسع نطاقها في مارس بالتدخل العسكري الأجنبي فتجمدت أصول ليبيا الخارجية وفي 23 أكتوبر تم تحرير البلاد بعد هزيمة القوات العسكرية التابعة للحاكم السابق فالغي تجميد أصول ليبيا الخارجية لإفساح الطريق لعودة السوق النقدي الأجنبي إلى وضعه، ونتيجة الصراع هبط إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل في يوليو 2011م، ولكن رجع إلى الارتفاع في الربع الأخير لنفس السنة ليصل إلى نصف مستواه قبل الصراع (الشكل البياني رقم 1) (48).



(48) - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ليبيا بعد الثورة التحديات الفرص، الولايات المتحدة الأمريكية، صندوق النقد الدولي، 2012، ص ص 02-03.

الشكل البياني رقم(1):انهيار إنتاج النفط (آلاف البراميل يوميا، المتوسط السنوي): إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، الولايات المتحدة الأمريكية، صندوق النقد الدولي، 2012، ص03 .

-في القطاع المالي: تدهورت الميزانية العمومية للقطاع المصرفي على الأرجح فالمشاكل الاقتصادية أدت إلى تأخر سداد بعض القروض وكذلك من المحتمل أن كيانات نظام القذافي حصلت على قروض غير قابلة للاستيراد بما في ذلك الممتلكات التي استولوا عليها في النظام السابق، ففي فترة الصراع عانت المصارف التجارية من مشكل السيولة وواجه تشغيل المصارف التجارية مصاعب نتجت عن عدم إمكانية الحصول على نقد أجنبي مما أثر سلبا على ثقة الجمهور في المصارف وتفاقت عمليات الاكتناز بسبب مخاوف أصحاب الحسابات المصرفية من مواجهة صعوبات في الوصول إلى ودائعهم، فتراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنحو 6% عام 2011م، مقارنة بارتفاع بلغ 14.3% في 2010.(49)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
17.3	14.5	12.2	11.8	11.6	10.9	10.5	-نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المؤرجحة للمخاطر
17.2	17	22.5	26.2	26.1	31.7	35.5	-نسبة القروض المبعثرة إلى إجمالي القروض
1.0	17	0.6	0.5	0.5	0.5	0.4	-العائد على الأصول
15	1.3	13.6	10.2	9.9	8.6	4.8	-العائد على أسهم رأس المال
74.3	23.7	73.4	68	60.2	59.8	49.8	-نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
85	71	71	59.6	65.8	61.1	51.8	-نسبة مخصصات خسائر القروض المتعثرة

(49)- صندوق النقد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 08-09.

جدول (1): تدهور المؤشرات المالية على الأرجح في فترة الصراع.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 08-09.

اعتمادا على جدول 1 ارتفع مجموع الأصول التجارية من 40.5 مليون دينار ليبي في نهاية 2003م إلى 65.4 مليار دينار ليبي في نهاية 2010م، وتحسنت مؤشرات السلامة المالية وتراجعت القروض المتعثرة إلى 17.2% (من 35.5% في 2004م) وارتفعت مخصصات القروض إلى 85% (من 1.8% في 2004) وارتفعت نسبة المال التنظيمي إلى 17.3% مقابل 10.4% في 2004م.

* **تحديات ليبيا الاقتصادية اثر الانهيار الاقتصادي:** في ضوء تضائل الاحتياطات المالية والخارجية الوقائية تواجه سلطات ليبيا تحديات على مدي قصير وتلبية الحاجات للمواطنين من عداد الأولويات وأن ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي وكسب ثقة المستثمرين يتطلب تنسيقا كاملا والتحول السياسي السلمي مرتبط بالحكومة وسيادة القانون لتقدم اجتماعي مزدهر (50).

ثانيا: إقليميا.

إن الازمة الليبية تؤثر على الإقليم العربي في المنطقة ذلك بتأثيرها على الأوضاع الداخلية لدول الجوار، لان ليبيا بعد الأزمة أنتجت مشاكل وأزمات قادرة للامتداد جغرافيا في محيطها سواء العربي أم الإفريقي لاسيما مشكلات الداخل الليبي بدأت تتعكس إقليميا تارة في عودة مقاتلي الطوارق للذين ساندوا القذافي، ليكونوا مزيدا للحرب الرابعة بين حكومة مالي و حركة تحرير ازواد، وأيضا في تنظيم استثمار القاعدة في المغرب فمرت المنطقة العربية بتحولات

(50)- صندوق النقد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 12.

في مسألة الهوية، إذ لم تحسم بعدو ذلك بعد مشاركة التيارات الإسلامية في الساحة السياسية كمصر وليبيا وتونس وزيادة لذلك العامل الديني كركيزة أساسية للوطن العربي خاصة في ظل إعطاء الحكام الجدد في المنطقة أهمية للبعد الجماهيري ضمن التوجهات الخارجية.

إضافة أن الوضع السائد في ليبيا بين فجر ليبيا وحركة الكرامة اثر على دول الجوار والإقليم أيضا وبذلك نالت كل الدول العربية نصيبها من زعزعة الاستقرار الداخلي لديها⁽⁵¹⁾.

1-مصر: تعتبر مصر من أكثر الدول المتأثرة بالصراع الليبي فنتائج الأزمة كانت وخيمة لها لاسيما بعدما استهدف من طرف ليبيا 21 من أبناء مصر ذبحا ما أثار ثائرة الشعب المصري بوجوب رد عسكري لها بسبب هذه الجريمة، إضافة إلى بؤر التوتر والتسلح والتجنيد التي بانت على مقربة من حدودها الغربية، أما على الصعيد الاجتماعي فهناك نزوح كبير للعمال، المصريون في ليبيا ما شكل عبئ كبير لمصر في ظل عجز الحكومة عن إعطائهم فرص عمل هذا ما يعني أن مصر أكثر المتضررين من الأزمة الليبية⁽⁵²⁾.

2-الجزائر: أن الجزائر من الدول الأكثر عرضة لنتائج الأزمة الليبية، ونتاج الأزمة سقطت بوجه سلبي عليها جراء تمدد الدولة الإسلامية غرب ليبيا، فتشدد الجزائريون على أي تدخل عسكري في ليبيا سواء دولي أم عربيا وخبرة الجيش الجزائري منع من دخول عناصر الدولة الإسلامية إليها لكن هذا لا يمنع من خطر تمددها إليها بسبب استحالة مراقبة دائمة لحدودها مع ليبيا، وعدم فعالية القيادة العسكرية المشتركة إزاء خطف الرهائن في الحقل الغازي تيغنتورين أثبتت انعدام الأمن فيها.

3-تونس: تعتبر ليبيا أول شريك لتونس، لهذا فان تأثير الأزمة كان واضحا على مستويات عدة:

⁽⁵¹⁾-خالد حنفي على، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، في: <http://www.afrigatenews.net/content> (2017/09/12).

⁽⁵²⁾- رشيد خشانة، تداعيات الأزمة الليبية على الجوار: مصر أولا ثم تونس ستستقبلان ارتدادات الانفجار في: <http://www.alhayat.com/Articles/7931652> (2017/09/15).

-اقتصاديا: أشار الباحث الحناشي إلى تراجع المبادلات الثنائية بنسبة 70%، وتوقف نحو 1300 شركة تونسية.

- اجتماعيا: يتمثل في نزوح العاملين المقيمين في ليبيا وتوقف المعامل التونسية المصدرة للمنتجات إلى ليبيا ما أدى إلى تسريح العديد من العمال وبالتالي انتشار البطالة في تونس.

-أمنيا: وهي الأخطر لتونس لأن معظم المتشددین اللذين یقاتلون في بؤر التوتر في إفريقيا ملجئهم الوحيد هي تونس، ما مكن من تحول ليبيا إلى قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية ضد دول الجوار، الخطر الأكبر أيضا هو تحولها إلى مركز إقليمي لتجارة السلاح وأيضا حدوث أزمة نزوح بسبب الأوضاع المتدهورة فيها واحتمال حدوث عمليات الاختطاف التونسيين العاملين في ليبيا كورقة ضغط بيد المتطرفين.

4- دول الساحل والصحراء: إن الساحل والصحراء تمثل منفذا على الحدود الجنوبية لليبيا وفي ظل غياب الدولة وعدم قدرة القبائل على ضبط الأوضاع الأمنية كانت هي بنفسها شريكة أساسية في التهريب وتجارة المخدرات، وأثر ضعف القوات المسلحة لتشاد إلى الحدود الشرقية لموريتانيا، والنيجر ونيجيريا جنوبا فان فرنسا رست ثقلها لإسناد تلك الجيوش وبذلك تدخل أجنبي مباشر لصعوبة السيطرة على المناطق الحدودية الوضع الذي ضاعف من حدة الأخطار الأمنية في بلدان الساحل والصحراء خصوصا بعدما نزحت القاعدة في المنطقة بكتيبتين هما بن تشفين وطارق بن زياد إلى شمال مالي⁽⁵³⁾.

- إن الأزمة الليبية حولت الوضع الأمني بالمنطقة العربية أكثر هشاشة ذلك بسبب نقص الطابع الأمني بين الحدود وهذا ما شجع لقيام تنظيمات إرهابية فيها، فالكثير من المخاوف والتحذيرات التي أطلقتها بعض الدول ومن بينها الجزائر بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة ضغط في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال حملات مفترضة

(53)- رشيد خشانة، مرجع سابق الذكر.

ومتصاعدة لتهريب أسلحة خارج ليبيا، باتت مؤكدة، وكانت الجزائر ترجح أن تقع هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأن عمليات تهريب الأسلحة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة، وعلى الجزائر وتونس بصفة خاصة باعتبارهما جارتين لليبيا، وفي كل الأحوال ترتبط تأثيرات الأزمة الليبية على الإقليم في قدرة الجماعات المسلحة من التسلل إلى ليبيا وسهولة تهريب السلاح⁽⁵⁴⁾.

استنتاجات الفصل:

تكمن الأهمية الليبية في موقعها الجغرافي ذلك ما لها من إمكانيات إستراتيجية للدفع بعجلة التقدم وتوفير فرص استغلال الموقع الجغرافي لها لاكتساب أرباح من شتى الميادين ولعل هذا الجانب مرتبط بالتدفقات الاقتصادية التي تأتي إلى ليبيا، فطبيعة الموارد الطبيعية في ليبيا ذات أهمية في جلب المستثمرين لها، فكونها من الدول المصدرة للغاز الطبيعي وكون أن أغلب مواردها كالفحم يمتاز عن قرائنه في الدول المجاورة بالجودة العالية وسهولة الاستخراج نجد معظم الدول الكبرى استثمرت أموال ضخمة للدخول في اتفاقيات مع هذا البلد الثري من الناحية الطبيعية.

إن الأزمة الليبية قضية استثنائية بين كل قضايا الربيع العربي لما تحمله من مخلفات ودواعي نشوئها ومالاتها، وعند تحليل الأزمة الليبية تصادفنا تساؤلات واستفسارات عدة عن طبيعتها المتميزة التي لا تخلو من الخفايا والمشاحنات التي حملها النظام القذافي طيلة مدة حكمه وفي الفصل الأول ككل دراسة قمنا باستبيان أسباب الأزمة الليبية وأطرافها الناشئة والمبلورة للصراع وأخيرا أهم انعكاساتها سواء إقليميا أم محليا وبصدد ذلك أعطينا الوقائع والأحداث التي جرت في الأزمة. بالإضافة إلى الأهمية التي حضيت بها عن طريق ردود الأفعال من قبل شعوب العالم من جهة والمنظمات الإقليمية والعالمية من جهة أخرى ونجد

⁽⁵⁴⁾- أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي، جريدة مركز الدراسات المتوسطة والدولية، ع (6)، سبتمبر 2011م، ص 01.

أن أزمة ليبيا بأبعاد مختلفة فباختلاف أبعادها تعددت الآراء حول إمكانية حلها و تفاقت المفاهيم سواء لصالح حل الأزمة أو لتزايد انفعالها ونجد أن خروج المسألة من أيدي المسؤولين الليبيين أول سبب لتفاقم النزاع ولا نستطيع التكهن بعدم تفاقمها لولا تدخل أطراف خارجية فيها.

وبسبب أو بآخر فإن الخلفيات التاريخية حسب ما أعطيناه في دراستنا هي منبع الأزمة في ليبيا، ففترة العقيد القذافي مليئة بالمشاحنات والتناقضات وكذلك التحقين الديكتاتوري وربما يكمن عدم نجاح سياسة القذافي في المسؤول نفسه لما لديه من ميولات تسلطية واستعبادية وبما أن الرئيس استولى على حرية ممارسة الديمقراطية في ليبيا فلا نخبئ طبيعة النظام الليبي الاستبدادي الذي أنشأ لعدة أعوام في مجتمع اطغي عليه الصمت والحرمان ما أدى لإشعال فتيلة العزوف للتغيير والتجديد.

الفصل الثاني

حلول الأزمة الليبية

المبحث الأول: البعثة الأممية والإقليمية إلى ليبيا.

المطلب الأول: البعثة الأممية.

مبعوثين الأمم المتحدة إلى ليبيا: لم يجد الليبيون استقرارهم وحریتهم بعد أعوام من الأزمة ومأساة الصراع المسلح الدائر مع أطراف الليبيين، وقد سببت تلك التأثيرات الداخلية على المحيط الإقليمي والعربي والدولي الفوضى وتزايد الأمور تعقيدا وصعوبة الحل يوما بعد يوم بتواصل الاقتتال وانتشار الفوضى التي أسهمت بصفة كبيرة في توغل الإرهاب في مفاصل البلاد، فمنذ بداية الأزمة سعت الأطراف الدولية احتواء الحدث عن طريق بحث سبل لإيجاد حلول لها وتعتبر الأمم المتحدة أول المساهمين في حل هذه الأخيرة عن طريق البعثة التي ساهمت فيها رغم توتر الوضع وزوال الجانب الإنساني داخل ليبيا من قتل ونهب وتدمير ورغم استبدال المبعوثين الأمميين إلى ليبيا من طرف الأمم المتحدة إلا أن الوضع بقي كما هو عليه وهنا نستعرض مختلف المبعوثين الأمميين إلى ليبيا نبدأ ب:

1- طارق متري هو سياسي وأكاديمي لبناني، في 2012م علم طارق متري بأنه المرشح الأوفر حظاً لتمثيل الأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، ضمن البعثة المفترض بها تأدية دور الأمم المتحدة لمرافقة عملية الانتقال السياسي وتسييرها في ليبيا. وقد قضى الوزير متري وفريقه من بعثة الأمم المتحدة أقل من سنتين فشلت فيه⁽¹⁾.

2- برناردينو ليون هو دبلوماسي وسياسي إسباني أستلم مهمته في 1 سبتمبر 2014، في ظروف صعبة احتدم فيها الصراع بين الأطراف الليبية، تم تعيينه خلفا للدكتور طارق متري، تمكن ليون من إقناع برلمانيين من المؤتمر الوطني المنتهية ولايته والمحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، وبرلمان طبرق بالاجتماع في غدامس في أقصى الغرب الليبي، وكانت

(1)-عبدالباسط غبارة، رسل إلى ليبيا.. مبعوثو الأمم المتحدة في قلب الأزمة في:

[http://www.afriqatenews.net/content\(2017/9/14\)](http://www.afriqatenews.net/content(2017/9/14)).

أولى جلسات الأطراف المتناحرة. وأعلن أنه لا يمكن لليبيا أن تتجاوز مشاكلها إلا عبر الحوار، وأن مهمة الأمم المتحدة هي العمل على توفير الظروف الملائمة له، وحاول جمع الأطراف في أكثر من مكان وعلى أكثر من مسار. وبدأت المفاوضات في جنيف السويسرية، حيث عقد المتحاورون جلستين في يناير 2015م، وفي مارس من نفس العام أجرى ممثلو الأطراف الليبية المتصارعة حوار غير مباشر برعاية ليون، وآخر بالجزائر في سبيل إخراج ليبيا من أزمتها، وقاد ليون جهوداً للحوار بين نواب البرلمان الليبي المجتمعين بمدينة طبرق، ونواب آخرين مقاطعين لتلك الجلسات، في محاولة لحل الأزمة السياسية والأمنية في البلاد وقد فشل برنارد ينوليون، في إقناع أطراف النزاع في ليبيا بالتوصل إلى اتفاق سلام، حيث ارتكب عديد الأخطاء التي صعبت مهمته في ليبيا، ومن بينها الإسراع بالحوار لتحقيق نتائج بأي شكل كان لإنهاء مهمته بالإعلان عن تشكيل الحكومة زيادة إلى ذلك إعلان "ليون" للأسماء المشكلة للحكومة ولللمجلس الرئاسي دون تشاور كافٍ مع كل الأطراف الليبية. ساهم ليون بعرقلة وتراجع عمل الأمم المتحدة.

3- مارتين كوبلر هو دبلوماسي ألماني عين مارتين كمبعوث أممي وهذا ما أثار سخط المجتمع الإعلامي بعدما فشل في العراق، لخطات الأمم المتحدة ومبعوثيها لتقدير حجم خطر الأزمة الليبية بسعيها لتشكيل مجلس رئاسي وحكومة منبثقة عنه، متجاهلة في المقابل الصراعات القبلية والجهوية وطبيعة المجتمع الليبي الذي مازالت قطاعات كبيرة منه إلى اليوم تتخذ من القبيلة سلطة ومرجعا لكل تحركاته السياسية وحتى العسكرية وقد فشل كوبلر بحسب المراقبين في أن يكون على مسافة واحدة بين الفرقاء، حيث انحاز بشكل واضح ومكشوف إلى طرف دون آخر، الأمر الذي عقد مهمته في إيجاد تفاهات تنهي الصراع السياسي والعسكري⁽²⁾.

(2)-عبدالباسط غبارة، مرجع سابق.

4- غسان سلامة: كلف المثقف الأكاديمي غسان سلامة مبعوث أممي من طرف الأمم المتحدة، أتى سلامة إلى المشهد الليبي الفوضوي العنيف بفكرة أن البلاد تعيش حرباً أهلية في ربط ذهني بالحرب الأهلية اللبنانية. وهو بذلك يرتكب خطأ جوهرياً في فهم طبيعة الأزمة بالرغم من ذلك فإن لدى المبعوث الأممي فكرة تواجد فريقان رئيسان متنازعان على شرعية الحكم. من جهة الشرق يتواجد مجلس النواب (منتهية ولايته) والحكومة المؤقتة المنبثقة عنه والقيادة العامة للقوات المسلحة. وفي طرابلس يتواجد المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق المنبثقة عنه ومجلس الدولة الاستشاري⁽³⁾.

عمل بعثات الأمم المتحدة:

✓ -في الجانب الإنساني:

في 2013م قامت بعثة الأمم المتحدة بتقرير يصف الجانب الإنساني في ليبيا وقد أعطت في هذا الأخير مختلف أوجه التعذيب والاقتتال وذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الليبية الملتزمة على أعلى مستوى بإنهاء التعذيب وضمان تفعيل منظومة العدالة الجنائية بالصورة الصحيحة، وقد تمكنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ أواخر عام 2011 و 2013م من توثيق حالات وفاة أثناء الاحتجاز حيث توجد معلومات هامة تشير إلى أن التعذيب كان السبب، وجميعها كانت في مرافق احتجاز خاضعة للسيطرة الاسمية للحكومة ولكنها تدار فعلياً بواسطة الكتائب المسلحة.

- قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفقاً لولايتها في مساعدة الليبيين في مجال تعزيز حقوق الإنسان، والتي تعد غايةً أساسية لأولئك الذين ثاروا ضد نظام القذافي علاوة على كونها إحدى الأولويات الوطنية للسلطات الليبية الحالية. وتنفيذاً لولايتها، وبالتعاون مع

(3)-فرج العشة، الأزمة السياسية في ليبيا "خطأ جوهري في فهم المسألة الليبية" في:

[https://ar.qantara.de/content\(2017/09/09\)](https://ar.qantara.de/content(2017/09/09))

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قدمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الدعم للجهود الليبية الرامية إلى مناهضة الاحتجاز التعسفي والتعذيب، بما في ذلك رصد مراكز الاحتجاز، وتقديم المشورة حول الإصلاح القضائي، وبناء قدرات منظومة مراكز الإصلاح وحسب التقرير فإذا ما لم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة ستكون هناك خطورة من اكتساب التعذيب طابعاً مؤسسياً في ليبيا الجديدة، وذلك عوضاً عن أن تقوم ليبيا بطي صفحة انتهاكات حقوق الإنسان على النحو الذي تم ارتكابه في الماضي، وبذلك يفترض من السلطات الليبية والكتائب المسلحة بتعجيل عملية تسليم المحتجزين ليصبحوا تحت السيطرة الفعلية لسلطات الدولة، وتعمل بعثة الأمم المتحدة بدعم الجهود الليبية بما يتماشى بشكل تام مع مبادئ الملكية الوطنية وأولويات ليبيا وذلك لتحقيق سيادة القانون ورصد وحماية حقوق الإنسان وإصلاح نظام القضاء، بالإضافة أن هذه الأخيرة منذ البداية سعت لمساعدة النظراء الليبيين لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والمستمرة، علاوة على التعامل مع الإرث الذي خلفه نظام القذافي من انتهاكات واسعة النطاق، وفي إطار هذا الأمر قامت البعثة بعدة زيارات لمراكز احتجاز المساجين بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الليبية وكحل لازمة المحتجزين اقترحت البعثة أن التسليم الصحيح لمرافق الاحتجاز إلى ضباط الشرطة القضائية المدربين والذين هم من ذوي الخبرة عادة ما ينتج عنه تحسن في الظروف ومعاملة أفضل للمحتجزين، وقد صدرت عقوبات على ليبيا اثر أعمال العنف ضد المدنيين بحسب التزامات القانونية والدولية، واثر المجازر التي وقعت وحسب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يلزم عليها وحسب المادة التاسعة بمنع توقيف أو اعتقال أي أحد تعسفاً⁽⁴⁾ والسماح لأي شخص محروم من حريته بفرصة فعالة للطعن في قانونية احتجاز هو تنص المادة السابعة بمنع التعذيب داخل الوسط الليبي.

(4)- بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، هيئة الأمم المتحدة، تقرير يتعلق بالتعذيب وحالات الوفاة في أماكن الاحتجاز في ليبيا، أكتوبر 2013، ص 01-02.

✓ في الجانب السياسي:

لقد عاشت ليبيا أزمة سياسية بعد مقتل القذافي، وذلك لتعدد أطراف النزاع الليبية من جهة والحقد الذي تركه القذافي في قلوب الأهالي المحقورة من جهة أخرى وسعت كل الجهود الداخلية الليبية من أجل القيام بنهوض سياسي جديد لولا اختلاف التوجهات بين الأطراف السياسية وهذا ما رحبت به البعثة الأممية إلى ليبيا بالإرادة التي جسدتها الحكومة الليبية والمؤتمر الوطني العام لإعادة تفعيل مهام الدولة⁽⁵⁾، وفي 2015م بحسب تقرير بعثة الأمم المتحدة حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا في 2015 فإنها لا تزال ليبيا تشهد انقساماً ألقى بظلاله على الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن، وعلى الرغم من انعدام الأمن فإن البعثة قامت بتيسير عدة جولات حوار بين الأطراف الليبية الرئيسية، فأوجدت بقيام معظم المشاركين بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي الليبي في 2015 فعملت على افتعال الحوار بين أطراف الأزمة وبذلك وقف حدة النزاع والعمل على إيجاد مخرج لتراضي جميع المواقف التي أعطت للأزمة مدة طويلة.

- قامت بعثة الأمم المتحدة خلال بقائها في ليبيا أملاً لحل الأزمة التي فيها وإيجاد مخرجات تغني عن الاقتتال الدائم، ففي عام 2015م أرسلت الاتفاق السياسي الليبي إلى الأطراف السياسية الرئيسية لإقراره، وحثتها على مضاعفة جهودها للتوصل إلى اتفاق بغية تشكيل حكومة وفاق وطني في ظل تباطؤ الجهود⁽⁶⁾.

-وفي 2017م أكد مجلس الأمن التزامه بسلامة ليبيا وحريتها، وأكد على خطة الأمم المتحدة بإعادة استئناف عملية سياسية شاملة تكون في زمام يد الليبيين وتيسر من طرف الأمم المتحدة التي قدمت من طرف غسان سلامة كما رحب المجلس بالإحاطة الإعلامية

(5)-بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، هيئة الأمم المتحدة، مرجع سابق الذكر، ص 03.

(6)-بعثة الأمم المتحدة، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، نوفمبر 2015، ص 08.

التي قدمها فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بشأن التطورات السياسية والأمنية في ليبيا وكذلك حث المجلس لمشاركة سياسية تتوافق جميع الأطراف فيه ونفى الحل العسكري لأنه يقود للمزيد من الاقتتال. من جهة أخرى أعرب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قلقه إزاء الجماعات الإرهابية في ليبيا كما رحب بالجهود المبذولة من طرف السلطات الداخلية للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في الشام ما يعرف بداعش⁽⁷⁾.

-تعمل الأمم المتحدة في ليبيا بصورة تعاونية مع كل من الشركاء الوطنيين داخل البلاد والنظر الدولين وذلك لدعم تقدم يفضي إلى تحول حقيقي نحو: سياسة تشمل الجميع، وعملية انتقالية تشاركية في مرحلة ما بعد الصراع تشمل كل قطاعات المجتمع الليبي، والحكم الرشيد المرتكز على الأمن وسيادة القانون، واقتصاد متنوع وعملية تنمية بشرية تشمل الجميع، وتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح للاستجابة للأزمة الحالية. ويتمثل إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي 2017-2020 م في ليبيا على ثلاثة مخرجات ونتائج وهي:

1- دعم مرحلة "انطلاق" الحكومة بإطار مؤقت لسياسات التنمية، مما يؤدي إلى مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.

2-ضمان استعداد واستجابة المؤسسات الوطنية ودون الوطنية المستهدفة.

3- تعزيز المبادئ الديمقراطية للحكم وفرض سيادة القانون وضمان التنمية القائمة على حقوق الإنسان للجميع⁽⁸⁾.

-من الجانب الأوربي فقد شكلت الأزمة الليبية حالة استثنائية للاتحاد الأوربي ذلك لكثرة تركيزها على الجانب الاقتصادي والأمني وتعمق العلاقات بين الجهتين ولهذا فتدخل دول الاتحاد الأوربي فيها لم يكن محض صدفة بل للتقارب الإقليمي⁽⁹⁾.

(7)-هيئة الأمم المتحدة، تقرير عن بيان من مجلس الأمن حول التزامه بسلامة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، 2017، ص 01-02.

(8)-الأمم المتحدة في ليبيا، في: <https://unsmil.unmissions.org/ar>، (2017/10/11).

والأولوية فيها من غيرها، ومن جانب آخر فإن الأزمة تحتاج لحلول تؤدي بها لمطاف الاستقرار فقد افتتح وفد الاتحاد الأوروبي في طرابلس في عام 2011، لكنه نقل إلى تونس في أعقاب اندلاع أعمال العنف في عام 2014م، بعد الانتفاضة الشعبية في ليبيا في عام 2011 بذل الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة للمساعدة، بما في ذلك الدعم الدبلوماسي وأكثر من 80 مليون يورو في المساعدات الإنسانية، ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بليبيا وانتقالها إلى دولة ديمقراطية قائمة على القانون. وهذا سيعود بالنفع على كل من ليبيا والاتحاد الأوروبي في إطار العملية السياسية والمصالحة والانتخابات والعملية الدستورية⁽¹⁰⁾، ويدعم الاتحاد الأوروبي عملية الحوار السياسي بقيادة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة دعما تاما وشارك الاتحاد في أعمال التنسيق الدولية التي تشرف عليها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عبر مندوبية الاتحاد وأشارت سفيرة الاتحاد الأوروبي بطرابلس "بينتاموشايد" أن البعثة ستعمل مع السلطات الليبية في كل ما يتعلق بالتعاون الثنائي خاصة في مجال بناء المؤسسات وإعمار المشاريع المتوقفة في كافة القطاعات، إضافة للتعاون بالمشروعات التنموية وسيدعم الاتحاد الحوار السياسي بين الأطراف المتصارعة في ليبيا بقيادة الأمم المتحدة، كما يشارك في أعمال التنسيق الدولية⁽¹¹⁾.

المطلب الثاني: البعثة الإقليمية.

1- جامعة الدول العربية: لقد قامت جامعة الدول العربية بمواجهة الحالة الليبية ذلك ظاهر لتدخلها في الآونة الأولى وتبيان موقفها الذي ندد على الجرائم التي تحدث في ليبيا وذلك عن طريق:

⁽⁹⁾-Libya and the EU: at https://eeas.europa.eu/csdp-missions-operations/eubam-libya/1447/libya-and-eu_en, (11/10/2017)

⁽¹⁰⁾-Libya and the EU, Référence ci-dessus.

⁽¹¹⁾-وليد عبدا لله، سفيرة الاتحاد الأوروبي بطرابلس: نحضر لعودة بعثة الاتحاد للعمل بالأراضي الليبية في: <https://ar.haberler.com/arabic-news-1098208>، (2017/10/11).

❖ قرار الجامعة العربية رقم 7298: صدر هذا القرار بتاريخ 02 مارس 2011 إذ قرر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بعد المستجدات في ليبيا والعاصمة طرابلس وما عرفت من ممارسات غير إنسانية من السلطات الليبية والانتهاكات لحقوق المدنيين والتنديد بالجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين المدنيين في المدن الليبية المختلفة، الدعوة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله وأنواعه والاحتكام للقرار السلمي والمطالبة برفع الحظر على وسائل الإعلام، وكذا فتح وسائل الاتصالات والاستجابة إلى مطالب الشعب من جهة أخرى دعت الدول الإقليمية لاجتماع طارئ لإيجاد حل للأزمة⁽¹²⁾.

-لقد كان للأزمة الليبية أثر بالغ على الشعوب العربية فمنذ بداية الاحتجاجات والشعوب العربية تضامنت مع هذه الأخيرة كون أنها تعاني من نظام همجي فالدول العربية لا يمكنها الوقوف مكتوفة الأيدي في شأن الليبي فسعت إلى التشاور حول أنجع السبل لحماية وسلامة المواطنين مع رفع توصيات والتحديات المناهضة للعنف إلى اجتماعات مجلس الجامعة العربية.

2- دول جوار ليبيا:

قامت دول إقليم ليبيا بجهود معتبرة وتحركات فعالة للتدخل في الأزمة الليبية، سواء بالمبعوثين أو بإيصال آرائهم للجامعة العربية والأمم المتحدة وتبيان مواقفها إزاء الأزمة فحرصت على التحرك بشكل واسع لتقريب وجهات النظر للتوصل إلى اتفاق وحل نقاط الاختلاف بين أطراف النزاع، خاصة بعد هزيمة تنظيم «داعش» الإرهابي في مدينة «سرت» الليبية، الذي مثل تهديداً على دول الجوار بصفة خاصة، وأكدت مصادر تونسية على «وجود تنسيق قوى بين مصر وتونس والجزائر لإيجاد حل سياسي في ليبيا، لأنها الدول التي تمتلك الفاعلية الأكبر في حل الأزمة الليبية، وهي المتضرر الرئيسي لما يحدث

(12)-علاء الدين زردومي، مرجع سابق الذكر، ص124.

في جوارها»، وفقاً لما نقلته شبكة «سى إن إن» الإخبارية، والتي أكدت أن تونس تسعى إلى عقد قمة ثلاثية بينها وبين مصر والجزائر وبحضور مختلف الأطراف الليبية لبحث الخطوط العريضة للنزاع، وفتح قنوات تواصل وحوار بين الشقين المتنازعين من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وخيارات تضع حداً لحالة الانقسام التي باتت تميّز الليبيين منذ أكثر من 5 سنوات، فضلاً عن تكثيف الجهود من الجزائر التي ظهرت في الآونة الأخيرة بدور ريادي في النشاط الدبلوماسي في الأزمة الليبية عن طريق الاتصالات مع الأطراف الفاعلين في ليبيا، ولكن نقص التواصل بين الدول الجوارية وبقاء آراء الأطراف على حالها يؤدي لاحتمال ذهاب ليبيا في الهاوية مما يجعل الحل لا يلوح في الأفق⁽¹³⁾.

-دعمت الجزائر الأزمة الليبية منذ بداية النزاع ذلك ظاهر لتتديدها المتكررة للعنف في ليبيا وإعلان موقفها في الأزمة الليبية حين أخذت طابع الحياد مع جميع أطراف الأزمة، مع الأخذ بطابع الحوار وتمكين جمع الفرقاء في طاولة النقاش والدفع المتتالي لعجلة النقاش الفعال وبدورها كقوة إقليمية دعمت حكومة الوفاق الوطني لما تحمله من تغييرات بطرق بعيدة عن العنف والقتال وتكاثر الزيارات الليبية الجزائرية في الآونة الأخيرة وذلك لبحث الحل الذي يرضي جميع الأطراف وقد أكد رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي فايز السراج خلال زيارته للجزائر في 2017م أن الجزائر تبحث عن حل للأزمة، كما ذكر زيارة الوزير الجزائري عبد القادر مساهل إلى الأراضي الليبية والتي وصفها بـ"الناجحة" مؤكداً أنها كانت خطوة محل ترحيب منهم، وقد احتضنت الجزائر أشغال الاجتماع الوزاري 11 لدول جوار ليبيا والذي عرف ترحيباً ليبيا وأمماً بالنتائج التي تمخضت عنه، مع التأكيد على اهتمام وتمسك الدول الإقليمية بأمن واستقرار ووحدة أراضي ليبيا وتناغم أهلها

⁽¹³⁾-محمد الليثي، «الأزمة الليبية»: تحركات إقليمية لإيجاد تسوية سياسية بين الأطراف الليبية في:

<http://www.elwatannews.com/news/details/1777058> (2017/09/11).

ومواصلتها في نفس الوقت مرافقة الشعب الليبي في مناشدته للسلام⁽¹⁴⁾ من جهة أخرى كانت المساعي الإقليمية لحل الأزمة الليبية كبيرة، بحيث قامت البلدان المجاورة بدور هام في دعم العملية السياسية في ليبيا. فقد حضر ممثلي الخاص الاجتماع الوزاري السابع للبلدان المجاورة لليبيا في الجزائر العاصمة. وكان هذا الاجتماع بمثابة فرصة لتبادل الآراء مع ممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية عن التقدم المحرز في عملية الحوار والتحديات المشتركة الناجمة عن الأوضاع السائدة في ليبيا و في نفس الفترة عقد مؤتمر خاص حضره عدد من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأعرب فيه المشاركون عن دعمهم القوي للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، ودعوا إلى تشكيل حكومة للوحدة الوطنية⁽¹⁵⁾.

المبحث الثاني: الوساطة الجزائرية و اتفاق دول الخليج العربي.

نركز في دراستنا هذه كنموذج على الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية ولقربها المباشر لها وتأثيرها بأي سياسة تصبو إليها الأزمة وتعمق جذور العلاقات بين البلدين والسياسات التعاونية فيها، وهنا نستفسر أهمية الحلول والمواقف التي استطاعت الجزائر أن تنتهجها حيال الأزمة في ليبيا.

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في حل النزاع الليبي.

إن الجزائر في الأزمات الإقليمية والعالمية دائما ما تتخذ طابع الحياد الايجابي، فهي تعبر عن آرائها إزاء الأزمات و من جهة أخرى تتعاطى الكثير من البحث لحلها وفي الوقت

⁽¹⁴⁾-السراجي اعتبر زيارات مساهل لليبيا "ناجحة" في:

[http://www.elkhabar.com/press/article\(2017/09/09\)](http://www.elkhabar.com/press/article(2017/09/09)).

⁽¹⁵⁾-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فيفري 2016، ص 04.

الراهن توجد على الساحة الأزمة الليبية باعتبارها أكثر الأزمات تعقيدا واهتماما بالنسبة للأطراف الخارجية⁽¹⁶⁾.

إن النزاع الليبي اقل تعقيدا من النزاعات الإقليمية الأخرى نظرا لارتباطه بموضوع محدد للصراع وهو الصراع حول السلطة وحتى لو كان النزاع الليبي يتضمن جانبا قيميا من خلال الصراع بين نزعتي الأسلمة والعلمنة ومع هذا يبقى هذا النوع اقل تعقيدا فالجزائر حريصة على أن لا يقوم نظام سياسي ليبي مرتبط بأجندة دولية حيث يمكن أن يجلب معه انعدام الأمن في المنطقة ويكون عاكسا لمصالح الجزائر، وكذلك نجد أن الأطراف الخارجية مهما كان وجه التدخل الذي تقوم به لأغراض سلمية إلا أنها دائما ما تتحاز إلى طرف واحد بإلقاء كامل ثقلها على الطرف الذي من المرجح أن يغير موازين القوى في ليبيا فتعمل على دعمه والتبديد بمكانته في الداخل الليبي وبدوره في حل النزاع، ومن جانب تسعى الجزائر اثر التطورات الأزمة الليبية على رفض الحسم العسكري كوسيلة للوصول إلى السلطة وبذلك الجزائر تساند القرار الأممي الذي ينص لعدم تمويل أطراف الصراع بالسلاح وحرصها على التبديد بمكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية لأنه تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري ومن جهة أخرى فالجزائر لا تقبل باستئثار الحركات الإسلامية بالسلطة مما تتشابه وتتقارب العلاقات الليبية المغربية أين يقود حزب العدالة والتنمية الإسلامية الحكومة المغربية، واثر انقسام الأطراف الخارجية المهمة بالنزاع الليبي تنقسم أيضا اديولوجياتهم، فهناك إقليمية أطراف تريد وصول واستئثار الحركات الإسلامية المرتبطة بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين وهناك أطراف لا تحبذ ذلك مع اختلاف في الطرف المراهن عليه، أما دوليا فأطرافها راهنت

(16)-بلخير اتحوسين، النزاع الليبي.. هل يمكن أن يكون الحل بعيدا عما تريده الجزائر؟ في:

(2017/09/17).<http://www.noonpost.org/content/16111>

على دور القوى الإقليمية باعتبارها أن لا وجود لمصالح حيوية للاندماج في النزاع الليبي⁽¹⁷⁾.

أيقنت الجزائر على علاقاتها التاريخية مع رموز الحكومة الليبية حيث أنها لم تقم بأي تدخل عسكري فيها كما يدعى البعض وربما الموقف الأولي الذي اتخذته الجزائر في بداية النزاع هو الحرص على عدم التدخل الأطلسي العسكري في النزاع لأنه يعارض استقرار امن المنطقة، ولقد ظهر خلاف أولي بين الجزائر والحكومة الجديدة في طرابلس بسبب استقبال عائلة القذافي في الجزائر لكن أكدت الجزائر انه عمل إنساني ورفضت الإدلاء بأي تصريحات، كما أن الجزائر رفضت أي نشاط إرهابي في أراضيها ضد جيرانها وأدلت أن ما يجري في ليبيا شأن داخلي يخص الليبيين فقط، وأكدت على تعزيز الحوار السياسي الأمني ودعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي فمنه بادرت الجزائر في شهر ماي 2014م دعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا للاجتماع من أجل التفاوض لإيجاد مخرج للنزاع.

فضلا عن ذلك كانت المقاربات متباينة خاصة بين مصر والجزائر حول المشاكل الأمنية المحلية فحرصت على عدم حقن الدماء وإنهاء النزاع الأهلي على حدودها الشرقية الطويلة، فواجهت الجزائر وضعا إقليميا معقدا خاصة من النيجر والتشاد ومصر التي تدافع عن التدخل العسكري الغير محسوب، وبذلك خافت أن تصبح جزءا من الأزمة عوضا أن تكون طرفا لحلها، في حين انعقد الاجتماع الثاني في تونس والذي أيد الرأي الجزائري التي تدفع باستمرار نحو الحلول السلمية والحوارات السياسية والاحتواء الجماعي وهو ما أكدته البيان⁽¹⁸⁾

(17)-بلخيرات حوسين، مرجع سابق الذكر.

(18)- صورية زاوشي، الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، عددان (49-50)، ماي 2016، ص145.

الختامي في دباحته عن ضرورة احترام وحدة ليبيا وسيادتها الترابية ووقف كل العمليات العسكرية⁽¹⁹⁾.

ومنذ أن بدأ النزاع الليبي أبدت الجزائر استعدادها لإعطاء مجهوداتها لإيجاد الحل وقد أيدت الولايات المتحدة النهج الذي تتبعها الجزائر في حل النزاعات بالوسائل السلمية، ولاسيما في مالي وليبيا وأثنت عما تقوم به للتوصل إلى حل سلمي أيدت جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا برنارد ينوليون الذي قام بعدة زيارات إلى المنطقة والتقى بمسؤولين جزائريين⁽²⁰⁾.

- إن الدبلوماسية الجزائرية لم تدرس فقط التنسيق الإقليمي بل امتدت إلى البيئة الداخلية الليبية، بإرساء طابع الحوار مع الأطراف السياسية الليبية، كما أن الجزائر تسعى بمفاهيمها للعب دور طلائعي في حل الأزمة الليبية، إذ قام عبد القادر مساهل بزيارة لبعض المدن الليبية أين تتركز قبائل إقليم فزان التي راهن عليها لتقلها السياسي وكذلك قام بعدة زيارات في فترة ما بين 19 و 21 أبريل 2016م لعدة من مدن ليبيا طرابلس مصراتة وبنغازي والزنتان⁽²⁾، ولقد أدت الجهود السياسية الجزائرية إلى تنظيم اجتماع اتضمّن ممثلين عن الأحزاب السياسية وقادة سياسيين وعناصر من المجتمع المدني الليبي، من بين هذه المبادرات الاجتماع الذي عقد في 10 و 11 مارس عام 2015م بالجزائر وحضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برنارد ينوليون والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فديريكا موغبريني، فالجزائر أدت دور فعال في النزاع الليبي حتى إلى يومنا هذا⁽²¹⁾.

(19)- صورية زاوشي، مرجع سابق الذكر.

(20)-madjid makhedi, Résolution du conflit en Libye : Soutien à l'approche algérienne Dans: <http://www.djazairiess.com/fr/elwatan/488976>, 17/10/2017.

(21)-زاوشي صورية، مرجع سابق الذكر، ص ص 146-147.

المطلب الثاني: دول الخليج العربي ودورها في الأزمة الليبية.

في إطار أحداث الربيع العربي كان لدول مجلس التعاون الخليجي دور مهما ومؤثرا بحيث بنت سياستها على الصمت المغلف بالرفض كما حدث في الثورة المصرية والتونسية، كما استخدمت سياسة التدخل لحل الأزمات سواء بالحوار أم بالسلاح كما حدث في الأزميتين اليمنية والليبية كذلك سوريا ونظرا للاختلاف في السياسات التي تبنتها دول الخليج هناك صعوبة في تحديد الموقف الخليجي فمنذ أن قتل القذافي تصاعدت الأصوات من الداخل والخارج الليبي لضرورة حسم الصراع وبذلك تدخلت الدول الخليجية في الأزمة الليبية فمنها من دعمت الميليشيات العسكرية ضد الجماعات الإسلامية وآخرون دعموا الجماعات الإسلامية ضد السلطة، ولقد كان من أهم أهداف التدخل الخليجي في ليبيا عدة ميزات وخطايا أهمها:

خوف دول الخليج من تكرار النموذج العراقي في ليبيا وبالتالي فهي ترغب في التواجد في سيناريوهات ما بعد الصراع، بخاصة إمكانية تحقيق عوائد اقتصادية ومن جهة أخرى التخوف من استمرار الخلافات بين السعودية ونظام القذافي التي جرت في السنوات الأخيرة أبرزها الكشف عن مؤامرة النظام الخليجي كذلك الخوف من امتلاك الدول الغربية للنفط الليبي وبذلك التحكم في أسواق النفط وهذا ما برهنته قطر في عرضها بعد الثورة على المجلس الانتقالي الليبي تولى القيام بإنتاج وتسويق النفط خاصة في شرق ليبيا⁽²²⁾.

من جانب آخر الهدف الإنساني هو الدافع الرئيسي المحرك لدول الخليج في اتجاه تأييد ودعم المطالب المشروعة للثورة الليبية؛ فالمجازر والأسلوب الدموي الذي واجه به نظام "القذافي" الاحتجاجات الشعبية وأسفر عن سقوط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى إضافة إلى تدمير البنى التحتية في المدن والقرى، وخاصة ما يتعلق بالماء والكهرباء

(22) بحثينة اشتيوي، ماذا جنت دول الخليج العربي من الصراع الدائر في ليبيا؟ في:

<https://www.sasapost.com/gulf-conflict-in-libya>. (2017/10/12).

والمستشفيات بهدف حرمان السكان من مقومات الحياة من هذا النظام أوقف دول الخليج عند حدود المطالبة بمحاسبة "القذافي" على ما ارتكبه في حق شعبه، بتأييد أية إجراءات دولية تستهدف رفع المعاناة عن الليبيين سواء لجهة تقديم المساعدات الإنسانية أو الطبية أو اتخاذ خطوات داخل مجلس الأمن الدولي لمنع "القذافي" من المضي قدماً في جرائمه، وهو الدافع نفسه الذي كان وراء ما قامت به السعودية لرفع الحصار الذي كان مفروضاً على الشعب الليبي بسبب العملية الإرهابية على الطائرة الأمريكية، والذي استمر لأكثر من أحد عشر عاماً (1992-2003).⁽²³⁾

1- وجهات نظر دول الخليج العربي إزاء الأزمة الليبية:

لقد بنت الدول الخليجية وجهات نظر لطبيعة الأزمة الليبية فكل منها أعطت رأيها لهذه الأخيرة بدأ بـ:

السعودية: فالسعودية ترى فالنزاع الليبي خطر إرهابي، وتدعم السعودية الحركات المضادة للجماعات الإسلامية خصوصاً حركة الإخوان المسلمين اللذين أسقطوا نظام القذافي بقوات اللواء حفتر.

الإمارات: لم تختلف الإمارات في الرأي عن السعودية والدليل على ذلك تنفيذ غارات جوية العام الماضي في ليبيا وكذلك قامت بحمل العتاد العسكري من طرف قطر لليبيا إلى مدينة طبرق شرق ليبيا للعمل ضد الجماعات الإسلامية⁽²⁴⁾.

قطر: على عكس الإمارات والسعودية فإن قطر ساندت الجماعات الإسلامية الشيء الذي أحدث عداوة بينها وبين بعض الدول الخليجية لأنها تدعم وبشدة الميليشيات المتشددة في

⁽²³⁾-عمر الحسن، دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011721105812625389.html> 2017/10/12

⁽²⁴⁾-بثينة اشتوي، مرجع سابق الذكر.

ليبيا وبذلك تدرجت العلاقات الخليجية الليبية من جهة مولت قطر المجلس العسكري الليبي وهي ميليشيات راف الله السحاتي التي تقاثل ضد الجنرال حفتر الليبي⁽²⁵⁾.

2- السياسة الخليجية اتجاه الأزمة الليبية:

أولاً: الدعم الخليجي للأزمة الليبية.

عملت الدول الخليجية بكل ما أتيح لها من قوة لمساندة الليبيين في أزمتهم ذلك ظاهر في مختلف السياسات والدعم المالي والعسكري للإطاحة بالنظام القذافي وهي كالتالي:

- **على المستوى السياسي:** تعاطت الدول الخليجية بإيجابية وفعالية مع الثورة الليبية، وهذا بارز في تصاعد لافت في الدور الإقليمي لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بمنظومة العمل العربي المشترك التي أصابها الضعف. والترهل وذلك عبر مسارات عدة متوازية أولها: مطالبة المجتمع الدولي بالعمل على حماية الشعب الليبي، ومنه جاءت دعوة وزراء خارجية دول المجلس في 7 مارس 2011م لمجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا وكذلك دعوة وزراء الخارجية العرب إلى اجتماع عاجل لمناقشة الأوضاع في ليبيا وحثهم على تبني الطلب الخليجي بفرض الحظر الجوي، الأمر الذي ترتب عليه صدور قرار من دول الجامعة العربية يطالب مجلس الأمن الدولي بضرورة إصدار قرار دولي بفرض حظر جوي على الأجواء الليبية، وهو ما تجسد في قرار المجلس رقم (1973)، وبالتوازي مع ذلك، دعمت دول مجلس التعاون الثورة الليبية من خلال اعتراف قطر "كأول دولة عربية وخليجية" في 28 مارس 2011 بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي، وهو ما اعتبر خطوة في طريق⁽²⁶⁾ إزاحة "القذافي"، ودفعت دول خليجية أخرى إلى الاقتداء بها من خلال اعتراف الكويت به، وتأكيد وزراء خارجية دول المجلس

⁽²⁵⁾ -بشينة اشتيوي، مرجع سابق الذكر.

⁽²⁶⁾ -عمر الحسن، مرجع سابق الذكر.

في 11 مارس 2011 عدم شرعية نظام "القذافي" ودعوتهم إلى إجراء اتصالات مع المجلس الوطني الانتقالي وترجمت عملياً باستقبال الكويت رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي "مصطفى عبد الجليل" مرتين؛ الأولى في 21 مارس والثانية في 25 أبريل، وكذلك استقبلته العاصمة القطرية الدوحة في 17 فيفري 2011م.

- **على المستوى العسكري:** لم يقتصر الدور الخليجي في مساندة ودعم الثورة الليبية على الدور السياسي فحسب، وإنما امتد أيضاً ليشمل الدور العسكري ولاسيما من جانب سلاح الجو الخليجي عن طريق مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز (ميراج 2000) في الدوريات المسلحة، انطلاقاً من جزيرة كريت بالبحر المتوسط في إطار التحالف الدولي ومساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز "إف - 16" وست طائرات من طراز "ميراج" لتنفيذ منطقة حظر الطيران، فضلاً عن طائرات "آباتشي" و"شينوك" وطاقمها للبحث والإنقاذ وأيضاً إرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز "أوكس" وأخرى للتزود بالوقود على أن تكون قاعدتها بمدينة مرسى مطر وحقراً بالحدود الليبية.

- **على المستوى الإنساني** أعطت دول الخليج العربي أهمية كبيرة لما وصل إليه الوضع الإنساني في ليبيا فقامت بدور اغاثي بشكل ملحوظ وهو متجلى في القوافل القطرية للمساعدات الإنسانية إلى مدينة بنغازي الليبية، إضافة لكميات من المنتجات البترولية بقيمة 35 مليون دولار، وأيضاً المبادرة التي قام بها رئيس دولة الإمارات الشيخ "خليفة بن زايد آلنهيان" بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة، و ذلك لإغاثة المتضررين داخل الأراضي الليبية أو الهاربين من المعارك العسكرية على حدود بعض الدول المجاورة، والدعم الكويتي الذي⁽²⁷⁾ قدر بـ 50 مليون دينار، فضلاً عن طائرات النقل من طراز "سي" 130 من قاعدة

(27)-عمر الحسن، مرجع سابق الذكر.

"عبد الله المبارك" الكويتية، حاملة المواد الطبية والمساعدات الإنسانية لتقديمها كمساعدات عاجلة للمتضررين.

-على المستوى الإعلامي: عن طريق قناة الجزيرة و العربية الإخبارية⁽²⁸⁾.

3- نتائج الدعم الخليجي للأزمة الليبية:

إن التدخل الخليجي في الأزمة الليبية لم يكن بلا فائدة فهناك عدة اتفاقيات مبرمة وزيارات بينهم من أجل تحقيق أهداف عدة وذلك ظاهر فيما يلي:

-توقيع اتفاقية بين مراكز التحكيم التجاري الخليجي الليبي كون ليبيا دولة غنية ومليئة بالاستثمارات الأجنبية ولديها الكثير من المتعاقدين لديهم حقوق فيها.

-زيادة الاستثمارات بين الدول الخليجية في الاقتصاد الليبي وخاصة عقاريا.

-الاتفاق الذي جرى بين التمويل الخليجي مع مؤسسة النفط الوطنية الليبية لإنشاء منطقة طاقة في ليبيا بتسمية مدينة الطاقة ليبيا.

-الالتزام بالاتفاقات التي كانت قبل السقوط النظام التي تمت مع قطر بتأسيس بنك مشترك برأسمال 500 مليون دولار⁽²⁹⁾.

4- أهم الحلول المطروحة من طرف الدول الخليجية اتجاه الأزمة الليبية:

قدمت دول الخليج العربي حلول للأزمة الليبية ذلك لإخراجها من النمط الضيق فتعد الأزمة الليبية نقطة تحول حاسمة في مسار السياسة العربية والإقليمية، وكثرت التتديدات الخارجية في أن يكون الحل داخلي، ولكن من جهة أخرى فالكثير من الرؤى تحسب أن التدخل الخليجي في الأزمة الليبية خطأ استراتيجي ذلك، مما أشعل فتيلة الفتنة بين الفرق السياسية، وأثر تفاقم الهوة في النزاع ووجود جماعات إرهابية مسلحة عبر الرئيس الأمريكي باراك أو

⁽²⁸⁾-عمر الحسن، مرجع سابق الذكر.

⁽²⁹⁾-بثينة اشتوي، مرجع سابق الذكر.

بما في 2015م عن مخاوفه من تعثر الحوار الوطني الليبي وتأَييده لدول الخليج لأن لديها نفوذ في المنطقة لكي تجد حلاً للآزمة، وهذا ما ساهم في إعطاء قطر دوراً لتكون طرفاً في الحل وليس في النزاع بحكم أنها أسست علاقات مع فجر ليبيا طرف الصراع، وهذا ما جعل أمير قطر تميم بن حمد آل الثاني يصرح أن الحوار الوطني الخيار الاستراتيجي الأوحد لتجميع الفرقاء السياسيين للوصول إلى حل سياسي سلمي يعيد الاستقرار والأمن، وأفضل الحلول التي قدمت من طرف الدول الخليجية هي التعاون مع دول جوار ليبيا خاصة الجزائر لتقريب الحلول والرؤى لإيجاد صيغة حكم توافقي ودعم الحكومة الليبية المقبلة للقضاء على الجماعات الإرهابية⁽³⁰⁾.

⁽³⁰⁾ -منية فاضل، مفتاح الحل في ليبيا: قطر والإمارات في: <http://gulfhsp.org/ar/posts/935> (2017/09/02).

استنتاجات الفصل

إن للازمة الليبية مفارقات عدة أدت بها لاكتساء طابع الحيلولة في حلها وقد تمكنت مختلف أطراف الأزمة الليبية إلى بلورت الصراع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ساهمت البعثات الأممية في إظهار الأزمة عن طريق التفريق بين الأطراف المتخاصمين ' أيضا إعطاء وجهات نظر ربما بمنظور ما صائبة بالنسبة لازمة لا تعرف الزوال وأيضا فان تدخل المبعوثين الامميين ساهم في التقليل من حجم تفاقم الأزمة ومن جهة أخرى تمكين فرقاء الصراع من الاجتماع في طاولة واحدة لحل الأزمة

إن البعثات الإقليمية أعطت لازمة بعد تعاون إقليمي بين دول إقليم العربي وأيضا مكنت مختلف الدول العربية من التدخل لحل الصراع ما دام انه يشمل الإقليم العربي بكامله.

الفصل الثالث

الاستقطابات الإقليمية و

مستقبل الأزمة الليبية

المبحث الأول: سياسات القوى الكبرى اتجاه الأزمة الليبية

المطلب الأول: التدخل الفرنسي -البريطاني و الأمريكي في ليبيا

اولا: التدخل الفرنسي

لعبت فرنسا دورا كبيرا في الأزمة الليبية وفي وسط تصادم المصالح والغايات ظهر التسارع الفرنسي لحل الأزمة الليبية فمنذ بداية الأزمة في فبراير 2011م اقترحت فرنسا على شركائها فرض عقوبات على النظام الليبي الذي يرأسه آنذاك معمر القذافي ولقد شاركت فرنسا في مقاومات مجلس الأمن في 26 فبراير 2011م وبموجب تبني قرار 1973 تم إنشاء منطقة حظر جوي في ليبيا.

-قادت فرنسا عملية هزمتان من خلال الهجمات العسكرية الجوية والبحرية لحماية المدنيين في 19 مارس 2011م ولقد كانت الطائرات الفرنسية أول من نفذ الضربات الجوية على قوافل القذافي ومنذ 1 نوفمبر 2011م بدأت فرنسا في التعاون مع الجيش الليبي⁽¹⁾ واستيعاب للدرس التونسي كان الرئيس نيكولا ساركوزي من أولى الرؤساء في أوروبا يستقبل ويشجع المتمردين الليبيين لدى انطلاق الانتفاضة وكذلك قام بتعبئة الحلفاء خاصة ألمانيا التي كانت مترددة من أجل إدانة القذافي من قبل مجلس الأمن وعندما ثارت بنغازي أحس ساركوزي بإمكانية التخلص من هذا الأخير الذي تكن فرنسا له وانجلترا حقدا دفينا بسبب تفجير طائرتين، وقد ظهرت فعالية الإستراتيجية الفرنسية في منع القذافي من استخدام طائرتين ضد الخارجين عليه، ولقد أظهرت الدبلوماسية الفرنسية وجهها واقعا في علاقاتها بالعالم العربي أثناء الثورات العربية من جهة أخرى وجب عليها كسب ثقة العرب وذلك بدعم الفلسطينيين في مواجهة غطرسة الاسرائيل وتبلور الموقف الفرنسي من خلال مجلس الأمن

(1)-كريستيان هيرو ،دور فرنسا خلال الحرب في ليبيا في:

<http://www.almusallih.ly/ar/thoughts/221-vol-31-44> ، (2017/10/11)

للأمم المتحدة فقد حاولت فرنسا الظهور وكأنها قائدة العمليات العسكرية في ليبيا⁽²⁾ وقد حثت فرنسا وقف الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، وهو الشيء الذي أدانته الرئيس الفرنسي "نيكولاس اركوزي" الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين فيليبيا ، مطالبا بالوقف الفوري لأعمال العنف، ودعي إلى حل سياسي يلبي مطالب الشعب الليبي، كما عرف الموقف الفرنسي مساندة كبيرة للمعارضة الليبية و المجلس الوطني الانتقالي⁽³⁾، و ظهر هذا جليا في الموقف الفرنسي و ذلك من خلال سعي الرئيس الفرنسي " نيكولاس اركوزي" إلى استصدار قرار أممي للتدخل العسكري في ليبيا، وقد كان مؤتمر الدوحة أهم الحلقات التي تجسد فيها الموقف الفرنسي على الخصوص، والذي خلص في مجمله على ضرورة وضع حد للانتهاكات المزعومة من طرف النظام وقوات العقيد معمر القذافي وضرورة أن يكون هذا التدخل في إطار قرار أممي، كما كانت فرنسا من الدول الأولى التي قامت باستهداف ضرب القواعد العسكرية ومراكز القيادات وخطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي ولهذه المهمة استخدمت طائرات هجومية وقاذفات الصواريخ من حاملات الطائرات وغيرها⁽⁴⁾.

- وهنا كعدة محاولات فرنسية للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، وأخرها اجتماع مدينة "لاسيلسانكلو" الفرنسية، في 25 يوليو 2017، جمع رئيس حكومة الوفاق الوطني "فايز السراج" بالقائد العامل لجيش الليبي المشير "خليفة حفتر" برعاية الرئيس الفرنسي وبحضور موفد الأمم المتحدة الجديد إلى ليبيا "غسان سلامة"، وأسفر الاجتماع عن توقيعهما على بيان مشترك من عشر نقاط لتسوية الأزمة السياسية بالبلاد. فأكد هذا الأخير على الحل السياسي للأزمة الليبية من خلال عملية مصالحة وطنية تجمع كافة الليبيين، وبناء دولة مدنية

(2)- الهواري عدي، فرنسا والثورات العربية: قراءة في ملامح دبلوماسية جديدة في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2011/10/201110269464250607.html> (11/ 09 /2017)

(3)-علاء الدين زردومي، مرجع سابق الذكر، ص ص 134-137.

(4)-علاء الدين زردومي، مرجع سابق الذكر.

ديمقراطية ذات سيادة، والعمل على تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في أقرب وقت ممكن، وبذل الجهود اللازمة لدمج المقاتلين⁽⁵⁾.

جاءت هذه المبادرة لتجديد من أجل دفع عملية تسوية الأزمة الليبية لمجموعة وذلك لأسباب:

- 1-التخوف من تجدد الحرب الأهلية في ليبيا حال استمرار تعثر التسوية السياسية، وينبع التخوف الفرنسي من التداعيات السلبية لم اسبق على مستقبل التسوية السياسية للأزمة وأمنو استقرار منطقة البحر المتوسط ذلك لفشل المستمر للحوارات السياسية بين الأطراف الليبية.
- 2-دعم الجهود الفرنسية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، وللد من الهجرة غير الشرعية التي تنطلق من الشواطئ الليبية باتجاه أوروبا، حيث تستغل التنظيمات الإرهابية الفوضى المنتشرة بهذه الدولة لإقامة معسكرات للتدريب والإعداد لشن عمليات إرهابية بالدول الغربية ومنطقة الساحل والصحراء.
- 3-استباق مباشر للمبعوث الأممي الجديد "غسان سلامة" لمهامه الفعلية، وبلورته لتصور جديد لحل الأزمة الليبية.

مستقبل الوساطة الفرنسية:

رغم أهمية مخرج اتقاء السراج وحفتر بفرنسا في تحريك جمود عملية التسوية السياسية للأزمة إلا أن نجاح تلك الوساطة وتنفيذ مخرجاتها على الأرض يُواجهُ بمجموعة من العراقيل، يتحدد أبرزها في:

- 1-مواقف القوى والتنظيمات الإسلامية الداعمة لحكومة الوفاق الوطني، والمسيطرَة فعلياً على الأرض في غرب ليبيا⁽⁶⁾.

(5)- عبد اللطيف حجازي، مستقبل الوساطة الفرنسية في الأزمة الليبية في:

<http://www.afrigatenews.net> (2017/09/11)

(6)- عبد اللطيف حجازي، مرجع سابق الذكر.

2- يُعد التحفظ الإيطالي على الوساطة الفرنسية وعدم وضوح الموقف الجزائري تجاه مخرجات الاجتماع مشكل حقيقي لفرنسا.

3- تزايد احتمالية عدم التزام طرفي الأزمة الليبية بنود البيان المشترك الصادر عن لقائهما بفرنسا، وقد ظهرت بوادر ذلك في تصريح حفتر لصحيفة "الشرق الأوسط" بأن "ليس كل الأمور التي وردت في بيان باريس يمكن أن تتحقق، لكن على الأقل جزء منها" ويزيد هذا التصريح من المخاوف بأن المشير استغلال لقاء للاعتراف بنفوذه على الأرض، وإضفاء الشرعية على تحركاته.

4- صعوبة تنفيذ عدد من بنود البيان المشترك على الأرض، خاصة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية نظراً لوجود العديد من الميليشيات التي يصعب السيطرة عليها⁽⁷⁾.

ثانياً: التدخل البريطاني في ليبيا.

منذ زمن بعيد كانت بريطانيا تتبع سياسة خارجية مختلفة في العضلات الدولية عن جاراتها الدول الأوروبية، وهذا يتبين في الغزو العراقي 2003م وفي الفجوة الأوروبية في قراراتها إزاء الدول الأخرى، ومن هنا فقد سعت بريطانيا لإعداد خطة تحبذ التدخل العسكري في الشؤون الليبية بإعطاء وجه التوافق مع فرنسا في أفكارها رغم الواقع الذي يقول أنها لا تكن أهمية تجاه قرارات هذه الأخيرة.

- رغم ظهور أوجه التعاون والتسارع البريطاني على ليبيا إلا أن الربيع العربي خلف أوجه مختلفة في تحقيق المصالح، فأول ما فعلته بريطانيا في 2011م حيال الأزمة الليبية هو إلقاء القنابل عليها وذلك بناء على إستراتيجية خططت لها الولايات المتحدة الأمريكية بينهما والتي سميت بالعلاقات الخاصة⁽⁸⁾.

(7)- عبد اللطيف حجازي، مرجع سابق الذكر.

(8)- براء ميكائيل، أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/20117223313140614.html> (2017/ 08/12)

-وصف وزير الخارجية البريطاني "وليام هيغ" قمع المتظاهرين في ليبيا على أنه عمل غير مقبول ذلك لما خلفته من قتلى وجرحى في عدة مناطق في ليبيا، رغم التدديدات الخارجية التي عارضت تحركات القذافي عقب الانتفاضة الليبية، ولقد مكنت التدخلات الإقليمية من إبراز الوجه الحقيقي للحكم الليبي وأكدت بريطانيا على رفضها للحركات القمعية للمتظاهرين، و قامت على هذا الأساس بسحب الحصانة الدبلوماسية من القذافي، و أيضا بنشر ما يقارب 20 طائرة قتال من طراز "تورنيديو" و"يوروفايتر"، في القواعد القريبة من ليبيا، كما لها قاعدة عسكرية في مالطا، و توجد في قبرص ثلاث طائرات رادار "أواكس"، إضافة إلى فرقة "ستمينستر وكمبرلاند" وغواصة⁽⁹⁾.

-لقد كان الموقف البريطاني من الأزمة الليبية مجرد تابع أو شريك أميركي في أحسن ظروفه؛ مما جعله راعياً لاتفاق الصخيرات، دون أدنى درجات الضمان لسلامة تطبيق الاتفاق الذي عانى من العديد من الخروقات وعن حزمة قناعات غربية أصبحت واضحة، وعن الرؤى الحالية التي شهدتها الأزمة الليبية من طرف الدول الغربية فقد اعتبر رئيس الوزراء البريطاني جونسون أن لحق دوراً يلعبه في العملية السياسية وأن ليبيا تمثل خط المواجهة الأول في حرب أوروبا ضد الكثير من التحديات، ومنها الإرهاب والهجرة غير الشرعية التي تلاحق بريطانيا تُهماً بسببها؛ إلا أن الموقف البريطاني في الآونة الأخيرة اعتبر تقدماً لها، الذي ظل لسنوات تابِعاً أو رهيناً للسياسة الخارجية الأميركية السابقة التي كانت تسعى لتوطين الإسلام السياسي وبخاصة تنظيم إخوان البنا وقطب، والتي تعتبر بريطانيا من أكبر ملاجئ العالم لقادتها واحتضاناً لهم⁽¹⁰⁾.

ثالثاً: التدخل الإيطالي في ليبيا.

(9) - علاء الدين زردومي، مرجع سابق الذكر، ص ص128-129.

(10) - جبريل لعبيدي، واقعية جونسون حول الوضع الليبي، جريدة الشرق الأوسط، ع(14153)، 28 أوت 2017.

إن السياسة الإيطالية في ليبيا لا تختلف كثيرا عن السياسة الفرنسية إذ تتبلور الآلية الدبلوماسية للبلاد عن طريق قرارات تعبر معظمها عن اعتبارات رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني أنه لا ينوي التدخل في ليبيا لتقادي إخراج القذافي ولكن عند تفاقم الأزمة من الواجب عليه اتخاذ موقف إزاءها بسبب قربها الجغرافي منها، وكذلك العلاقات الوطيدة التي تتشاركها، فقد ظهرت السياسة الخارجية الإيطالية إزاء الأزمة الليبية 2011م بوجه البرجماتية من خلال كسب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وذلك على حساب علاقاتها مع بلد الأزمة، ومن ثم فإن إيطاليا امتثلت قراراتها لما بدا لها متوافقا ومصلحة بلاده سواء من منطقة ذات اعتبارات دولية أو إقليمية أو حتى سياسية داخلية، من جانب آخر يبدو أن الاتحاد الأوروبي هو الخاسر الأكبر جراء التناقضات بين أعضائه لعدم قدرتهم على اتخاذ قرار واحد في انتظار تبني إستراتيجية جديدة لإصلاح وتوحيد موقفها إزاء الأزمة⁽¹¹⁾.

- تُعد إيطاليا «المفوض الرسمي» للغرب في شأن الأزمة الليبية، لكنها تقف في حيرة من أمرها وتواجه خيارات صعبة، بل مأزقاً خصوصاً في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية وتداعياتها على صعيد ملفي الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وفي ظل تزايد نشاط تنظيم «داعش» الإرهابي في ليبيا، وعلى رغم من دعوة روما إلى تعبئة دولية واسعة لاحتواء هذا الخطر، وجعل أوروبا الأزمة الليبية من أولوياتها، إلا أنها لم تلبث أن تراجعت عندما أكدت أن الوقت لم يحن بعد للتدخل العسكري، وأن أي تدخل على أرض جارتها على الضفة الأخرى للمتوسط يجب أن يكون تحت مظلة الأمم المتحدة⁽¹²⁾.

- بدأت أزمة الموقف الإيطالي مع نشوب الثورة ضد الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، الحليف و الصديق المقرب من رئيس الحكومة الإيطالية آنذاك سيلفيو برلسكوني، فبعد اندلاع ثورة 17 فيفري 2011، ضد نظام القذافي و رغبة الولايات المتحدة في التدخل

(11)- براء ميكائيل، مرجع سابق الذكر.

(12)- أحمد دياب، خيارات إيطاليا الصعبة في مواجهة الأزمة الليبية في:

<http://www.alhayat.com/Articles/9197628> (2017/10/12)

العسكري في ليبيا لإطاحة القذافي و تسليح «الثوار» فإن المصالح الإيطالية الحيوية في ليبيا باتت في دائرة الخطر، و أرغمت إيطاليا على التدخل في القتال لإسقاط القذافي، و منذ ذلك الحين سارت الأحداث في ليبيا نحو الفوضى السياسية و الانفلات الأمني لكن إعلان قيام إمارة إرهابية فيها صيف 2014م كان بمنزلة الحائط الذي ارتطم به رأس صناع القرار في إيطاليا، فشعرت البلاد التي تملك نحو 8 آلاف كيلومتر من السواحل المفتوحة على المتوسط بأنها في بؤرة النار المشتعلة، كما أن موقف شركائها الأوروبيين الذين تركوها تواجه نزف الهجرة غير الشرعية وحدها و من دون اكتراث أضاف بعض المرارة لدى الإيطاليين.

لم تتدخل إيطاليا في الأزمة الليبية إلا و لها أسباب جعلتها تتأهب لأي تحول يحدث فيها ومن بينها: المخاوف الإيطالية بوجود تداعيات سلبية على الأمن القومي الإيطالي بعد أحداث الربيع العربي فاعلية و من ناحية ثانية تسعى إيطاليا لإعادة تموضعها الجيوسياسي في الجوار المتوسطي، ومن ناحية ثالثة، تحاول روما تغيير السياسة الخارجية الإيطالية و الأوروبية نحو حضور أكبر على الساحة الدولية ودور أكثر في حل الأزمات أمناً، فإيطاليا هي أكثر الدول الأوروبية تأثراً بالأزمة الليبية على صعيدي الإرهاب و الهجرة غير الشرعية، إذ يتدفق مهاجرون إلى إيطاليا بمعدل 400 مهاجر كل يوم، خصوصاً من أفريقيا ويمر 80 في المئة من هم عبر الأراضي الليبية بالإضافة إلى تهديدات داعش لها في الفترة الماضية وحتى الآن فإن أحسن الحلول للقيادة الإيطالية تقضي لتغليب الحلول السياسية في معالجة الأزمة الليبية المستفحلة، خاصة في ظل ضيق الخيارات السياسية و العسكرية المتاحة أمامها⁽¹³⁾.

المطلب الثاني: الموقف الروسي الأمريكي من الازمة الليبية

(13)-أحمد دياب، مرجع سابق الذكر.

أولاً : الموقف الروسي إن لدى روسيا سياسة خاصة اتجاه القضايا الدولية وقد لعبت دوراً مهماً في تسييرها وحاولت أن تظهر مدى قدرتها على تفعيل سياساتها الخارجية مع الدول الأخرى، فقد عرفت المنطقة العربية عودة تدريجية للنفوذ الروسي لتزامن قدوم الرئيس فلاديمير بوتين في 2000م الذي تبني سياسة براغماتية مع القوى الإقليمية العاملين من خلال الصفقات الاقتصادية العسكرية، فتعاملت روسيا مع الدول العربية ككيان إقليمي اثر الشراكات الإستراتيجية ومن جهة أخرى التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولقد كان لاندلاع الثورات العربية صدى كبير على سياسات الدول الأخرى ولقد تغيرت سياسة روسيا بتغير حالة الدول العربية إذ أنها اكتفت بالنظر والمراقبة فضلاً عن تأكيدها المستمر للحل السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن الثورة الليبية نالت اهتماماً كبيراً منها زيادة أن روسيا حليفة ليبيا خاصة بعد اعتراف ليبيا بروسيا 1991م ولقد جمعت بين هذين البلدين علاقات عسكرية اقتصادية وفي الأزمة الليبية 2011م أكدت موسكو أن ما يحدث في ليبيا مجرد حرب أهلية رافضة الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي وأوضحت على عدم وضوح الوضع في ليبيا بعدم الانضمام لمجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، ولم تعطي موقفاً محدداً فقد وافقت على قرار مجلس الأمن رقم 1970 رافضة استخدام الفيتو ضد القرار رقم 1973 وامتنعت عن التأييد المطلق للقذافي.

-نادت روسيا خلال العمليات العسكرية التي قادها حلف الشمال الأطلسي في مارس 2011م إلى الاتساق بين العمليات العسكرية مع القيود الواردة في قرار 1973، ومع دخول الثوار لطرابلس بدأت الأوضاع في ليبيا تسوء وتأخذ منحى آخر، توسعت الاقتتالات وأضحت منطقة تقاسم النفوذ بين القبائل وبذلك تغيرت السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا، وأول خطوة قامت بها هي التكيف مع الأوضاع بالقيام بخطاب خارجي وفيه اعترفت موسكو بالمجلس الانتقالي الليبي ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الليبي في قمة مجموعة الثمانية

في 27 مايو 2011م إضافة إلى أنها ساهمت في الاحتفاظ بسفارتها في طرابلس لبقاء التواصل مع السلطات الليبية كما تم استقبال ممثلي المعارضة الليبية وأيضاً ساهمت في حوارات من أجل تسوية الوضع الليبي بالإضافة لتواجدها بكثرة في المؤتمرات الدولية والإقليمية⁽¹⁴⁾.

-اتسمت السياسة الروسية اتجاه ليبيا بالمرونة و القدرة على المناورة إضافة ضمننت مكانتها داخليا مع الجيش الليبي بعد سيطرتها على منابع الطاقة الليبية في سبتمبر 2016م وبذلك تحاول روسيا بسياساتها لعب دور بارز في منطقة الشمال الشرق الليبي وذلك من خلال تعاونها مع حفتر، وتزايدت صبغة التعاون بين موسكو وليبيا خاصة عند التوقيع على اتفاقية التعاون من أجل تطوير حقول النفط الليبي وذلك في 21 فبراير 2017م أين كانت البلاد في حراكا سياسيا غامضا وبذلك تدخلت روسيا في ليبيا رغبة في تفعيل الاتفاقيات السابقة مع ليبيا خاصة العسكرية منها وإعادة رسم دورها من جديد وذلك بالاعتماد على قوتين الأولى تتمثل في حلفاء القذافي أما الثانية تتمثل في القوى المعارضة للجماعات الإسلامية بالإضافة إلى التنسيق مع قوات الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر، وعلى الرغم من هذا التقارب إلا أن موسكو لم تتخلى عن سياستها البرغماتية فقامت بدعم حكومة فايز السراج من خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفين، ولكن حتى الآن لم يظهر هدف واضح لروسيا في ليبيا أمام احتمالات الرغبة في إعادة دورها في المنطقة أم الدخول في مناورات مع القيادة الليبية بقيادة اللواء حفتر من أجل بناء قاعدة عسكرية في الساحل المتوسط وذلك بمساعدات مالية عسكرية واقتصادية⁽¹⁵⁾.

ثانيا: الموقف الأمريكي

(14)- آية عبد العزيز، الأزمة الليبية .. عودة لدور الروسي في شمال أفريقيا في:

<https://elbadil-pss.org> (2017/09/02).

(15)- آية عبد العزيز، مرجع سابق الذكر.

تلعب منطقة شمال إفريقيا وخاصة ليبيا دورا مهما على الساحة الدولية، نظرا لثرواتها وموقعها الجغرافي وقد نالت أهمية كبيرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سواء من الناحية السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية ولا زالت البحرية الأمريكية تردد اسم طرابلس في نشيدها الرامي منذ 1805م.

- إن التدخل المباشر للولايات المتحدة الأمريكية على الكثير من الدول بحجة الحرب على الإرهاب كأفغانستان والعراق وما قبلها من أزمات عدة غير ذلك من سياساتها الخارجية اتجاه أي نزاع دولي، من خلال تبنيها سياسة عدم تحمل مسؤولية الأحداث التي ستكون لكن من جهة أخرى تسمح بالتدخل لتضمن عدم تهديد مصالحها وكذلك عدم التدخل المباشر بقوتها العسكرية.

-لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية الرغبة في التدخل المباشر في الشؤون الليبية 2011م، فقد أولت الاهتمام وبشكل دائم منذ 1998م التركيز على جنوب إفريقيا ونيجيريا والسنغال في الغرب وإثيوبيا في الشرق، ولكن في ظل تأثير الضغط الأوربي خاصة الفرنسي لضرورة التصدي لنظام القذافي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية من الضروري تحديد موقفها في شأن التدخل العسكري في ليبيا وبذلك أول خطوة قامت بها هي مشاركة الحملة الأوربية في التصدي للقذافي من أجل حماية المدنيين تحت الخوف من مصالحها في ظل نظام القذافي⁽¹⁶⁾.

-برز الصراع الأمريكي على ليبيا من خلال أهداف عدة و محددات انتهجتها في سياساتها المختلفة اتجاهها إذ تتجه الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف داخل القارة السمراء أبرزها دفع عملية اندماج الاقتصاد الإفريقي بالعالمي عن طريق التبادل التجاري إضافة

(16)-منال علي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا منذ ثورة 17 فبراير 2011 في: <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=422581&r=0> (2017/09/10).

لتشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة، ولقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثورة 17 فبراير 2011م بالعديد من البرامج الهادفة لتحقيق خطة سياسية متغلغة بالديمقراطية ونظام الحكم وحقوق الإنسان، ولقد كان نظام ليبيا من الأنظمة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية ولذلك تسعى لحصارها لحماية مصالحها، إضافة لمكافحة الإرهاب وكبح انتشار الأسلحة وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية و السياسات التي بنيت من طرف ليبيا منذ ثورة الفاتح 1969م مثل إجلاء القواعد البريطانية في 1970م والأمريكية وكذا التوجهات القومية في تحقيق الوحدة العربية و تأمين شركات النفط تهديدا لمصالحها وسياساتها في المنطقة.

-في الجانب الاقتصادي فإن تأمين مصادر النفط من أولويات الملحة للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، لكن العلاقات الليبية الأمريكية كانت متوترة لعدة عقود نتج عنه تعرض ليبيا لعدة ضغوطات سياسية اقتصادية مما أدى لتدهور وضع البلاد وأحداث 11 أكتوبر 2011م كانت سببا لدخول الولايات المتحدة الأمريكية لليبيا لتحقيق مصالحها⁽¹⁷⁾.

المطلب الثالث: تدخل حلف الشمال الأطلسي في الأزمة الليبية.

لدى الناتو إستراتيجية من خلال الصراعات التي تحدث في العالم العربي، فالقضية الليبية أعطت لحلف الناتو وجود غير مباشر في المنطقة العربية وذلك يعد تحديا للأمن القومي العربي.

1- سياسة حلف الشمال الأطلسي اتجاه الأزمة الليبية.

أولا: الدوافع الإقليمية والدولية للتدخل.

لم يكن قرار تدخل حلف الشمال الأطلسي أمرا يسيرا بالنظر لخبراته في حل الأزمات السابقة وعليه فإن للحلف عوامل ومرجعيات للتدخل، فرغم الإجراءات التي اتخذت

(17)-منال علي، مرجع سابق الذكر.

في الأزمة الليبية بداية من صدور قراري مجلس الأمن 1970 و 1973 وحظر الأسلحة والسفر وأيضا تجميد أصول ليبيا الخارجية وإقامة حظر الطيران لحماية المدنيين زيادة على طلب الجامعة العربية من مجلس الأمن تحمل عبئ الأزمة إلا أن الحلف و لم يتدخل إلا في مارس 2011م وذلك بسبب تسارع أعضاءه بشن هجومات على ليبيا برغم مرجعية الناتو في التدخل إلا أنها أثارت إشكاليات الأولى هي قصف الناتو مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للقذافي عكس ما أشار إليها القرارين، والثانية إن مما أشارت إليه قرارات مجلس الأمن أين يؤذن من دول⁽¹⁸⁾ الأعضاء أن تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات بالتعاون مع الأمين العام ذلك لحماية المواطنين وبهذا فقد تدارك مجلس الأمن الإشكاليات القانونية التي أثارها قراراته السابقة فركز على مسألة حماية المدنيين وهذا ما.

عزز قوة البرتوكول وبهذا سدت فجوة التدخل الشرعي والتدخل القانوني والثالثة منها أن بالرغم من المرجعية الإقليمية فان موضوع ازدواجية المعايير الدولية كان حاضرا بقوة، ففي الوقت الذي تتدد الدول الغربية عن انتهاك حقوق الإنسان وكبح قوات القذافي إلا أنها هي من دعمت القوات المسلحة في ليبيا كما قال الأمين العام لحلف الناتو أن الحلف ليس لديه خطط للقيام بمهمة عسكرية في سوريا وقال أيضا أن تدخل الناتو لم يكن إلا بمساندة دول المنطقة وتقويض من دول المنظمة له⁽¹⁹⁾.

ثانيا: العمليات العسكرية لحلف الشمال الأطلسي في ليبيا.

منذ أن أعطي الضوء الأخضر لحلف الناتو اتجاه الأزمة الليبية قام بتولي السيطرة على جميع العمليات العسكرية تحت إشراف الأمم المتحدة بناء على قرار 1970 و 1973 عبر

(18)- أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية في:

<http://www.siyassa.org.eg/News/1502.aspx> (2017/08/10).

(19)- أشرف محمد كشك، مرجع سابق الذكر.

ثلاث عناصر: الحظر على الأسلحة في 23 مارس 2011م ومنطقة حظر طيران في 23 مارس وحماية المدنيين من الهجمات في 31 مارس 2011م.

- قام حلف الشمال الأطلسي بتنفيذ القرار 1973 وذلك بمراقبة جوية للبحر الأبيض المتوسط باستخدام طائرات جوية للمراقبة بوينغ e3 وفي 8 مارس بدأت عمليات دورية التحليق مدة 6 ساعات ونصف وحينها التحقت أمريكا بطائرات f-18 من جهة أخرى صرح الرئيس ساركوزي في 19 مارس 2011م أن طائرات فرنسا⁽²⁰⁾.

منعت هجمات جوية على مدينة بنغازي في حين قامت طائرات تورنادو البريطانية بقصف مناطق بجهة طرابلس، أما قذافات القنابل الأمريكية أطلقت 48 قنبلة على مطار غردابيا جنوب سرت، ومن جانب آخر قام الجيش الفرنسي بغارة جوية على مواقع مضادة للطائرات جنوب طرابلس وفي 19 مارس قصفت الطائرات الفرنسية ذبابات حربية تهدد المدنيين في ليبيا ببنغازي، وفي 27 أبريل 2011م قامت طائرات ميغ الفرنسية بقصف العديد من المركبات.

- أما جوا فساهمت سفن الناتو بالعديد من العمليات العسكرية فقد قامت فرنسا بقصف بطاريات تابعة للقذافي في 2 ماي 2011م ، كذلك في 7 ماي قامت فرنسا بتدمير صواريخ كانت تقصف مصراتة⁽²¹⁾.

2- موقف دول الجوار الليبي من تدخل حلف الشمال الأطلسي في الأزمة الليبية:
أولاً: مصر.

⁽²⁰⁾ -محمد الحرماوي، مسؤولية الحماية تقييم تدخل حلف الناتو في ليبيا في: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375376> (2017/08/11).

⁽²¹⁾ -محمد الحرماوي، مرجع سابق الذكر.

رغم تحذير مصر الدول العربية والغربية من خطر انتشار الإرهاب في المنطقة العربية وخطر تهديد الأمن القومي العربية في المنطقة إلا أن لا توجد جهة ردت على التتديدات التي قامت إضافة إلى رفضها لأي تدخل أجنبي غربي في ليبيا في الوقت الذي توجد مؤشرات كثيرة للتدخل فيها، فقد صرح سامح شكري وزير خارجية أن بلده مع حل النزاع الليبي بالجهود السياسية كذلك لم تطمئن مصر حول⁽²²⁾.

خطط الدخول الأمريكي في ليبيا من أجل محاربة داعش بسبب عدم التشاور مع دول الجوار الليبي المعنية بانعكاسات دخول داعش ليبيا وفي الفترة الأخيرة سعت مصر إلى إبقاء مطالبها دبلوماسية فقط بتمكنين حكومة الوحدة الوطنية بالاستقرار، وخاصة رفض تكرار تجربة الناتو التي زادت الأزمة تأزما بتمكنين الإرهاب والجماعات الإرهابية من الانتشار في ليبيا ومن ثم فإن التواجد المباشر لحلف الناتو في ليبيا من شأنه أن تترتب منه نتائج وخيمة على مصر منها محدودية القرارات الإستراتيجية لصانع القرار المصري ومن جهة أخرى أن عدم استقرار أوضاع ليبيا ينعكس على الأمن القومي المصري وقد رأت التيارات السياسية الليبية إن بقاء الناتو بمثابة احتلال يحتاج كفاح مسلح وهذا يعتبر تهديدا للأمن القومي المصري.

ثانيا: الجزائر.

إن الجزائر ترفض أي تدخل عسكري في ليبيا مؤكدة على ضرورة الحل السياسي بتشكيل وحدة وطنية في طرابلس، فطبيعة المبادئ الجزائرية أنها لا تثق بأي تدخل أجنبي فقبل الإطاحة بنظام القذافي عارضت تدخل الناتو في ليبيا كما عارضت ضربات فرنسا في مالي

⁽²²⁾-التدخل العسكري في ليبيا هكذا كانت مواقف دول الجوار في:
<http://www.assabahnews.tn/article/118301> .(2017/09/09).

ضد الجماعات المسلحة فقد فضلت بقاء إيجاد الحل لازمة الليبية مسالة إقليمية ورفضت تدخل جيوشها في ليبيا وفقا لما ينصه الدستور⁽²³⁾.

- أبدت الأواسط السياسية في الجزائر قلقها على التدخل الغربي في ليبيا من جهة يشكل خطر على طرابلس ومن جهة أخرى تهديد لمصالح دول جوار ليبيا خاصة بتأزم الوضع فيها، وبذلك هجرة الجماعات الإرهابية للجزائر، وكذلك ترى أن مفتاح الحل لازمة الليبية يوجد في داخل المنطقة مشيرة أن أي تدخل أجنبي هو الطمع في ثروات المنطقة.

ثالثا: تونس.

لقد أثرت التطورات التي حدثت في ليبيا على الساحة مما سارعت السلطات التونسية بالتصريح بعدم قبولها أي تدخل خارجي خاصة حلف الناتو بحكم قربها من ليبيا وإنما حتى تتشاور مع دول جوار ليبيا، بهذا التصريح فان تونس أمسكت العصا منالوسط مفاده عدم الاعتراض الشديد لتدخل الناتو في ليبيا.

- إن أغلب أسباب رفض تدخل الناتو في ليبيا من طرف تونس هي الحدود المفتوحة بينها وبين ليبيا وبذلك نزوح اللاجئين المتخوفين من الضربات المحتملة ضد داعش في ليبيا وبذلك فان المتضرر الوحيد هي تونس⁽²⁴⁾.

3- تقييم تدخل الناتو في الأزمة الليبية:

لقد بنيت عملية التدخل لحلف الناتو في ليبيا لمصالحه الإستراتيجية، كذلك حماية المدنيين و عليه فعلىنا تقييم هذا التدخل من جهتين الأولى إستراتيجية و الثانية قانونية.

⁽²³⁾-التدخل العسكري في ليبيا، مرجع سابق الذكر.

⁽²⁴⁾-التدخل العسكري في ليبيا، مرجع سابق الذكر.

1 من الناحية الإستراتيجية: عند دراسة تدخل الناتو في ليبيا نركز على الوجهة الإستراتيجية فالحلم الوحيد الذي راود لحلف الشمال الأطلسي السيطرة على موارد ليبيا الطبيعية فهي انطلقت لإفريقيا لبسط نفوذها في ظلال تنافس الأمريكي الصيني على إفريقيا لموقع ليبيا وساحلها البحري الذي يسمح لها أن تكون محطة أوربية للنقل البحري من خلال بناء موانئ و تأمين الطرق الجوية.

-ظهرت مصالح أمريكا في المنطقة الليبية عن طريق التخلص من نظام القذافي المعادي لها، وحققا استفادت من النفط و عقود التجارة من جانب آخر قامت أمريكا بصد أي زحف صيني للقارة وسعت لكي تحسن صورتها أمام العالم العربي بمحاربة الديكتاتورية⁽²⁵⁾.

-تحديدا فالهدف الأول لحلف الشمال الأطلسي في ليبيا هو إسقاط نظام القذافي وهو بمثابة تحقيق للهدف التالي المتمثل في تشكيل حكومة جديدة انتقالية مدعومة من أوروبا أما الهدف الثالث هو توقيع اتفاقيات مع ليبيا بأفضلية إستراتيجية مستغلة الوضع الذي فيها.

- إن عمليات لحلف الشمال الأطلسي العسكرية كانت ملائمة، حيث انه اعتمد على التكتيك من خلال الدعم المباشر للثوار، واستراتيجيا القصف المباشر للاماكن التي يشك فيها وجود القذافي كما ساهم في تشجيع انشقاق أتباعه لأجل تفكيك النظام، ولكن من جهة ضربات الناتو تبينت محدوديتها إذ كانت غير حاسمة والسبب أن قوات النظام تكيفت مع أسلوب الناتو الأمر الذي خلق لهذا الأخير صعوبات في كبح النظام.

-ارتكب حلف الناتو في عملياته على ليبيا عدة أخطاء حين بالغ في تقدير القدرات العسكرية للثوار فقد لقي الثوار صعوبة عدم تقبلهم في بعض المدن المتحالفة مع القذافي،

(25)-محمد الحرماوي، مرجع سابق الذكر

من جهة أخرى قلل الناتو من الإرادة القوية للقذافي في المقاومة كما أن الناتو لم تكن له دراية أن الديكتاتورية في ليبيا لها قاعدة شعبية بجهة طرابلس.

-لقد فشلت مهمة الناتو في ليبيا لعدم تحقيق الهدف الأول والسبب يعود لانسحاب المقاتلات الجوية والمعدات المهمة للولايات المتحدة الأمريكية تاركة النزاع لفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وبعض الدول الخليجية.

- إن التحليق الجوي الفرنسي وتدمير دبابات القذافي وكذا حماية السكان من القتل ماهي إلا دعاية أنجزت لمبررات الحرب ودعاية لفرنسا.

2-من الناحية القانونية: إن النموذج الليبي أخذ منعطف آخر ليصل إلى الترويج به كنموذج يجب الاقتداء به في التدخل الإنساني والحماية أثناء الأزمات وعند النظر⁽²⁶⁾ إلى حقيقة الأمر نجد أن الناتو كمسؤول عن العمليات العسكرية في ليبيا لم يحترم القرار رقم 1973، وقد تجاوزه في ثلاث جهات أولها عندما قصف مباني لا تستهدف النظام، أي لا تشكل أهداف عسكرية والثانية حين سعى فقط لقتل القذافي والثالثة والأهم هي تزويد الثوار بالسلح وأثبتت لجنة التحقيق في الأزمات الدولية أن الناتو بشكل أو بآخر ساهم في قتل العديد من المدنيين وأيضاً وضع عدة أهداف عسكرية غير منصوص بها في التدخل إلى ليبيا⁽²⁷⁾.

⁽²⁶⁾-محمد الحرماوي، مرجع سابق الذكر
⁽²⁷⁾- محمد الحرماوي، مرجع سابق الذكر.

المبحث الثاني: مستقبل الأزمة الليبية.

المطلب الأول: السيناريو الخطي أو استمرار الوضع الراهن.

نجد أن في مطلع الستينات شهدت منطقة برقة ظهور النفط في أراضيها وفيها ظهرت كئلتان متنافستان على مركزية الدولة ألا وهي طرابلس وبرقة تاركين المنطقة الصحراوية فارغة بسبب نقص المواصلات ووسائل العيش ما اضعف القبضة المركزية للدولة على الأقاليم، العامل الذي جعل الحكم الملكي يخشى استقلال برقة وبذلك تم إلغاء الحكم الذاتي للأقاليم وإعلان دولة مركزية في عام 1963م لكنها لم تدم طويلا بسبب انقلاب القذافي 1969م، من جهة أخرى شهدت ليبيا مشهد متجزئ ثقافيا تنمويا قويا فطرابلس أكثر انفتاحا لقربها من أوروبا مقارنة بالجنوب الذي يعاني من العزلة، وفي عهد القذافي قام بتأسيس شبكات زبائنية لتتصارع للولاء له وأسس نظاما جماهيريا بدون الاستعانة بالأحزاب والدستور، بالإضافة على أنه أضعف المؤسسة العسكرية في عوض التركيز على الثروة النفطية كمدخل رئيسي لتطوير الاقتصاد، لكن بالرغم من نظام القذافي الديكتاتوري مازالت جماعات طائفية قبلية عشائرية تحاول كسر نظام هذا الأخير، ولهذا ليس من العجيب ظهور الانتفاضة الليبية على وجه المناطقية في بدايتها ونزید بالذکر النظام الأمني الهجين في ليبيا الذي ركز على ارث القذافي بعد موته فبعد مقتل الزعيم معمر القذافي ترك خلفه مخازن ومعدات ضخمة من السلاح والمليشيات المسلحة رغم مساعي المجلس الوطني الانتقالي لدمج مليشيات وسلاحها في الجيش إلا أن الثوار تخوفوا من تهميش السلطة لهم وبذلك ظهر نظام امني هجين كما وصفه فريدريك ويرى أي محاولة التنسيق بين الأطر الرسمية والمليشيات دون أن تسيطر الأولى على الثانية، من جهة أخرى نجد أن النفط لم يعزز في

ليبيا الاقتصاد الليبي وتطويرة رغم المداخل التي يدخلها والتي تسمح ببناء دولة متماسكة⁽²⁸⁾ فمعظم عوائد النفط كانت في خدمة تابعة للقذافي دون رقابة وطنية ومن هنا خلق مشكل التوزيع الغير عادل للثروة فقد ركز الزعيم تنمية في مسقط رأسه سرت في الوسط مع نقص الخدمات في المناطق الأخرى وبذلك انتشر إحساس الظلم في الأقاليم وكذلك ظهور حركات مسلحة تضغط على الحكومة لتبني الفيدرالية اللامركزية ولأن من يملك النفط هو الطرف الأقوى وفي هذا الإطار برزت محاولة حكومة تدعم فجر ليبيا لانتزاع السيطرة على مرافئ النفط في وسط وشرق البلاد تحت اسم شروق ليبيا منذ 2014م طور الاقتتال، نجد أيضا الصراع على الهوية الذي طرح مشكل كبير في بناء الدولة الليبية الحديثة، من طرف الجماعات الجهادية المسلحة بعد ما كانت سببا في سقوط نظام القذافي الاستبدادي فقد عاد الجهاديين المتواجدين في الخارج للعمل السياسي في ليبيا وظهرت فئة أخرى من الجهاديين ظهورا قادة الميليشيات المسلحة في بنغازي ودرنة وأبرزها جماعة أنصار الشريعة وكتائب شهداء أبو سليم ولعل العامل الأخير المحرك للصراع الليبي هي النزاعات الإقليمية والقبلية فبعد سقوط القذافي تصاعدت الصراعات حول من لديه الأحقية في امتلاك الأراضي والنفوذ السياسي ومن الواضح أن القبائل لم تحصل على امتيازات في عهد القذافي لذا سعت للانتقام⁽²⁹⁾.

لقد كانت للأزمة الليبية عدة مآلات وسيناريوهات ولعل أبرزها استمرار الوضع الراهن أي جمود الوضع القائم في ليبيا واستمراره يعني المزيد من الاقتتال والفوضى فهناك تحليلين لهذا السيناريو من الناحية الوطنية تواصل ميزان القوى الحالي وبذلك عجز الأطراف حسم

(28)- خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات في: محمد عبد الله يونس، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط (القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ط4، 2015)، ص ص 66-67.

(29)-خالد حنفي علي، مرجع سابق الذكر، ص68.

الصراع لصالح أي منهم ومن الناحية الإقليمية والدولية فيتوجب استمرار دعم الأطراف المتصارعة من قبل الأيادي الخارجية من دون التراجع لصالح طرف آخر ومن المتوقع حدوث عدة انعكاسات تأثر بقاء الأوضاع الليبية الراهنة في هذه الحالة فعلى الصعيد الداخلي ستستمر الفوضى والاضطراب ونقص الاستقرار الأمني السياسي والمجتمعي كذلك تراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين اثر استنزاف الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى تعطيل مسار الإصلاح السياسي وهذا يعود للانشغال بالصراع أما النقطة الأكثر تشددا هي تجدد الجماعات الإرهابية في ليبيا الشيء الذي يعرضها لفقدان سيادتها على إقليمها، وخارجيا لا محال من استمرار تدخل الأطراف الخارجية سلبا لتكثيف الصراع وكذلك انعكاس الأزمة الليبية على الإقليم خاصة مشكلة النزوح والإرهاب وقتل عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وهذا ما يعكس سلبا على دول الإقليم و من هنا نستعرض أهم المتغيرات التي تسود الوضع الراهن: (30)

أولا: استمرار حالة التوتر داخل الميليشيات.

✓ لقد اثبت الصراع الليبي انه اكبر بؤر التوتر وعدم الاستقرار في الآونة الأخيرة ولقد شهدت ليبيا حالة الانقسام في مختلف مناطقها، وقد يشهد الغرب نزاعا على أحقية من يملك العاصمة طرابلس، ففي 2014م قام الضابط الأسبق في القوات المسلحة في عهد القذافي عن عملية سميت بفجر ليبيا فقد ضم معسكر فجر ليبيا ميليشيات تنتمي لعدة مدن في الغرب هي مصراتة طرابلس الزاوية وزلتين و غريان وأبرز هذه الميليشيات التي إلى حد الآن مازالت في صراع داخل ليبيا نجد ميليشيات درع ليبيا وغرفة عملية الثوار وهنالك أيضا تشكيلات شبابية عرقية من جبل نفوسة وخاصة في نالوت وغريان وبعض المناطق الأمازيغية، كما نجد في الجنوب الليبي صراع آخر وانقسام من جهة أخرى بين

(30) - أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص21-22.

ميليشيات متصارعة على تجارة التهريب والسيطرة على المناطق الأمنية وخاصة في مدينة أوبري الجنوبية القريبة من حقل النفط في الشرارة.

✓ يمكن إرجاع تواصل انقسام و إقتتال الميليشيات في ليبيا إلى سياسة التمييز التي استخدمها القذافي بين القبائل والدليل على ذلك لجوء السلطة الانتقالية لميليشيات درع ليبيا في 2013م لفض اشتباكات الكفرة ما أشعرهم بانحياز السلطة للقبائل العربية وفي الجدول التالي نستعرض أبرز الميليشيات المسلحة في المناطق الليبية⁽³¹⁾.

الجدول رقم(1-1): أبرز الميليشيات المسلحة في المناطق الليبية.

طرابلس والغرب الليبي	بنغازي و شرق ليبيا	الجنوب
• ميليشيات فجر ليبيا • المجلس العسكري للزنتان • كتبية القعقاع • كتبية الصواعق • المجلس العسكري لطرابلس • كتبية النواصي وقوات الردع الخاصة • اللجنة الأمنية العليا • قوات درع ليبيا • تجمع ميليشيات مصراتة حطين والخلبوص و كتبية 166 • غرفة ثوار ليبيا • تنظيم الدولة الإسلامية داعش	• الجيش الوطني الليبي - حفتر • جيش برقة وقوة حماية برقة • لواء الصاعقة • أنصار الشريعة • كتائب شهداء 17 فبراير • كتائب راف الله السحاتي • كتبية شهداء أبو سليم • جيش الإسلام في درنة • تنظيم الدولة الإسلامية داعش • مجموعات جهادية صغيرة تمثل امتداد للنصرة وأبي محجن الطانفي، جماعة التوحيد والجهاد	• ميليشيات التبو • ميليشيات الطوارق • ميليشيات القبائل العربية

هناك ثلاث مناطق في ليبيا تتركز فيها الميليشيات فنجدها في طرابلس والغرب الليبي ومن أهمها ميليشيات فجر ليبيا والمجلس العسكري للزنتان وكتبية القعقاع وكتبية الصواعق

(31)-خالد حنفي علي، مرجع سابق الذكر، ص ص 70-71.

والمجلس العسكري لطرابلس وكتيبة النواصي وقوات الردع الخاصة واللجنة الأمنية العليا وقوات درع ليبيا وتجمع ميليشيات مصراتة حطين والخلبوص وكتيبة 166 وغرفة ثوار ليبيا وتنظيم الدولة الإسلامية داعش، كما نجد في بنغازي وشرق ليبيا مليشيات أخرى من بينها الجيش الوطني الليبي و حفتر وجيش برقة وقوة حماية برقة ولواء الصاعقة وأنصار الشريعة وكتائب شهداء 17 فيفري، كتائب رأف الله السحاتي وكتيبة شهداء أبو سليم وجيش الإسلام في درنة وتنظيم الدولة الإسلامية داعش ومجموعات جهادية صغيرة تمثل امتداد للنصرة وأبي محجن الطائفي، وجماعة التوحيد والجهاد، كما نجد في المنطقة الجنوبية مليشيات تتمثل في التبو والطوارق ومليشيات القبائل العربية فكل هذه الميليشيات تعمل على إمرة أطراف النزاع في ليبيا وتحرص على استمرار الوضع القائم فيها.

- إن وجود الميليشيات واستمرار صراعها يشكل امتغاصا لدى المواطنين ويزعزع أمنهم ولقد تشكلت على أسس قبلية جهوية وإيديولوجيات راديكالية وذلك ظاهر في انتشار السجون والمعتقلات، فكل ميليشية سجن خاص بها و لقد ترك حكم القذافي ليبيا مسلحة للجميع إذ تمثل المدن والأفراد والقبائل قواتها الخاصة بها وبذلك تحارب المدن بعضها البعض ويعارض الإسلاميون القوميون وينتفض الفيدراليون على الحكومة المركزية وتشتبك وحدات تعود لعهد القذافي مع الثوار السابقين، فمنذ 2011م حدثت خلافات بين الفصائل الليبية أما الآن فان التنافس الرئيسي في العاصمة بين الزنتان ومصراتة بعد أن لعبتا دور في حرب 2011م، ولقد قامت الميليشيات العسكرية بأعمال عنف أخيرة لتعطيل عمل البرلمان الجديد الذي انتخب في حيزران اللذين تلقوا لوما من طرف معارضو الإسلاميين، أين

تجاوزت ميليشيات ليبيا الحدود من خلال الهجوم العلني على المؤسسات مثل مطار طرابلس⁽³²⁾.

ثانيا: استمرار حالة الانقسام داخل الجبهة السياسية.

تتمثل في الانقسام بين البرلمان وحكومة الوفاق الوطني والجنرال حفتر وهي من أبرز رهانات الأزمة الليبية في ظل الانقسام والانسداد السياسي فرغم تعدد اللاعبين في الساحة السياسية الليبية فان المتتبع للشأن الليبي يستخلص أهم الأطراف المؤثرة في صناعة الحدث في ليبيا ألا وهم الجيش الليبي بقيادة حفتر وحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج.

-لقد سيطر القائد خليفة حفتر على 80% من البلاد وذلك بسبب النجاحات التي حققها في هزيمة التشكيلات الإرهابية في ليبيا، بحيث أصبح عنصرا هاما في المعادلة الليبية وقد حظي بشعبية كبيرة وعليه فلقد قام العديد من الشباب بتفويض استلام السلطة ورئاسة الدولة الليبية للقائد حفتر لمدة أربع سنوات وليست هذه المرة الأولى أين تتعالى أصوات في ليبيا المؤيدة لحفتر ففي سبتمبر الماضي تعالت أصوات تشكيل مجلس عسكري أعلى يشرف عليه المشير حفتر أين خرج آلاف المتظاهرين ليطالبوا بإقصاء الميليشيات وتفعيل دور الجيش الليبي من جهة أخرى دعي نشطاء سياسيين لتنظيم مسيرة مؤيدة لسيطرة الجيش على الموانئ النفطية خصوصا في طرابلس.

-من جهة أخرى حظي رئيس حكومة الوفاق فايز السراج بدعم دولي ما جعله طرفا بارزا في هذه المعادلة و يعتبر أبرز خصوم المشير حفتر السياسيين و قد التقى الطرفان في العديد من المناسبات لبحث الأزمة الليبية لكن في كل مرة يفشل الحوار فمازالت ليبيا تعاني من

⁽³²⁾-باتريك مارك، صراع الميليشيات في ليبيا يستمر على أنقاض بلد مدمر، جريدة العرب، ع(9635)، 1 أوت 2014، ص 01.

فوضى أمنية حيث تتقاتل فيها كيانات مسلحة و يتواصل الانقسام بين الفرقاء في صراع متجدد على الشرعية و رغم تأييد الدولي لحكومة⁽³³⁾.

فائز السراج في 2016 م إلا أنها لم تستطع حل الأزمات في البلاد و إنهاء حالة الانقسام الموجودة وكذلك فشلها في احتواء الميليشيات المسلحة وفي ظل كل هذه الانتكاسات تسود مخاوف من تصاعد الفوضى وغياب الدولة وهو الشيء الذي أجبر خليفة حفتر بالقيام بتهديد مباشر لحكومة فايز السراج لعدم رضوخه لطلب الليبيين، وإثر هذه الأزمة الصعبة أعلن هذا الأخير لانتخابات رئاسية مشتركة في شهر مارس 2018م الجاري، لكن هذا المقترح لقي بالرفض من طرف رئيس مجلس النواب عقيلة صالح مبررا ذلك على رغبة السراج الحصول على الشرعية القانونية عبر نيل ثقة مجلس النواب مضافا أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية في البلاد مشيرا إلى أن مبادرة السراج لا تحمل أي سبل لحل الأزمة ومع انعدام الأمن والخصومات السياسية لا تزال ليبيا في أزمة سياسية منذ 2011م إذ تعترف الأطراف الدولية بحكومة الوفاق الوطني طرف من أطراف الأزمة الليبية المعنية بتحسين ظروف البلاد باعتبار مبادئها ضد العنف والحسم العسكري، ولقد أشاد بها العديد من الدول والمهتمين بالوضع والتي اتخذت من طرابلس مقرها في 30 مارس 2016م وسط تأكيدات بفشل حكومة السراج في تجاوز الأزمة وأكدت جمعية مراقب لحقوق الإنسان في 12 ماي 2017م أن المجلس الرئاسي ولد ميتا لعدم قدرته على السيطرة في ميليشيات ليبيا وعلى الرغم من إمكانية إيجاد حل سياسي إلا أن الوضع في ليبيا مازال متدني في ظل عجز إيجاد سلطة مركزية قادرة على فرض الأمن وإعادة الاستقرار⁽³⁴⁾.

⁽³³⁾-عبد الباسط غبارة، ليبيا. بين طرفين رئيسيين في:

<http://www.afrigatenews.net> (01/أكتوبر 2017)

⁽³⁴⁾-عبد الباسط غبارة، مرجع سابق الذكر.

- إن تغيير رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج أمراً مفروغاً منه ولا خلاف في ذلك سواء من أطراف داخلية أم خارجية، أيضاً لا خلاف حول تقليص عدد عناصر المجلس الرئاسي والعقده تكمن في من سيكون النائبان وما صلاحيتهما في صناعة القرار وإدارة الدولة ويكمن الخلاف بين الأطراف الليبية حول قابلية تغيير المادة الثامنة من الاتفاق فهناك من تجاوب بالقبول وهناك من قابل بالرفض وقد حاول البرلمان بدوره المرور عن هذه النقطة بشرط أن يسمى رئيس البرلمان الذي سيكون النائب الأول لرئيس المجلس الرئاسي، ولكن هذه الفكرة رفضت في طرابلس لأن حفتر تمكن من الدخول في شباك البرلمان المشكوك في شرعيته ولو اتفق الفرقاء على هذه النقطة فأغلبية مشاكل ليبيا ستحل لكن الظاهر أن هذه الفكرة يستحيل تطبيقها لتدخل أيادي خارجية كمصر لمساندة حفتر للدخول في المشهد ولو على حساب مصالح ليبيا⁽³⁵⁾.

ثالثاً: حالة الاستقرار في إقليم المغرب العربي.

لاشك أن الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت الكثير من البلدان العربية خلال السنوات الماضية المدعوة بالربيع العربي بمثابة هزة زعزعت كيانات الأنظمة السياسية في المنطقة ولاشك أن هذه الانتفاضات حدثت بسبب ضعف الدول، إلا أن نتائج هذه الحركات لم تكتمل التساؤل الذي يبقى إلى يومنا هذا عن واقع هذا الحراك ومستقبل المنطقة⁽³⁶⁾.

- جاءت ثورات الربيع العربي لتعبر عن انقطاع بين الأجيال الجديدة والنخب التقليدية، ومع سقوط النماذج وتمزق النظريات بفعل الأحداث على الأرض فيجب التأكيد أن الثورات العربية لم تكن ناجمة عن قرارات سياسية متخذة من عواصم غربية بل من عوامل اقتصادية سياسية اجتماعية محلية، حيث أن سرعة وتوسع العمليات الثورية لا تعني إطلاقاً أنها ثورات منتصرة

⁽³⁵⁾-المهدي ثابت، ليبيا: "عمق الأزمة و السيناريوهات الممكنة" في:

<http://rassdafrica.net/node/1136> في (7/أكتوبر 2017).

⁽³⁶⁾-خليدة كعسيس، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى" في:

www.caus.org.lb/PDF/.../mustaqbal_421_khalida.pdf (2017/9/10).

أمال الديمقراطية التيان بعثت مع الربيع العربي في 2011م من المرجح أن يتم القضاء عليها من قبل الأنظمة التسلطية، حيث أن آمال الأيام الأولى من يقظة الوطن العربي اصطدمت بالواقع القاسي للتحويلات الغير مكتملة فنجد تشاؤم المرء اليوم حول العديد من العقبات و الخوف، مما سيحدث بعد ذلك و التعرف على واقع المنطقة الجديد و استشراف مستقبلها يبدو أكثر غموضاً، فالخلل يترصد بمصير الربيع العربي هو عدم وجود تصور استراتيجي بعيد المدى لتلك الانتفاضات الجماهيرية لأن خاصية الربيع العربي هو الاكتفاء بإسقاط الأنظمة دون إنشاء أنظمة جديدة و هذا ما سمح لمخطط أمريكا أن يسقط نفسه على ارض الواقع، من جهة أخرى فإن الأحداث الجارية في الوطن العربي موضوعة على الأجندة الدولية ضمن مشروع الوطن العربي الكبير إذا لم تطرأ متغيرات من الداخل العربي كثرت، خلال السنوات التي تلت بدء انتفاضة الشعب التونسي وحتى اليوم، القراءات الفكرية والسياسية للانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية، وهي تركز على أسبابها ونتائجها المحققة والمحتملة، على أدواتها وقابليتها للتعميم في ظروف أخرى. وكانت هذه القراءات متنوعة جداً ومختلفة، وخصوصاً لجهة البحث في أسبابها وتعريف نتائجها القريبة وتصور نتائجها البعيدة⁽³⁷⁾.

-وبالعودة إلى السجلات الفكرية حول الأسباب الكامنة وراء هذه الثورات، فقد وجد البعض في الفقر، وسوء توزيع الثروة، وانتشار البطالة، أسباباً رئيسة دفعت الجماهير لكي تنثور على حكّامها. غير أن بعضاً آخر أرجعها إلى مسألة استعادة الكرامة المهدورة هي السبب، وفئة ثالثة وجدت في ما يتعرّض له الفلسطينيون من مجازر وإذلال السبب. وهناك من وجد في الهيمنة الأميركية سبباً...، فكل هذه القضايا كان لها حضورها في الانتفاضات الشعبية العربية. لكن السبب الأكثر عمومية يكمن في طبيعة النظام السياسي في الدول العربية

(37)-خليدة كعسيس، مصدر سابق الذكر.

ودخوله في تناقض كارثي مع ضرورة إشباع حاجات المواطنين في هذه الدول التي ثارت، وفي العقود الأخيرة حصلت تطورات نوعية في المجتمعات العربية خصوصاً في مستوى تطور قوى الإنتاج فدخلت الآلة الحديثة مسببة إزاحة كبيرة لقوة العمل غير المؤهلة ما زاد في أزمة التشغيل فكثر ظاهرة البطالة زيادة إلى نهج التنمية المتبع والمعتد أساساً على الاستثمار المكثف لرأس المال لا يتيح فرصاً لاستيعاب العمالة الوافدة الجديدة من خريجي الجامعات. وما نتج عن هذه الظاهرة هي زيادة الفقر في المجتمع⁽³⁸⁾.

وذلك ظاهر في الجدول الآتي رقم 1.

جدول(1): معدلات الفقر في الدول العربية في العام 2009		
البلد	خط الفقر	معدل الفقر % من السكان
الأردن	504 دينار شهرياً	13.3
الإمارات	===	===
البحرين	5 دولارات يومياً	12
تونس	2 دولار يومياً	10
الجزائر	140 ديناراً يومياً (\$2)	40
جيبوتي	1.25 دولار يومياً	20
السعودية	1662 ريالاً شهرياً (\$442)	22
السودان	2 دولار يومياً	90-45
سوريا	نحو 3000 ل. س شهرياً	33
الصومال	2 دولار يومياً	75
العراق	76896 ديناراً شهرياً	40
عمان	===	32
فلسطين	2 دولار يومياً	75 القطاع و 59 الضفة
قطر	9.8-3.5 دولارات يومياً	===
الكويت	===	===
لبنان	2.4 دولار يومياً	8.4
ليبيا	2.5 دولار يومياً	20
مصر	167 جنيهاً شهرياً	40
المغرب	===	15
موريتانيا	2 دولار يومياً	70
اليمن	2 دولار يومياً	45

المصدر: منذر خدام، مرجع سابق الذكر.

⁽³⁸⁾ - منذر خدام، "ربيع سوريا": الشعب لا مع السلطة لا مع المعارضة، في د. هنري العويط، العرب بين ماضي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي" (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014م)، ص 83.

- تبين معطيات الجدول رقم 1 أن الفقر في جميع الدول العربية محدداً بالقياس إلى خطوط الفقر المعتمدة فيها يمثل حالة بنيوية أكثر من كونه ظاهرة عابرة، ولاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار الثروات الكبيرة التي تتمتع بها هذه البلدان فنلاحظ أن نسبة الفقر من السكان ظاهر بكثافة في السودان بـ 40% وأيضاً في الجزائر وموريتانيا وكذلك مصر مقارنة بالدول الخليجية نجد أن نسبة الفقر من السكان ضئيل في البحرين ولبنان ومنعدمة في قطر والكويت والإمارات.

- لقد كانت التنمية المستدامة أهم أسباب نشوب الثورات العربية فنقص التنمية في هذه البلدان انقص من نسبة النمو الاقتصادي والاجتماعي وهذا راجع لأسلوب التخطيط لدى حكومات الدول العربية التي تفتقر إلى استراتيجيات و خطط تنفيذية و لذلك في ما نرجح قضايا التخطيط في الدول العربية لثلاث محاور: البيئة و المجتمع و الاقتصاد فالبرغم من التقدم المحرز قبل أحداث الربيع العربي إلى أن هذه الدول لقت صعوبات في التوزيع الكلي على مختلف شرائح المجتمع وذلك ظاهر في الإطار رقم 1.⁽³⁹⁾ حول: التنمية المستدامة في الدول العربية ومن الواضح أن الدول الأكثر تأثراً بمجريات الربيع العربي هي الدول التي تنخفض فيها مؤشرات المستوى المعيشي للفرد و المستوى الصحي و التعليمي. ويعود ذلك بالطبع إلى إخفاق عملية التخطيط وسياساته الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة على مدار سنين⁽⁴⁰⁾. و هذا يتبين في الجدول رقم 1.

الجدول رقم (1-1):ترتيب دلائل التنمية البشرية للدول العربية لعام 2010

⁽³⁹⁾-محمد مراياتي، ربيع العرب وتأثيراته على سياسات التخطيط في د.هنري العويط، العرب بين ماسي الحاضر و أحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي" (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014م) ص ص 130-131.

⁽⁴⁰⁾-محمد مراياتي، مرجع سابق الذكر.

الدول العربية	الترتيب العربي	الترتيب العالمي	دليل التنمية البشرية
الإمارات العربية	01	30	0.846
قطر	02	37	0.831
البحرين	03	42	0.806
المملكة العربية السعودية	04	56	0.770
الكويت	05	63	0.760
ليبيا	06	64	0.760
لبنان	07	71	0.739
عمان	08	89	0.705
تونس	09	94	0.698
الأردن	10	95	0.698
الجزائر	11	96	0.698
مصر	12	113	0.644
الأراضي الفلسطينية المحتلة	13	114	0.641
سوريا	14	119	0.632
المغرب	15	130	0.582
العراق	16	132	0.573
اليمن	17	154	0.462
موريتانيا	18	159	0.453
السودان	19	169	0.408

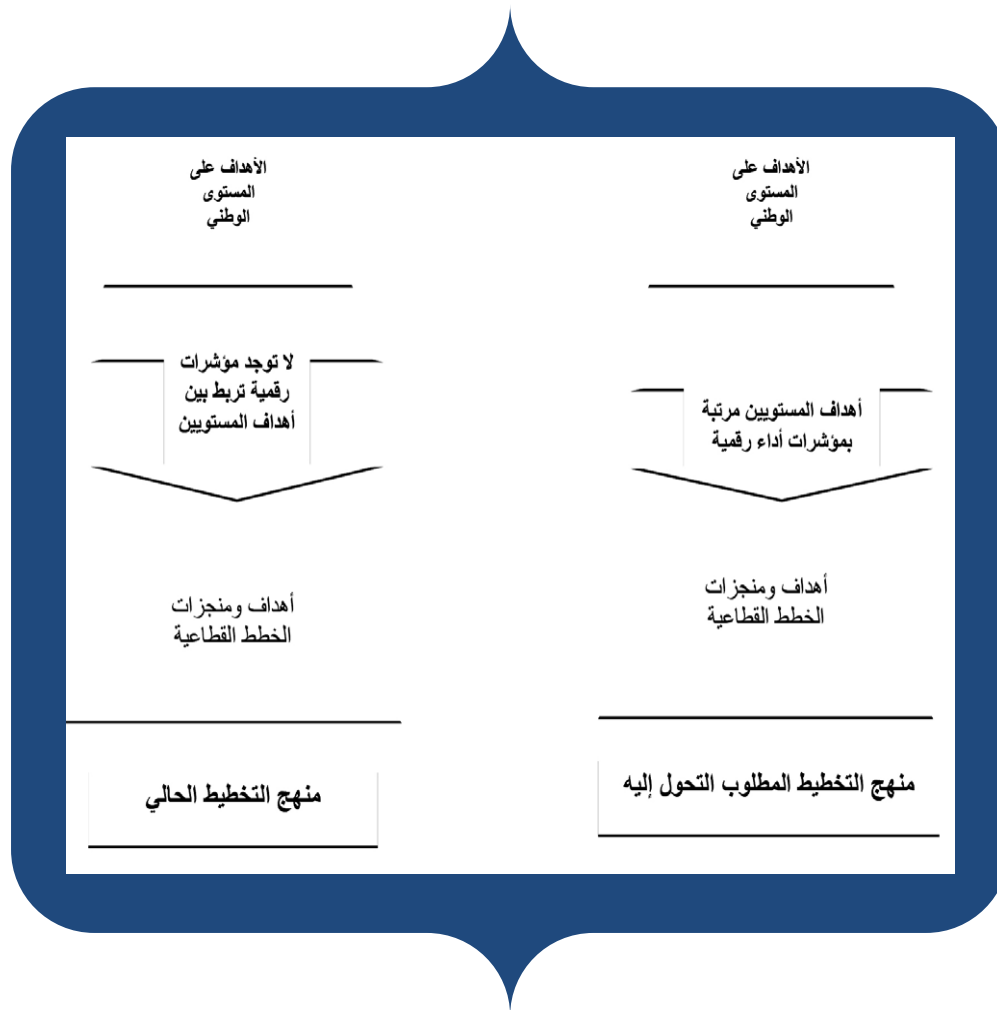
المصدر: محمد مراياتي، مرجع سابق الذكر.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن جميع الدول التي قل الدليل البشري فيها هي الدول التي تأثرت وبشكل كبير لثورات الربيع العربي كدولة ليبيا ومصر وسوريا مقارنة بالدول الخليجية التي ارتفعت دليل التنمية البشرية فيها، فالدول العربية تحتل المراكز الأخيرة للتنمية البشرية في الترتيب العالمي وفي الترتيب العربي مقارنة بالإمارات والكويت وباقي دول الخليج وهذا دليل على الانتفاضات الشعبية فيها.

-تواجه عملية التخطيط في الوطن العربي العديد من القضايا و التحديات التي أسهمت في قيام الربيع العربي و في ما يرافقه من تطورات و نتائج، و لا سيّما أن العديد من هذه القضايا مستمرّ من دون حلّ. و هنا كقضايا لم تراعيها الخطط، أو أخطأت في التخطيط

لها، أو لم تُنفَّذ و لم تحقّق أهداف هذه الخطط. في ظل غياب خطط تكاملية للتنسيق و التعاون بين الجهات المعنيةّ بالمجال الاجتماعي، وغياب الفكر المشترك لها، وضعف التناسق في الأهداف و السياسات و البرامج والمؤشرات ومن المهمّ تحديد هذه الجهات و مهام كلّ منها، بما فيها المؤسسات البحثية "Social Platform"، كذلك محدودية التوعية و الإعلام عن القضايا و الفعاليات ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية والتلاحم الاجتماعي و أيضا محدودية العلاقات التعاونية والشراكة التي تربط بين المؤسسات البحثية و التعليمية العاملة في المجال الاجتماعي من جهة، ومؤسسات القطاع العام والخاص المستفيدة من منتجات البحوث⁽⁴¹⁾ الاجتماعية من جهة ثانية. كما نجد مشكل ضعف ربط الأهداف المطلوب تحقيقها على المستوى الوطني و الأهداف التي تحقّقها القطاعات المختلفة. فكلّ قطاع يحقق أهداف أوضعها في إستراتيجية و خطّته و لكنّها لا ترتبط بمؤشرات أداء رقمية مع الأهداف الوطنية وهو الشيء الذي يوضحه الشكل التالي رقم 1.

(41) - محمد مراياتي، مصدر سابق الذكر، ص ص 131-132.



شكل رقم (1) خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية لا تربط رقميا بين الأهداف الوطنية وتلك القطاعية.

هنالك ضرورة ماسة لايلاء خطط التنمية وسياساتها الأهميّة اللازمة في كلّ الحقول بغية إيجاد حلول لقضايا التنمية المستدامة. وبناء على ما سبق، فإن أهم أسباب اندلاع الربيع العربي هي البيئة الحاضنة للثورات و الاحتجاجات الشعبية. فإن بيئة الثورة مكونة من الغضب المتراكم بسبب: الفساد، و البطالة، و الفقر، و هشاشة الأمان الاجتماعي و الإنساني، و جحيمية الحياة اليومية، و الحرمان الاجتماعي و السياسي، و الإهانة و انعدام الحريات، و سوء تعامل أجهزة الأمن مع الناس، و إذلال المواطن كطريقة عادية للعلاقة بين الأفراد و بين جهاز الدولة . هذه البيئة هي التي توقض إحساس المواطنين، و تشعرهم بالإذلال و الظلم، و من ثم تدفعهم للتمرد و الثورة والاحتجاج. و لا يمكننا إرجاع الثورات لأسباب خارجية.

-أثر الربيع العربي على أحداث ليبيا بانتقال الفكر الوعي الجمعي إلى شعبها وكذلك أوضاع هذه الأخيرة من الفساد والهجرة الغير شرعية.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحى.

كما يعلم الجميع أن الوضع في ليبيا يتسم بالخطورة، فالأزمة تتفاقم على مستويات عدة سياسية اقتصادية اجتماعية وليس هناك أي حلول على المدى القريب لهذه الأزمة التي طالت مدتها وهذا ما عقد الوضع ليصبح الملف الليبي محور صراع دولي وإقليمي ضحيته الأولى هي ليبيا وليس من السهل التنبؤ بما سيؤول إليه الواقع فالقرار تجاوز الفرقاء من الداخل بسبب عجزهم عن إيجاد حل داخلي والأطراف الخارجية متضاربة في مواقفها⁽⁴²⁾.

- إن أغلب الرؤى اقتتعت بان الحسم العسكري لصالح أي من الأطراف غير سهل في الوقت الحالي، وإذا ما استمر الوضع سيؤدي ليبيا داخليا وفي المستوى الدولي والإقليمي فمن الواجب أن تتفق جميع الأطراف المتداخلة في الشأن الليبي بضرورة إيجاد حل سياسي سلمي

(42)-المهدي ثابت، مرجع سابق الذكر.

بعيدا من العنف العسكري، كما يتطلب مجهودا دوليا وقوة تفرض الحل السياسي وفرض حكومة الوفاق الوطني على الأطراف المتصارعة وكذلك على مختلف الأطراف الإقليمية التي تصر على التدخل في الشأن الليبي، كما يلزم على الأطراف الدولية عدم الانحياز لطرف دون طرف آخر و أن حقا طبق هذا السيناريو في ميدان الواقع فستحافظ ليبيا على وحدتها و إعدام أفكار تقسيمها كما سيتحقق الاستقرار و الأمن عن طريق وقف أعمال العنف و القتل و بفتح المجال لتحسن الوضع الاقتصادي بذلك تخفيف الأعباء على المواطنين و أهم مكسب يتمثل في حصار الجماعات الإرهابية و منعها من التكاثر و إرساء قواعدها في البلاد و في المجال الخارجي أهم نتيجة ايجابية في حالة تطبيق السيناريو توقف التدخلات الدولية والإقليمية ومنع العبث بشؤون ليبيا وكذلك دعم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة بالإضافة استقرار الإقليم من مخاوف تردي الوضع في ليبيا، وأثر إعطائنا السيناريو الإصلاحي للأزمة الليبية ندرس أهم حالتين فيه⁽⁴³⁾:

أولا:المقاربة الجزائرية في الأزمة الليبية.

لقد شكلت الأزمة الليبية انعكاسا كبيرا على دولة الجزائر وذلك لقربها الجغرافي لها وكذلك لخطورة الأزمة ولوصول صداها للجزائر ومن المفترض أن تكون الجزائر بعيدة عن قضايا الدول الأخرى كون أنها ذات سياسة حيادية في الأزمات الدولية ولكن تبلور الوضع و تأزمه أدى بها لإعطاء مقاربة لحل الأزمة مبرهنة أولويتها في إعطاء حلول الأزمة كون أن أزمة ليبيا في إقليمها وكذلك عن سياساتها الخارجية إزاء الأزمات،والأزمة الليبية بمثابة اختبار وتحديا حقيقيا للجزائر لما تنعكس من حالة اللامن و اللاستقرار وقد وقفت الجزائر منذ البداية في نفس المسافة مع جميع الأطراف في الأزمة بلعب دور الوسيط بينهم واتسمت المقاربة الجزائرية بتحقيق⁽⁴⁴⁾المصالحة وتوسيع دائرة الحوار بمنع التدخل العسكري الأجنبي

(43)- أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص71-72.

(44)- عبد الحميد بن محمد، "هل الجزائر قادرة على الوساطة بالأزمة الليبية؟" (قناة الجزيرة)، في:

وبذلك تدعم إعطاء الفرصة لمجلس النواب والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق ومجلس الولاية لإيجاد حل توافقي إصلاحي سياسي، من جانب آخر الجزائر لم تعطي وجه كبير من التدخل في ليبيا نتيجة مقومات الدولة الجزائرية والجيش الوطني الجزائري بحجة عدم التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول حافظت على هذا المبدأ حرصاً على أمنها وسلامتها، بعيداً من التورط في مشاكل إقليمية خاصة مع دخول داعش إلى ليبيا وبذلك الجزائر تهدف لتركيز مواقفها عن طريق مبادئها وأسس الدولة الجزائرية الثابتة في الأزمات الدولية وهذا ما منعها من الوقوع في خطأ التسييس الهامشي وتجنب إتاحة الفرص للنقد الخارجي وكذلك إبعاد الشعب من أفكار النزاع الليبي، إلى جانب أن الجزائر تملك أوراق ضغط تمكنها على تفهم الوضع بشكل يسمح لها باتخاذ قرارات تمكنها من لعب دور لحل النزاع كما تملك القدرة على خلط الأوراق، ولكن فضلت انتهاج مبدأ الوقوف على مسافة واحدة بين الأطراف لتجنب التحول لطرف صراع في الأزمة لكن الدور الجزائري يلقي صعوبات نتيجة التداخلات الأجنبية، واستبعادها للحل العسكري جعلها جامدة من حيث إعطاء الحلول وقد تراهن حالياً إلى عامل الوقت كآلية للتخفيف من النزاع عن طريق إنهاك أطراف الأزمة من الوضع الراهن والاستسلام لحل سلمي، من جانب آخر نجد أن دور الجزائر محوري ذلك أن البلدين يتبادلان العمق الأمني والاستراتيجي أيضاً، فالجزائر ذات مقاربة سياسية تنبذ العنف بين فرقاء النزاع في هذه الأزمة⁽¹⁾ ذلك ظاهر في موقفها العادل المائل للطرف الذي يرجع ليبيا من حالة الفوضى التي فيها وحالة الاقتتال الداخلي إلى حالة سلام⁽⁴⁵⁾.

- كما حدد عبد القادر مساهل الوزير الجزائري للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية موقف الجزائر المبني على الحل السياسي والحوار والمصالحة الوطنية وهذا ما ذكره اثر لقائه بمبعوث الأمم المتحدة مارتن كوبرلر إلى ليبيا في الجزائر ومن خلاله تطرقوا

⁽⁴⁵⁾ - عبد الحميد بن محمد، مرجع سابق الذكر. <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/11/30> (25/سبتمبر / 2017)

إلى الأزمة الليبية فأوضح مساهل أن اللقاء نقطة مهمة لتجديد راية الجزائر المبنية على الحل السياسي والحوار مبينا أن هناك عدة مؤشرات لقرب حل الأزمة الليبية وقد صرح مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا مارتن كوبلر أنه يوجد تطابق في وجهات النظر في مقارنة الجزائر حول الوضع في ليبيا ونوه على ضرورة الحوار لإيجاد إصلاح سياسي⁽⁴⁶⁾.

-ومن جهة أخرى اتخذت الجزائر في مقاربتها دور الوسيط تماما كجارتها تونس والمغرب التي تقضي بالتواصل مع المعسكرين المتنافسين في ليبيا لحكومة طبرق وحكومة طرابلس برفض أي حلول عسكرية، وأيدت المقاربة الدولية التي تنص على دفع جلسات الحوار الوطني الليبي التي ترعاها الأمم المتحدة وبذلك تعمل على منع أيارتباط محتمل بين الجماعات الإرهابية وبين قوى الإسلام السياسي خاصة جماعة الإخوان المسلمين وكذلك منع تأثيرات ما يحدث في ليبيا أن يتصاعد لحدود الجزائر التي تتعرض لتهديد من طرف جماعات إرهابية إذ تتخذ ليبيا مقرا لها⁽⁴⁷⁾.

ثانيا: دعم الأمم المتحدة لحكومة الوفاق الوطني.

لقد دعمت هيئة الأمم المتحدة المكلفة في البحث في الشؤون الليبية حكومة الوفاق الوطني وذلك لرسم السيناريو الإصلاحي الذي يقود ليبيا لحل توافقي فأعلن مسؤول في الأمم المتحدة عن مفاوضات لتفعيل حكومة الوفاق الوطني في ليبيا التي ربما تؤدي إلى نتيجة رغم أن حكومة رئيس الوزراء فايز السراج التي تعترف بها الأمم المتحدة لم تنجح في بسط سلطتها على شرق البلاد الذي يسيطر عليه المشير خليفة حفتر⁽⁴⁸⁾، وتشكلت حكومة الوفاق

⁽⁴⁶⁾- ربيعة خريس، "الجزائر تؤكد أن حل الأزمة الليبية متوقف على الحل السياسي والمصالحة الوطنية" في: www.arabstoday.net/36/190905، (2017/10/07)

⁽⁴⁷⁾-خالد حنفي علي، مرجع سابق الذكر، ص 75.

⁽⁴⁸⁾-هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، إعلان حول تقدم المباحثات لتفعيل حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، فبراير 2017.

الوطني بموجب اتفاق صخيرات برعاية الأمم المتحدة فقد نالت الثقة بالأغلبية وبعدها قامت باستعادة مدينة سرت التي سيطر عليها داعش في 2015م مدعوم من أمريكا في إطار البنين المرصوص وهذا ما جعلها ذات منظور ايجابي وهادف للإصلاح السياسي في ليبيا⁽⁴⁹⁾، وبحسب تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا فان الدعم الأممي لحكومة الوفاق الوطني كانت من البداية بجهود رامية وذلك لوضع حد للازمة المؤسسية والنزاع المسلح كذلك عملت بعثة الأمم المتحدة بالتعاون مع جميع أطراف الأزمة من اجل التوافق في الآراء للاتفاق على مخرجات الحوار السياسي في ليبيا حسب اتفاق صخيرات وأولوية حكومة الوفاق الوطني والنظام الداخلي لمجلس الدولة⁽⁵⁰⁾.

*ربما المشهد الليبي لم يكن واضحا كما هو الآن ذلك لبروز أقطاب الصراع وأهدافها وكذلك طبيعة التدخل الأجنبي ويمكن أن نطلق اليوم على المرحلة مرحلة التمكين للخيار الدولي، من خلال دعم الأطراف المتصارعة فحكومة الوفاق الوطني رغم أنها طرف من الصراع الليبي إلا أنها نالت جزءا من الاهتمام بالدعم الدولي لها، واتفاق صخيرات رغم انه نتاج ترتيبات دولية وليس نتاج حوار ليبي ليبي إلا أنه لا خيار في الوقت الراهن إلا سواء فكل الحوارات الليبية فشلت لأسباب عدة ولقد تراجع الاقتصاد الليبي والحياة المعيشية في ليبيا وهذا تدبير من أطراف خارجية في إطار إستراتيجية الإنهاك الشامل ليخضع الجميع للترتيبات الدولية وشملت هذه الأخيرة تجفيف منابع المال على الجميع وخاصة على الكتائب و التشكيلات العسكرية المحسوبة على فيفري وهذا متفق عليه بين حكومة الوفاق الوطني والقوى الدولية التابعة له من أجل إجبار التشكيلات والكتائب لحل نفسها، وقد أتت هذه الخطوة بجدوى، بعد أن تشكلت قوى أمنية معتبرة والتي استفادت من الدعم المادي وهي مدعومة أساسا من الأمم المتحدة ومبعوثها للشؤون الأمنية الايطالي بأول ويسرا ولقد تمكنت

⁽⁴⁹⁾ -رنا أسامة، الأزمة الليبية ماذا يحدث هناك؟ في www.masrawy.com، (2017/09/1).

⁽⁵⁰⁾ -هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير حول الدعم في ليبيا، فبراير 2016، ص 02.

حكومة الوفاق الوطني من إرجاع نفسها طرفا قويا من بين الطرفين الآخرين لكن من جهة أخرى رغم انضمام التشكيلات العسكرية لسلطتها إلا أنها لم تضع قائدا عاما للجيش وهذا ما أثار ريبة في الوسط الليبي ويبقى أهم معوق يواجه حكومة الوفاق الوطني هو عجزها من حل مشكلة السيولة وانهيار سعر الدينار ومشكل الكهرباء⁽⁵¹⁾.

*تعتبر مصراتة محراب الحرب والسلام فلا حرب ولا سلام بدونها فرغم قدرة حكومة الوفاق الوطني من تجاوز أي مدينة في ليبيا إلا مصراتة فهي القوة الضاربة عسكريا اقتصاديا ولذلك فان استقرار الأوضاع وإدارة الخلاف بالأسلوب الديمقراطي سيعجل بالحل السياسي من جهة أخرى تسعى حكومة الوفاق تشريك كل المكونات السياسية لبناء دولة جديدة متبعة أسلوب البراغماتية السياسية بمعنى من لم يعرف لقراءة الواقع الدولي والإقليمي سيجد نفسه خارج المعادلة وهذا ما ظهر في المنطقة الشرقية،فإما الانضمام للوفاق أو إنهاء عملية الكرامة ولو بالقوة ومن المنظور أن الأمم المتحدة حسمت قرارها إزاء حكومة الوفاق الوطني وإزاء دعم السيناريو الإصلاحي في القضية الليبية⁽⁵²⁾.

المطلب الثالث: السيناريو الثوري والتغيير الراديكالي.

من أهم السيناريوهات ومن أخطرها عسكرة الدولة ما يعني حسم الصراع عسكريا لصالح اللواء حفتر وبذلك تصبح الدولة تحت حكم عسكري، بحيث تنتهي اتفاق صخيرات وحكومة الوفاق الوطني من جهة أخرى ليتحقق هذا السيناريو لابد من جهود و قوة عسكرية كافية لتغيير ميزان القوى وهو الشيء الذي يوصل أطراف النزاع لطريق مسدود في الحل السياسي وبذلك حسم الصراع على الأرض وكذلك على حفتر المزيد من السلاح والمعدات والخبرات،كأي مقترح أو توقع له انعكاساته ففي حالة نجاح السيناريو تستمر حالات

⁽⁵¹⁾- المهدي ثابت، ليبيا: الأزمة وحظوظ الوفاق في: <http://www.csd-center.com> ، (2017/9/09)

⁽⁵²⁾-المهدي ثابت، مرجع سابق الذكر.

الاضطراب الأمني و الاستقرار وسيتجدد الصراع نتيجة عدم التراضي على الهزيمة الأطراف الأخرى كذلك سد الطريق إلى تحقيق مسار ديمقراطي وعودة النظام السابق الاستبدادي ومن الناحية الاقتصادية يتدهور الوضع الاقتصادي على ما عليه الآن ونقص فرصة تعافيه، من جهة أخرى إن نجاح السيناريو الثوري سوف تحافظ الدولة على وحدتها لكن باحتقان بين الأطراف وبين الحكومة والشعب والضحية الوحيدة هم المدنيين وكذلك دول الجوار ومن هنا نعطي ثلاث حالات للسيناريو الثوري:

أولاً: حالة اقتتال داخلي حرب أهلية.

عندما ازداد المشهد السياسي في التدهور وعندما تسربت إشاعات إعدام الاتفاق السياسي ومؤتمر صخيرات وعلى خلفية التطورات المتسارعة في الهلال النفطي، طفت على السطح مخاوف من اندلاع حرب أهلية في بلد يعاني انفلات أمني دون أن تظهر في الأفق مسارات للحل السلمي لهذه الأزمة ومع تصاعد وتيرة الحرب في المدن الليبية، باتت حقول وموانئ النفط في البلد الذي تسوده الفوضى هدفا لكل تشكيل غير قانوني وملاذ الكثير من التجار الذين يعملون في إطار جماعات أخرى تكون تابعة لها وترضخ لمطالبها بهدف خلق الاهتزاز الاقتصادي وتخريب المنشآت النفطية وكذلك عرقلة الحوارات السياسية فأضحت المنطقة ملاذا للجماعات المسلحة والجيش الوطني الليبي في ظل اقتتال دائم، وفي ظل هذا الأخير تصاعدت مخاوف بروز حرب أهلية تعكس مسيرة حل الأزمة ومن هنا هذا التصعيد يهدد بوقف زيادة شهداء إنتاج النفط الليبي في الآونة الأخيرة وبإشعال الصراع بين الفصائل العسكرية المتمركزة شرقا وغربا⁽⁵³⁾.

(53)-عبد الباسط غبارة، ليبيا: مشهد مضطرب وأزمة تجدد في: <http://www.afrigatenews.net/content/2017/09/12>.

-بدأت الحرب الأهلية الليبية اثر نزاع في طرابلس داخل المؤتمر الوطني العام، من أجل معركة على السلطة المحلية بين فصيلين: الأول يسمّى الفصيل "الليبرالي" أو "الوطني"، و يشار إليه بـ"العلماني"، و ضباط انشقوا في بداية الحراك الشعبي في فيفري 2011، و بعض المعارضين العائدين من المنفى. أما الثاني فصيل يشير إليه معارضو هو الصحافة الأجنبية بـ"الإسلامي"، إذ يشمل عدداً واسعاً من كبار المعارضين، بالإضافة إلى ممثلين عن مصراتة المدينة التي تعزّزت باسم "الشرعية الثورية" و عن مدن أخرى من إقليم طرابلس اعتادت على التجارة مثلاً لزاوية و زوارة. وظهر انقسام آخر في النخبة التي عملت تحت نظام القذافي، والمنفيون الوطنيون السابقون، في مقابل جيل جديد من المعارضين الإسلاميين في الداخل و في الخارج. واعتمدا على مليشيات قويّة كمليشيات مدينة الزنتان بالنسبة لـ"الوطنيين" ومليشيات مصراتة بالنسبة "الإسلاميين"، ويسيّطّر كلّ فصيل شبه عسكري على مواقع إستراتيجية في العاصمة طرابلس مثل المطار والفنادق الكبرى، واستخدمت هذه القوة للضغط على قرارات المؤتمر الوطني العام، أو على الحكومة الانتقالية.

- بدأ بعام 2014، انقسمت البلاد إلى مجالس محلية، ومجالس عسكرية، وهكذا رُسمت الفصائل وفقاً لمعايير محلية للغاية. و مثلما حدث في 2011م كان الاختلاف بين الأجيال حاضراً، وسرعان ما ظهر الجنرال خليفة حفتر للمعادلة الليبية ليصدر بياناً يوم 16 ماي 2014م، يعلن فيه عن إطلاق عملية عسكرية سمّيت "الكرامة" بهدف "القضاء على الإسلاميين"، من دون أن تكون لديه صفة رسمية في الدولة⁽⁵⁴⁾.

- بدأت العملية في بنغازي ضد المليشيات المرتبطة بمختلف تيارات الإسلام السياسي، لتعلن هذه المليشيات التي كانت متخاصمة اتّحادها ضدّ العدو المشترك. أمّا في إقليم

(54) - ب(54) - بيروت العادي، ليبيا.. من قمع القذافي إلى الحروب الأهلية في: العادي، ليبيا.. من قمع القذافي إلى الحروب الأهلية في: <https://www.alaraby.co.uk> (2017/09/11).

طرابلس، فقد تحالفت مليشيات الزنتان مع عملية "الكرامة"، وهاجمت المؤتمر الوطني العام يوم 18 ماي، ما أضعف العملية السياسية الهشة التي بدأت قبل عامين. وفي ردّ سريع على الهجوم، تشكّل معسكر مناهض لحفتر حول الفصيل "الإسلامي"، و محلياً، تموّعت الجهات الفاعلة السياسية و العسكرية، بالإضافة إلى القبلية، وفقاً لمصالحها الخاصة و خصوماتها القديمة، في حين التحقت قبائل عديدة أخرى من إقليم طرابلس كانت مؤيدة للقذافي في 2011 (و رشفانة و النوايل و الصيعان) باللواء حفتر، لأسباب محلية ناتجة عن الانقسامات بين الثوار و الموالين في عام 2011. وفي الجنوب، اصطف جزء من التبو مع عملية الكرامة، ليختار الطوارق تأييد المعسكر المعادي. هكذا، انتشرت الفتنة التي خشبها كثيرون منذ 2011 في كل البلاد، باستثناء معقلي النظام القذافي في سرت و بني وليد، حيث رفضت المدينتان الانحياز لأيّ طرف. وسرعان ما دفع اللواء خليفة حفتر البلاد نحو "حرب أهلية ثانية"، من دون أن يستعيد النظام كما أعلن في بداية عمليته، في حين أصّر كلّ كيان على الانتصار و الهزيمة الكاملة للكيان المقابل، كما حدث في 2011، وبعد شهر من إعلان عملية الكرامة، عقدت يوم 25 جويلية 2014 انتخابات تشريعية تحت ضغط من المجتمع الدولي. لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 18%، وانتُخب مجلس النواب الجديد الذي كان مقرراً أن ينعقد في بنغازي. الذي نقل مقرّه إلى مدينة طبرق الشرقية. في حين عيّن المجلس حكومة مؤقتة، اتخذت من البيضاء (شرق) مقراً لها. في المقابل، عيّن أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته في طرابلس، الخاضعة لسيطرة تحالف "فجر ليبيا" منذ 23 أوت 2014، حكومتهم "حكومة الإنقاذ الوطني"، متّهمين البرلمان المنتخب بالتحالف مع حفتر، فزادت انتخابات جويلية الوضع سوءاً، حيث ادّعى كلّ طرف امتلاك الشرعية الكاملة، و اختارت الدول الغربية و العربية معسكرها، معترفة ببرلمان طبرق بوصفه

"الممثل الشرعي والوحيد" للشعب الليبي، بداية من 4 أوت، ما زاد التوترات، وشجّع على التطرف من الطرفين.

وإلى يومنا هذا هنالك توقعات حدوث حرب أهلية اثر تعوق إيجاد مخرج للازمة وهذا يدخل في اطار تأخر دمج الحل السياسي في رزمة الحلول والسيناريوهات المطروحة.

- إن حلول الأزمة الليبية لا تخدم البلاد بصفة عامة فإن حدث أن فازت حكومة الوفاق الوطني فان حفتر لن يرضى بالواقع وسيسعى بدوره لعب ورقته وذلك بشن تحركات داخلية وتشمل تحريض الأهالي على نتيجة الاتفاق وبذلك نشوب حرب أهلية ثانية والسبب يعود لعدم نجاح حكومة الوفاق الوطني في محو الميليشيات في ليبيا كذلك فشلها في محاربة الإرهاب بشكل كامل في عدة مناطق منها مما أفقد الشعب الليبي ثقته بحكومة الوفاق، ومن جهة أخرى إن قام الجنرال حفتر بانقلاب عسكري سيرضخ له الجميع لكن تبقى المشاحنات والانتقامات في البلاد⁽⁵⁵⁾.

ثانيا: انقلاب عسكري للجنرال حفتر.

في ظل فشل السيناريو السياسي وأسلوب الحوار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا طرح نفسه السيناريو الثوري العسكري كوسيلة للتخلص من الفوضى السائدة في البلاد وعند التحدث عن الجانب العسكري نذكر ما يرتبط به من انقلاب وأسلوب العنف في بعض الحالات، وفي الأزمة الليبية ما يسعنا إلا التحدث عن اللواء حفتر عند ذكر عسكرة الدولة في ليبيا الذي يلخص مهمته في تطهير ليبيا من التكفيريين والمسلحين وتخليصها من الإرهاب، وأمام خبرته العسكرية ومعارضته السابقة للقذافي وجد دعما سياسيا وشعبيا خاصة في مدن الشرق، فتم ترشيحه لقيادة أقوى قوة أمنية في البلاد في وقت كانت عدد من المدن

(55)-بيروت العائدي، مرجع سابق الذكر.

الليبية تكتوي بنار الجماعات المتطرفة التي سيطرت عليها.ومن يدرس المشهد السياسي الليبي الحالي يلاحظ أن الاستقرار لم يتحقق وأن الإرهاب مستمر، حتى أن الوضع سائر نحو التعقيد مع دخول حكومة الوفاق المدعومة من الأمم المتحدة إلى ليبيا وتطلعها إلى استلام مهامها، لكن حفتر الذي يحظى بتأييد مصري وإماراتي متهم بأنه يقف حجر عثرة أمام ذلك من أجل الاستمرار في السلطة لكن من جهة أخرى رأى اللواء حفتر أن كل ما يقال عنه مجرد افتراء فلا يدخل الجيش في أمور السياسة ولكن بالطبع هو يمارس سياسة الضغط على مجلس النواب حتى لا يمنح الثقة لحكومة الوفاق إلى حين الاستجابة لطلبه بالبقاء على رأس القيادة العسكرية فسياسة العناد التي أعلنها حفتر شكلت خوفا كبيرا عند الليبيين حول احتمال مضيه في استتساخ التجربة المصرية في ليبيا كما فعل عبد الفتاح السيسي عندما وضع حدًا لحكم الإخوان عبر ما وصفه متتبعون بالانقلاب العسكري، ولكون فايز السراج نظيره في الاقتتال ما دفعه لأخذ الحذر منه وتأمين جميع المؤسسات السيادية والعامة هذا التصعيد بين الجانبين يوضح أن الأزمة الليبية مازالت لم تجد طريقا لها لحل النزاع القائم⁵⁶ بين الطرفين المتخاصمين في ظل تكاثف المعطيات وتأزم النمط الحوارى ليصل إلى درجة التعقيد بمجرد الجلوس في طاولة الحوار بين جميع أطراف النزاع ومع الأوضاع الداخلية والخارجية تبقى سائرة نحو التعقيد وأن التوافق المنشود مازال بعيد المنال، فحفتر مازال رقما صعبا في المعادلة السياسية الليبية ويسعى القائد للوصول إلى طرابلس وفرض أمر واقع جديد. فإما ينصب نفسه حاكما عسكريا لفترة انتقالية أو إجبار المجتمع الدولي على التفاوض معه رأسا باعتبارها الجهة المسيطرة على البلاد وهذا السيناريو مطروح بقوة باعتبار توسع الدعم الدولي للمشير خليفة حفتر الذي تزايد بشكل كبير بعد السيطرة على

⁵⁶ -منية غنمي، لخليفة حفتر .. هل يُخطط لانقلاب عسكري يوصله إلى حكم ليبيا؟ في

(2017/09/11). <https://arabic.cnn.com/world/2016/05/23/libya-khalifa-haftar>

النفط إنتاجا وتصديرا، وقرب الإعلان النهائي بتحرير بنغازي من الجماعات الإرهابية ومما يؤكد طموح حفتر.

لحكم ليبيا برفضه أي نوع من الحوار مع الأجسام التي أفرزها الاتفاق السياسي، والمتأمل في تاريخ حفتر العسكري يلاحظ أن هذا الجنرال يهوى الانقلابات و الإطاحات بالسلطات الحاكمة، فقد شارك الرئيس الراحل معمر القذافي في الانقلاب الذي أوصله لسيادة الحكم عام 1969، قبل أن يحاول حفتر الانقلاب عليه عام 1993م، وكرّرها في فبراير 2014م في عهد حكومة علي زيدان عندما انقلب على المؤتمر العام الوطني الذي يسيطر عليه الإسلاميين وقام بتجميد عمله. وعرف أيضا بميولاته الناصرية العلمانية لا يخف إعجابه بالرئيس السيسي معتبرا إياه من خيرة الرجال الذين يقودون مصر بعد جمال عبد الناصر: "لم نر أحدا مثله، ونتمنى أن يكون هذا الرجل في هذا المستوى لرفع الروح المعنوية الهابطة لدى العالم العربي كله" يقول حفتر في تصريح سابق له، ومع صمود المشير القائد حفتر أمام كافة الضغوطات التي تعرضت لها المؤسسة العسكرية الليبية، تعالت الأصوات داخل المدن الليبية لإقناع هذا الأخير بخلع البزة العسكرية و الترشح لرئاسة ليبيا لاستكمال⁽⁵⁷⁾ مشروع الدولة الوطنية المتمثل في بناء دولة المؤسسات وعلى رأسها مؤسستي الجيش و الشرطة، لأنه أثبت أنه رجل سياسي من الطراز الأول بالرغم من كونه رجل عسكري، و ذلك عقب إطلاقه لعدد من المبادرات التي يمكن عبرها الخروج من عمق الازمة وحلا سياسيا لها ،إضافة لتفهمه لطبيعة الوضع السياسي⁽⁵⁸⁾.

-تغيرت مفاهيم حفتر بسعيه إلى التحول نحو خيار الانتخابات، فبدأ بالظهور كأنه جزء من المشهد السياسي بتجاوزه مجلس النواب، وظهرت قوى عديدة معارضة لحفتر، خصوصا بعد

(57) -منية غنمي، مرجع سابق الذكر. (57)-منية غنمي، مرجع سابق الذكر
(58) - أحمد جمعة، هل يترشح المشير حفتر لرئاسة ليبيا؟.. القائد العام للجيش الليبي في:
(2017/09/12) www.youm7.com/story/2017/9/3/3393408

تسريب أنباء عن اجتماع للقبائل في المنطقة الشرقية مع الجنرال حفتر، لكن لم يجد فيها التجاوب المعهود من بعض القبائل المهمة في المنطقة. و هذا ما يعني أن على نهاية الحرب بسبب متعلق بعدد القتلى، و الذي وصل إلى مداه في منتصف العام 2015م، زيادة إلى حالة الإرهاق التي أصابت الجميع في مراقبة الأحداث فنجد أن الشارع الليبي لم يعد مهياً لسماع أعداد القتلى والجرحى كما أن الرأي العام بات يبحث عن حل بأي وسيلة وهذه ظاهرة متكررة، بل جعلها الباحثون من أسباب نهاية الصراع، هو الإرهاق والبحث عن ضوء في آخر النفق⁽⁵⁹⁾.

ثالثاً: انهيار الاقتصاد الليبي.

إن عدم نجاح السيناريو السياسي في ليبيا وعدم تجميع أطراف الأزمة لطاولة الحوار لإيجاد حل سلمي لازمة الليبية يطرح عدة تناقضات وتوقعات لحالة البلاد في المستقبل، وهذه الأخيرة تسبب في تشتت الدولة الليبية ودمارها في حالة إن دخلت في حرب أهلية ثانية وهي تعد ضربة قوية لعدة فروع في ليبيا والفرع الاقتصادي الأكثر ضرراً لأهميته في تطوير البلاد وصف البنك الدولي في تقرير دوري صادر عنه حول وضع الاقتصاد الليبي بأنه يقف على شفا الانهيار مؤكداً أن الجمود السياسي والصراع الأهلي الذي يعصف بليبيا يحول دون استغلال البلد لكامل موارده الطبيعي الوحيد وهو النفط. وكشف التقرير أن انخفاض إنتاج النفط إلى خمس إمكانياته فقط تسبب في هبوط الإيرادات مما دفع عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري إلى ارتفاعات قياسية في ظل فقدان الدينار الليبي السريع لقيمه الذي تسبب في تسارع معدل التضخم، مما أدى إلى المزيد من تآكل الدخل الحقيقي وأشار التقرير إلى أن التحديات الاقتصادية الكلية وتحديات الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأمد القريب، وتشمل التحديات في الأمد المتوسط إعادة بناء البنية التحتية والتنويع

⁽⁵⁹⁾ - نزار كريش، البحث عن نهاية الاحتراب الداخلي في ليبيا في:

2017/09/12 www.alaraby.co.uk/opinion/2017/7/31/

الاقتصادي لتوفير فرص عمل والنمو الشامل للجميع، وعن سيناريو التوقعات في حال اعتماد مجلس النواب لحكومة وفاق وطني جديدة بنهاية عام 2016م افترض تقرير البنك الدولي بأنه سيكون بمقدورها تحسين الوضع نسبياً في حال تمكنت من استعادة الأمن وأطلقت برامج إعادة بناء البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً المنشآت والمحطات النفطية وهناك أيضاً سيناريو آخر أساسي مبني على أساس فرضية الاستقرار السياسي وتحسن إنتاج النفط تدريجياً إلى حوالي 0.6 مليون برميل يومياً بنهاية عام 2017 وعلى هذا الأساس يُتوقع أن يزداد إجمالي الناتج المحلي بنسبة 28% إلا أن العجز المزدوج سيستمر؛ إذ إن عائدات النفط لن تكفي لتغطية النفقات المقررة في الموازنة وتكاليف الواردات التي يُحرّكها الاستهلاك ليكون آنذاك عجز الميزانية عند نحو 35% من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري بـ 28% من الإجمالي في 2017.⁽⁶⁰⁾

وذلك ظاهر في الشكل رقم 1

⁽⁶⁰⁾ -هيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي، تقرير حول السيناريو الاقتصادي المتوقع بعد اعتماد حكومة الوفاق، أكتوبر 2016.



من خلال الشكل رقم (1-1) نلاحظ في المالية العامة ارتفاع في الأجور والرواتب إلى 80% في 2010م وهبوطها في 2011م و في 2012م و 2013م ارتفاعها مرة أخرى وأثر تأزم النزاع هبطت في الآونة الأخيرة أي في 2015-2016م ولكن ارتفعت إلى 60% في 2017م ويتوقع هذا الوضع إلى غاية 2019 فيما يخص الدعم والتحويلات فالوضع شبه منعدم في كافة أعوام الأزمة إلا في 2014م و2015م ارتفع لـ 20% كذلك نجد ارتفاع طفيف لمجموع الإيرادات إلى 40% في عام 2010-2011-2012م وقد ارتفع ثانية إلى 60% في 2015 و2016م، ويشهد رصيد الموازنة في إجمالي الناتج المحلي انخفاضا تحت 0% ملحوظا في كل أعوام الأزمة⁽⁶¹⁾.

-وفي اطار الحسابات الخارجية انخفضت الواردات قبل الأزمة وبعدها إلى غاية 2012م وارتفاعها إلى غاية 80% في 2013م و2014م و2015م وانخفاضها في باقي السنوات أما في ما يخص الصادرات ارتفعت من 2010م إلى 2014م بنسبة 60% إلى 80% وانخفضت في 2016م حسب تقرير البنك الدولي، أما ميزان الحساب الجاري فهو شبه منعدم بدا من 2012م.

(61)- هيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي، مرجع سابق الذكر.

وبذلك يمكن القول بان البنك الدولي لم يظهر تفاؤلاً في تقريره بانحسار شبح الأزمة الاقتصادية أو إغلاق بابها بمجرد وجود حكومة الوفاق واستقرار الوضع سياسياً وتحسن إنتاج النفط دون وجود برامج اقتصادية حقيقية تعمل على خلق تنوع اقتصادي للبلد لا يبدوا بان المجلس الرئاسي بتركيبته الحالية والاتفاق السياسي بصيغته المثيرة للجدل سيكونوا قادرين على خلقه أو على الأقل إيجاد أرضية للبدء به، ويكمن عدم اتخاذ إجراء يستهدف معالجة الأزمة الإنسانية صعوبة تحسن الوضع بشكل كبير بمجرد الاعتماد على تحسن طفيف في الآفاق المستقبلية الكلية وذلك لأن البلد وبحسب ذات التقرير يحتاج معونة إنسانية وبرامج محددة⁽⁶²⁾.

انخفض إنتاج النفط الليبي لمعدلاتٍ متفاوتة، ارتبطت كلها بالصراع المسلح في الهلال النفطي، ونجد أن إنتاج النفط الليبي قد عاد إلى مستويات سابقة، فقد وصل إلى أكثر من مليون برميل يومياً، وأن القتال توقف في أغلب المناطق، على الرغم من استمرار حصار مدينة درنة، والقصف الذي يقوم بها لطيران التابع لعملية الكرامة على مناطق مرتفعة في المدينة من دون أضرار بشرية كما أن بنغازي تشهد مناوشاتٍ مع من تبقوا من مقاتلي مجلس شورى بنغازي، و تشهد المدينة كذلك صراعات كثيرة بين مجموع الكتائب الموجودة في المدينة، لكن ذلك كله لا يقارن بالفترة التي كانت الحرب فيها مستعرة⁽⁶³⁾. تعتبر المؤشرات الاقتصادية مزعجة في ظل التحذيرات عن تفاقم الوضع الاقتصادي الليبي الذي يعد على شفا الانهيار، ويرى مراقبون أن ليبيا تعيش أسوأ أزمة اقتصادية و الخطر الاقتصادي أصبح محدقاً بالوضع المعيشي للمواطن الليبي من كافة الاتجاهات، و الأزمة

(62)- نزار كريش، مرجع سابق الذكر.

(156)- عبد الباسط غبارة، الاقتصاد الليبي... أزمة وأمل في:

<http://www.afrigatenews.net/content> (2017/09/12).

- هيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي، مرجع سابق الذكر.

(63)- نزار كريش، مرجع سابق الذكر.

تتعاظم أكثر فأكثر مقارنة بهيكله الاقتصادي الليبي الذي تكاد تنعدم فيه القاعدة الإنتاجية لتتخصص فقط في نشاط اقتصادي شبه وحيد و هو استخراج و تصنيع النفط الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل والعملات الصعبة.

يجب على السلطات الليبية أن تزيد من إنتاج النفط السريع لرفع قيمة العائدات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي، وذلك عبر حل الصراع السياسي حول الثروات النفطية⁽⁶⁴⁾. ولا زال الاقتصاد الليبي يمر بأزمات عدة، منها أزمة نقص السيولة والوقود، وتدني سعر صرف الدينار الليبي في مقابل العملات الأجنبية وما صاحب ذلك من نقص العديد من السلع في ظل تقلص القاعدة الإنتاجية وصغر حجم القطاع الخاص. فاستمرت أزمة نقص السيولة خلال جانفي، وأرجع عضو مجلس النواب محمد الفيرس نقص السيولة إلى الأزمة الاقتصادية بين رجال الأعمال والمصارف التجارية بالإضافة إلى ضعف ثقة المواطنين في النظام المصرفي، ويعد سيناريو الثوري من أسوأ سيناريوهات مستقبل الأزمة الليبية ذلك لما يؤثر في الدولة متسببا في دمارها بشكل كلي وبالاقتصاد أيضا ومع انهيار الاقتصاد تنهار الدولة الليبية واثرت تطرقنا إلى السيناريوهات الثلاث لمستقبل الأزمة في ليبيا يستوقفنا الاجتماع الذي قام به المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان⁽⁶⁵⁾ سلامة في نيويورك حيث أعطى خطة عمل لرسم مستقبل ليبيا تتمثل المرحلة الأولى في التعديل السياسي بمفاوضات جديدة يخوضها ممثلون عن مجلس النواب في طبرق والمجلس الأعلى في طرابلس، والمرحلة الثانية تشكيل مؤتمر وطني موسع يشمل جميع الأطراف مع إقامة حوارات مع الجماعات

-(64)-كامل عبد الله، "مستقبل الصراع الليبي في ضوء التداخلات الإقليمية"، جريدة الأهرام اليومية، ع38، 02 أكتوبر 2017، صص 35-36.

(158)-كامل عبد الله، مرجع سابق الذكر. عبد الباسط غبارة، الاقتصاد الليبي... أزمة وأمل في:

المسلحة و إعادة إدماجها في العملية السياسية أما المرحلة الثالثة إجراء استفتاء على الدستور منتهية بانتخابات راسية برلمانية، ويمكن القول أن عملية تسوية الأزمة الليبية مركبة من جهة تبدو البلاد في الوقت الراهن بحاجة ماسة إلى سلطة سياسية لتقوم بإدارة الأعمال و لإتاحة الفرصة لبناء نظام جديد متماسك و من جهة أخرى ليبيا بحاجة لبناء دولة و هي عملية معقدة تتطلب حوارات بين الأطراف الفاعلة في البلاد و في كيفية توزيع الثروة و عليه فإن استمرار حالة الانقسام بين الأطراف يؤدي لتقسيم ليبيا فعليا⁽¹⁵⁸⁾.

استنتاجات الفصل:

- إن التطرق لمستقبل الأزمة الليبية و استقطاباته الإقليمية يدخلنا في سياسات تصادمية و دبلوماسية تحقيق المصالح من جهة أخرى .
- يظهر تباين المواقف الدولية في كيفية التدخل فيها فكل جهة تعمل على حساب مصالحها.
- من السيناريوهات التي طرحت للأزمة الليبية إبقاء الوضع المزدوج من الفوضى و جمود التحركات السياسية في ليبيا و هذا ديب على انعدام الأمن و الاستقرار في الداخل الليبي و في إقليمها.
- أثرت الأوضاع العربية على نشأت النزاع في ليبيا و لو أن هذه الثورات أعطت نتيجة ايجابية لتمكنت ليبيا من حل أزمتها فالواقع الذي تعيشه الدول العربية في الآونة الأخيرة ساهم بشكل أو بآخر في بلورة النزاع.

- دعمت الأمم المتحدة حكومة الوفاق الوطني ذلك لما تحمله من حلول للأزمة الليبية لكن من جهة أخرى استصعب عليها إرساء خططها على أرض الواقع بسبب تأثير أطراف أخرى في مسيرة البحث عن الحلول ونجد أيضا المقاربة الجزائرية التي أعطت نماذج للتغيير إلى

الأحسن عن طريق الدفع لجلسات الحوار السلمي البعيد من العنف لكنها، من جهة أخرى قابلت تلك الحلول بعدم التحقيق بسبب طبيعة السياسة الجزائرية.

- يعتبر القائد خليفة حفتر سبب من أسباب تفاقم الأزمة الليبية ذلك انه فرض آرائه على الأطراف الأخرى بنماذج عسكرية قتالية و بأسلوب العنف الذي يرجع ليبيا إلى حرب أهلية ثانية وأثر فقدان الشعب الليبي الثقة بحكومة الوفاق الوطني من السهل الإيقاع بهم في حطرة القائد حفتر و بذلك انهيار الدولة و انهيار كل المقومات التي ترتبط بها من اقتصاد و اجتماع و زوال القيم الداخلية.

خاتمة

تمثل الأزمة الليبية واقع عاكس لأحداث الربيع العربي، فالأزمة الليبية غالبا ما أثمرت بنهضة فكرية اجتماعية أخرجتها من قوقعة الظلم الذي شهدتها في عهد الرئيس القذافي لأنها في تطور الأزمة مجرد دخول ليبيا في بحيرة الصراع الدائم الذي لا يعرف الزوال، فالوضع الذي شهدتها ليبيا في الأزمة سمح للأيدي الخارجية لإرساء سطحية الغزو الغير مباشر للبلاد تحت مظلة القوانين الدولية ومن جهة أخرى لا ننسى الطابع الايجابي في التدخل الأممي في الأزمة رغم انعكاس بعض الأهداف على مسيرة إيجاد الحلول المناسبة لهذه الأخيرة ووسط إيجاد الحلول الأممية والإقليمية هنالك طابع الصمت التي أرسى على الأزمة سواء من طرف الأطراف الداخلية الليبية الدول الإقليمية الجوارية باعتبارها الدول المعنية بالأزمة وبالأمن العربي. وبين المساعي الأممية الإقليمية وعدم تفاهم الأطراف الداخلية في ليبيا يبقى الشعب يعاني من ويلات انعدام الأمن وبذلك فقدانه الثقة بالمسؤولين.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

1. بن هلهول، الرويلي. علي. الأزمات تعريفها، أسبابها. الرياض: كلية التدريب، قسم البرامج الخاصة، 2011.
2. حنفي، علي خالد. أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات. القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ط.4، 2015.
3. خدام، منذر. ربيع سوريا الشعب لا مع السلطة لا مع المعارضة، في هنري العويط، محرراً، العرب بين ماضي الحاضر وأحلام التغيير. بيروت. مؤسسة الفكر العربي، 2014.
4. الزغبى، علي. السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015.
5. شرقية، إبراهيم. إعادة اعمار ليبيا تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية. الدوحة: مركز بروكنجز، ط. 9، 2013.
6. عبد الحميد أحمد رشوان، حسين. ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014.
7. المديني، توفيق وآخرون. الربيع العربي إلى أين أفق جديدة للتغيير الديمقراطي. بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2012.
8. مراياتي، محمد. ربيع العرب وتأثيراته على سياسات التخطيط، في هنري العويط، محرراً، العرب بين ماضي الحاضر وأحلام التغيير. بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
9. نصر الدين، إبراهيم. حالة الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير. بيروت، 2014.

ثانيا: الجرائد والمجالات.

10. إدريس، أحمد. "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي"، جريدة مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع6، سبتمبر 2011م.
11. خالد، المحجوبي. الصادات ودورها في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ع6، 2006.
12. زاوشي، صورية. "الأزمة الليبية والقوى الدولية وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عددان 49-50، (ماي 2016)، 145.
13. سعيد نوفل، أحمد وآخرون. "الأزمة الليبية إلى أين؟"، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع13، مارس 2017.
14. عبد الله، كامل. "مستقبل الصراع الليبي في ضوء التداخلات الإقليمية"، جريدة الأهرام اليومية، ع38، 02 أكتوبر 2017.
15. قاسمي، الجمعي. "صفقة سلاح بنحو مليار دولار تعيد روسيا إلى ليبيا"، جريدة العرب، ع10514، 16 جانفي 2017.
16. لعبيدي، جبريل. "واقعية جونسون حول الوضع الليبي". جريدة الشرق الأوسط، ع14153، 28 أوت 2017.
17. ماركى، باتريك. "صراع الميليشيات في ليبيا يستعر على أنقاض بلد مدمر"، جريدة العرب، ع9635، 1 أوت 2014.
18. بلقيس عبد الرضا. خارطة الحقول و الموانئ النفطية في ليبيا، جريدة العربي الجديد، ع16، مارس 2017.

ثالثا: التقارير.

19. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، 2006.

20. المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، تقرير شهري عن الحالة الاقتصادية الليبية، 2017.

21. معهد الدراسات الأمنية، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، تقرير عن المؤتمر لنظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، 2011.

22. بعثة الأمم المتحدة، تقرير مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، 2015.

23. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، الولايات المتحدة الأمريكية، صندوق النقد الدولي، 2012.

24. هيئة الأمم المتحدة، تقرير بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا حول التعذيب وحالات الوفاة في أماكن الاحتجاز في ليبيا، أكتوبر 2013.

25. هيئة الأمم المتحدة، تقرير مجلس الأمن حول التزامه بسلامة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، 2017.

26. مجلس الأمن، تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فيفري 2016.

27. هيئة الأمم المتحدة، تقرير حول تقدم المباحثات لتفعيل حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، مجلس الأمن، فبراير 2017.

28. هيئة الأمم المتحدة، تقرير حول السيناريو الاقتصادي المتوقع بعد اعتماد حكومة الوفاق، البنك الدولي، أكتوبر 2016.

رابعا: الرسائل والمذكرات الجامعية الغير المنشورة.

29. زردومي، علاء الدين. التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

30. عمار العماري، نصر الدين. تطور العلاقات الليبية الإيطالية: المحددات والأبعاد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية اقتصاد وعلوم سياسية، 2012.

31. عامر، عبد الفتاح. أحمد، عبد الغفار. السياسية الخارجية الروسية اتجاه ليبيا وروسيا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ عام 2011-2014، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2015.
32. بوضاف، وسيلة. واقلان، كامليا. إدارة الأزمة الليبية 2011-2014م، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015م.

خامسا: المواقع الالكترونية.

33. أبو القرايا، بشرى " الظاهرة الانتقائية"، في:
<http://www.icp.hadaracenter.com/WP.../07>
34. الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، "جغرافية ليبيا"، في: <https://ar.wikipedia.org>.
35. الموسوعة الحرة، ويكيبيديا «سكان ليبيا» في: <https://ar.wikipedia.org>
36. مندوبية ليبيا لدى اليونسكو، "الموقع الجغرافي لليبيا" في:
<http://libya-unesco.org/arabic/index-ar.htm>
37. الحيازي، إيمان السياحة في ليبيا"، في: <http://mawdoo3.com>
38. الموسوعة الحرة، ويكيبيديا «اقتصاد ليبيا» في: <https://ar.wikipedia.org>.
39. السنوسي البسيكري، "دلالات اتفاقية الصداقة بين ليبيا وإيطاليا"، في:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>
40. سيد أحمد ولد أحمد سالم، "ليبيا من الاختلاف إلى الائتلاف"، في:
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d8e87904-e8c1-4d7a-97a3-83ac1e436690>
41. حسين، أحمد قاسم، "روسيا في ليبيا"، في: <https://www.alaraby.co.uk/opinion>
42. سافين ادوارد، "الاقتصاد الليبي يتعافى والشركات الروسية يجب أن تنفذ مشاريعها السابقة"، في: <https://arabic.rt.com/business/899063>

43. طاهر أحمد، "العلاقات الخليجية الليبية ما بعد القذافي"، في:

<http://rouyaturkiyyah.com>

44. البسيكري السنوسي، "الأهمية الاستراتيجية للعلاقات الليبية التركية وسبل تطويرها"، في:

<http://www.lbmct.org/index.php/2016-01-11-20-24-45/147-2016-09-20-21-23-28>

45. الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، "الحرب الأهلية الليبية الثانية"، في:

<https://ar.wikipedia.org>

46. غانمي منية، "بعد أعوام من الصراع.. هل يحمل 2017 بداية انفراج الأزمة الليبية؟"، في: <https://arabic.cnn.com/middleeast>

47. "المجلس الرئاسي الليبي"، في: <https://www.libyaakhbar.com>

48. صلاح علي أحمد، "أطراف الصراع وناطق.. كيف نفهم ما يحدث في ليبيا"، في: <http://www.masralarabia.xn--com>

49. "ليبيا ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية"، في:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>

50. حتيتة عبد الستار، "ليبيا في قبضة الميليشيات"، في:

<https://aawsat.com/home/article/806136>

51. عمر محمد، "ليبيا: دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وأثارها"، في:

<http://www.csds-center.com>

52. حنفي على خالد، "الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية"، في:

<http://www.afrigatenews.net/content>

53. خشانة رشيد، "تداعيات الأزمة الليبية على الجوار: مصر أولا ثم تونس ستستقبلان ارتدادات الانفجار"، في: <http://www.alhayat.com/Articles/7931652>

54. غبارة عبد الباسط، "رسل إلى ليبيا.. مبعوثو الأمم المتحدة في قلب الأزمة"، في:

<http://www.afrigatenews.net/content>

55. العشة فرج ،"الأزمة السياسية في ليبيا "خطأ جوهري في فهم المسألة الليبية" في:
<https://ar.qantara.de/content>

56. "الأمم المتحدة في ليبيا"، في: <https://unsmil.unmissions.org/ar>

57. عبدا لله وليد، "سفيرة الاتحاد الأوروبي بطرابلس: نحضر لعودة بعثة الاتحاد للعمل

بالأراضي الليبية"، في: <https://ar.haberler.com/arabic-news-1098208>

58. الليثي محمد ،"الأزمة الليبية»: تحركات إقليمية لإيجاد تسوية سياسية بين الأطراف

الليبية"، في: <http://www.elwatannews.com/news/details/1777058>

59. "السراج يعتبر زيارات مساهل للليبيا "ناجحة"، في:

<http://www.elkhabar.com/press/article>

60. حوسين بلخيرات ،"النزاع الليبي.. هل يمكن أن يكون الحل بعيداً عما تريده

الجزائر؟"، في: <http://www.noonpost.org/content/16111>

61. اشتوي بثينة، "ماذا جنت دول الخليج العربي من الصراع الدائر في ليبيا؟"، في:

<https://www.sasapost.com/gulf-conflict-in-libya>

62. الحسن عمر، "دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار"، في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011721105812625389.html>

63. فاضل منية، "مفتاح الحل في ليبيا: قطر والإمارات"، في:

<http://gulfhsp.org/ar/posts/935>

64. هيرو كريستيان ،" دور فرنسا خلال الحرب في ليبيا"، في:

<http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/221-vol-31-44>

65. عدي الهواري ،" فرنسا والثورات العربية: قراءة في ملامح دبلوماسية جديدة"، في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2011/10/201110269464250607.html>

66. حجازي عبد اللطيف، "مستقبل الوساطة الفرنسية في الأزمة الليبية"، في:

<http://www.afrigatenews.net>

67. ميكائيل براء ،"أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة"، في:
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172233313140614.html>
68. دياب أحمد، "خيارات إيطاليا الصعبة في مواجهة الأزمة الليبية"، في:
<http://www.alhayat.com/Articles/9197628>
69. عبد العزيز أية ، "الأزمة الليبية.. عودة للدور الروسي في شمال أفريقيا" في:
<https://elbadil-pss.org>.
70. علي منال، "السياسة الأمريكية تجاه ليبيا منذ ثورة 17 فبراير 2011"، في:
<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=422581&r=0>
71. حمد كشك اشرف، "حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"،
في: <http://www.siyassa.org.eg/News/1502.aspx>
72. الحرماوي محمد، "مسؤولية الحماية تقييم تدخل حلف الناتو في ليبيا"، في:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375376>
73. "التدخل العسكري في ليبيا هكذا كانت مواقف دول الجوار"، في:
<http://www.assabahnews.tn/article/118301>.
74. غبارة عبد الباسط، "ليبيا. بين طرفين رئيسيين"، في:
<http://www.afrigatenews.net>
75. ثابت المهدي، "ليبيا: عمق الأزمة والسيناريوهات الممكنة"، في:
<http://rassdafrica.net/node/1136>.
76. خليدة كعسيس «الربيع العربي بين الثورة والفوضى»، في:
www.caus.org.lb/PDF/.../mustaqbal_421_khalida.pdf
77. بن محمد عبد الحميد، "هل الجزائر قادرة على الوساطة بالأزمة الليبية؟"، في:
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/11/30>
78. خريس ربيعة، "الجزائر تؤكد أن حل الأزمة الليبية متوقف على الحل السياسي
والمصالحة الوطنية"، في: www.arabstoday.net/36/190905

79. أسامة رنا، "الأزمة الليبية ماذا يحدث هناك؟"، في www.masrawy.com

80. ثابت المهدي، "ليبيا: الأزمة وحظوظ الوفاق"، في:

<http://www.csds-center.com>

81. غبارة عبد الباسط، "ليبيا مشهد مضطرب وأزمة تجدد"، في:

<http://www.afrigatenews.net/content>

82. العابدي بيروت، "ليبيا.. من قمع القذافي إلى الحروب الأهلية"، في:

<https://www.alaraby.co.uk>

83. غنمي منية، "خليفة حفتر.. هل يُخطط لانقلاب عسكري يوصله إلى حكم ليبيا؟"، في:

<https://arabic.cnn.com/world/2016/05/23/libya-khalifa-haftar>

84. جمعة أحمد، "هل يترشح المشير حفتر لرئاسة ليبيا؟ القائد العام للجيش الليبي"، في:

www.youm7.com/story/2017/9/3/3393408

85. كريش نزار، "البحث عن نهاية الاحتراب الداخلي في ليبيا"، في:

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/7/31>

86. غبارة عبد الباسط، "الاقتصاد الليبي... أزمة وأمل"، في:

<http://www.afrigatenews.net/content>

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية.

87. Libya and the EU": at https://eeas.europa.eu/csdp-missions-operations/eubam-libya/1447/libya-and-eu_en، date of view: 11 octobre 2017.

88. Makhedimadjid, Resolution du conflit en Libye: Soutien à l'approche algérienne Dans: <http://www.djazairiess.com/fr/elwatan/48897>، date de vue: 17 octobre 2017.

الفهرس

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
11	هرم سكان ليبيا
42	الشكل البياني لانتهاء إنتاج النفط في ليبيا
44	التحديات الاقتصادية الليبية على المدى القصير
103	إطار حول التنمية المستدامة في الدول العربية
106	خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية لا تربط رقميا بين الأهداف الوطنية و تلك القطاعية
120	ليبيا المالية العامة والحسابات الخارجية

الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة
10	جغرافية ليبيا
15	مناطق إنتاج النفط في ليبيا

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجداول
12	توزيع السكان في ليبيا
43	تدهور المؤشرات المالية على الأرجح في فترة الصراع
96	أبرز الميليشيات المسلحة في المناطق الليبية
102	معدلات الفقر في الدول العربية في العام 2009
104	ترتيب دليل التنمية البشرية للدول العربية لعام 2010

الفهرس

شكر وعرفان.

إهداء.

01	مقدمة
08	الفصل الأول: ماهية الأزمة الليبية
08	المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لليبيا
08	المطلب الأول: الموقع الجغرافي
11	المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية
12	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية
20	المبحث الثاني: الأزمة الليبية الأسباب والتطور
20	المطلب الأول: أسباب الأزمة الليبية
24	المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة الليبية
28	المطلب الثالث: توصيف الأزمة الليبية
30	المبحث الثالث: أطراف الأزمة الليبية ونتائجها
30	المطلب الأول: أطراف الأزمة الليبية
35	المطلب الثاني: نتائج الأزمة الليبية
44	الفصل الثاني: أساليب معالجة الأزمة الليبية
44	المبحث الأول: البعثة الأممية والإقليمية إلى ليبيا
44	المطلب الأول: البعثة الأممية
50	المطلب الثاني: البعثة الإقليمية
53	المبحث الثاني: الوساطة الجزائرية و اتفاق دول الخليج العربي
53	المطلب الأول: دراسة في الوساطة الجزائرية
57	المطلب الثاني: دول الخليج العربي في حل الازمة الليبية
64	الفصل الثالث: الاستقطابات الإقليمية و مستقبل الأزمة الليبية

المبحث الأول: سياسات القوى الكبرى اتجاه الأزمة الليبية	64
المطلب الأول: التدخل الفرنسي-البريطاني والاطالبي في الأزمة الليبية	67
المطلب الثاني: الموقف الروسي الأمريكي من الأزمة الليبية	71
المطلب الثالث: تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا	74
المبحث الثاني: مستقبل الأزمة الليبية (2011-2019م)	81
المطلب الأول: السيناريو الخطي	81
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي	95
المطلب الثالث: السيناريو الثوري	100
الخاتمة	114

المراجع

قائمة الأشكال.

قائمة الجداول.

قائمة الخرائط.

الفهرس.

ملخص.

الملخص باللغة العربية:

إن التطرق إلى الربيع العربي يقودنا لاكتشاف أنظمة الحكم في الدول العربية وأنماط تسيير الحكام للسياسات الداخلية لبلدانهم، و الأزمة الليبية كقضية ذات أبعاد إقليمية وأمميه لم تنشأ من سراب بل نتيجة تصادم المصالح الداخلية من صيحات الأفراد بالحكم العادل والتدخل الخارجي ، ان ليبيا تتمتع بمزايا كبيرة بالنظر إلى مردوداتها الخارجية من الصادرات النفطية وموقعها الجغرافي إلا أن طبيعة الحكم الليبي المستبد جعل ليبيا في ركبة الدول المتأخرة وهذا ما أدى إلى نشوب الحراك الداخلي في ليبيا ونظرا لتفاقم الجرائم التي حدثت داخل ليبيا تدخلت اليد الخارجية وعكست الوضع أكثر مما جعلته أكثر تعقيدا من سابقتها فتركت الأزمة الليبية في ثورتها الأولى العديد من الآثار السلبية سواء داخليا أم إقليميا وبين هذا وذاك هناك دراسة مستقبلية تستشرف آمال الأزمة من جهة السيناريو الراهن عن طريق بقاء الوضع على حاله وأهم مؤشر عدم التراضي بين الأطراف أيضا نجد السيناريو الإصلاحى أين تسعى الأطراف الدولية منها أمريكا والجزائر كنموذج للإصلاح بين الأطراف وأخيرا سيناريو عسكرة الدولة عن طريق استيلاء الجنرال حفتر على السيادة في ليبيا.

Résumé:

L'adresse au printemps arabe nous amène à découvrir les systèmes de gouvernance dans les pays arabes et les modes de conduite des dirigeants des politiques internes de leurs pays, et la crise libyenne avec des dimensions régionales et de l'ONU ne se posait pas d'un mirage comme un problème, mais à la suite d'une collision des intérêts internes des cris des personnes qui régissent l'ingérence équitable et externe, que la Libye a de grands avantages en vue aux exportations pétrolières étrangères de l'effet implique sa situation géographique, mais la nature de la règle du despote libyen faisant la Libye dans les pays en retard du genou, ce qui a conduit à l'éclatement du mouvement interne en Libye, en raison de l'aggravation des crimes qui ont eu lieu en Libye est intervenue main étrangère et réfléchi Pour mettre plus qu'il ne lui a fait plus compliqué que le précédent je suis parti de la crise libyenne dans la première révolution de nombreux effets négatifs de l'intérieur ou à l'échelle régionale et entre cela et qu'il existe une future étude prévoit l'espoir de la crise d'une part le scénario actuel par la survie du statu quo et aucun compromis le plus important entre l'indice des parties à trouver aussi le scénario où est la réforme des partis internationaux, y compris les Etats-Unis et l'Algérie cherche un modèle de réforme entre les parties et, enfin, un scénario par la militarisation de la prise de contrôle de l'État de la souveraineté générale Hfter en Libye